عدد 123 — 14 جمادى الآخرة 1443 (17 يناير 2022)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021–2022 : دورة أكتوبر 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2021

صفحة

• محضر الجلسة رقم 020 ليوم الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1443 (28 ديسمبر 2021)..... 10306

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 021 ليوم الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1443 (28 ديسمبر 2021)..... 10333

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

صفحة

1. مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
2. مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

• محضر الجلسة رقم 022 ليوم الثلاثاء فاتح جمادى الآخرة 1443 (4 يناير 2022)..... 10344

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "**مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية والعدالة المجالية**".

محضر الجلسة رقم 020

التاريخ: الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1443هـ (28 ديسمبر 2021م)

الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعتان وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسد الأمين لإطلاع المجلس عن ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 21 دجنبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 9 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 4 أجوبة.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلبي تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم بهما كل من فريق التجمع الوطني للأحرار ومجموعة العدالة الاجتماعية حول "ولوج المحامين موظفي كتابة الضبط والمرتفقين إلى المحاكم"، وقد أحيل على الحكومة داخل الآجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل معهما في إطار وحدة الموضوع.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على مشروعي القانونين الجاهزين التاليين:

- مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان؛

- مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نشرع الآن في أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع الداخلية حول "برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

في البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة من الفريق.

تفضل.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد الوزير المحترم،

يعرف الوسط القروي والمناطق الجبلية موجات برد قاسية، تزيد من حدتها ضعف الخدمات الأساسية والبنية التحتية بهته المناطق، مما يضاعف من معاناة ساكنتها بالرغم من التدابير الاستباقية المتخذة للحد من آثارها، مما يستدعي بذل مجهود مضاعف، سواء فيما يتعلق بتأمين سلامة الطرق، أو توفير الخدمات الطبية الضرورية، وخاصة خدمة الإسعاف الطبي وضمان إيصال المؤونة الضرورية ومواد التدفئة

لساكنة تلك المناطق، وعلف الماشية، علما أن هناك مجهودات جبارة تبذلها الإدارة الترابية بكل أجهزتها للتخفيف من آثار هذه الموجة الموسمية.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المتخذة للتدخل بشكل استباقي للحد من آثار موجة البرد بالمناطق القروية والجبلية؟

وما مدى مساهمتها في تجاوز موجة البرد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "محو الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار تنزيل التعليمات الملكية، باشر..

السيد رئيس الجلسة:

.. كاين شي مشكل؟ دبا الإخوان التوقيت اللي عندكم كل فريق عندو 9 دقائق..

المحور الثاني مباشرة؟

المحور الأول، إذن نعطيو الكلمة للتجمع وندوزو للمحور الأول، تفضل السيد المستشار يمكن ليك تعاود السؤال ديالك.

السيد المستشار من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلو، ماشي مشكل.

المستشار السيد محمد بودس:

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

منذ انطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، حيث رصدت له إمكانيات مالية مهمة من أجل فك العزلة عن الساكنة المعنية وتمتيعهم بالخدمات الضرورية في مجال التعليم والصحة وكذا مدهم بالماء الشروب وربطهم بالشبكة الكهربائية، وفق برنامج عمل محدد وأهداف واضحة، وقد ساهم هذا البرنامج عبر المشاريع المنجزة في التخفيف من معاناة ساكنة العالم القروي، إلا أن مجال تدخله يبقى غير كافي ويستدعي مضاعفة الجهود، قصد معالجة الاختلالات والتفاوتات التي يعرفها الوسط القروي، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، ولاسيما في الجهات التي تعرف معدلات مرتفعة من الهشاشة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي حصيلة هذا البرنامج؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتوسيع مجال تدخله بما يضمن تحقيق العدالة المجالية بين الجهات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "محو الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في إطار تنزيل التعليمات الملكية، باشرت وزارتكم برنامجا لتنمية العالم القروي وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المعتمدة لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة للحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

سؤالنا، السيد الوزير، سؤال الفريق الاستقلالي: ما هي التدابير المتخذة في برنامج حكومتكم للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الرابع موضوعه "الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير،

لقد حقق برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية، والذي حدد له سقف 2023، نتائج مهمة في مجال التنمية المجالية.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول ما يلي:

- أولا، ما هي خلاصات تقييمكم الأولي لبرنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية؟

- ثانيا، ما هو أفق هذا البرنامج الهام؟ وما هو تصور الحكومة لضمان استدامته وتطويره؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس موضوعه "تقييم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف أيذي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم حول تقييم برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "برنامج محور الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

نسائلكم، السيد الوزير، عن حصيلة برنامج محو الفوارق المجالية؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "محور الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

السادة الوزراء،

حول حصيلة عمل الحكومة من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه "حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نور الدين سليك:

نسائلكم، السيد الوزير، عن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أهنئكم، السيد الوزير المحترم، لتجديد الثقة في شخصكم الكريم وحظوتكم بالتعيين السامي لصاحب الجلالة نصره الله للمرة الثانية على التوالي على رأس وزارة الداخلية، التي دبرت بكفاءة عالية شؤون الوطن والمواطنين، آخرها أزمة "كوفيد-19" والاستحقاقات الانتخابية التي عززت موقع بلادنا.

فمنذ انطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية بالعالم القروي سنة 2017 الذي تضمن عدة مشاريع، ومعلوم، السيد الوزير، أن محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي يمر أساسا عبر تعزيز الدينامية الاقتصادية وتحسين نسبة النمو لتمكين ساكنة العالم القروي من خلق الثروة وفرص الشغل والأنشطة المدرة للدخل.

ونحن في منتصف المجال الزمني لهذا البرنامج 2017-2023، نود منكم، السيد الوزير المحترم، أن تطلعوا الرأي العام الوطني على تقييمكم لما أنجز في هذا البرنامج، وما هي آفاقه؟ هل هناك من صعوبات يجب العمل على تجاوزها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "الإجراءات العملية المتخذة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتي تفاقمت بسبب الوضع الوبائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات العملية المتخذة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتي تفاقمت بسبب الوضع الوبائي وارتفاع الأسعار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الحادي عشر موضوعه "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي".

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد المستشار، اطلع مكتب المجلس على إخبار وارد من السادة المستشارين المصطفى الدحماني ومحمد بن فقيه وسعيد شاكر، يفيد بتغيير تسمية مجموعة "العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة" إلى "العدالة الاجتماعية"، وذلك وفقا لأحكام المادة 81 من النظام الداخلي للمجلس.

إذن أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نود أن نسائلكم عن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، وهنا أخص بالذكر إقليم تاونات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني عشر موضوعه "تعزيز فعالية ونجاعة المشاريع المندرجة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المزمع اتخاذها لتعزيز فعالية ونجاعة المشاريع المندرجة في إطار برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للسيد وزير الداخلية المحترم، للإجابة على الأسئلة المتعلقة ببرنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله وأيده، يوم 30 يوليوز 2015 بمناسبة عيد العرش المجيد، يتم تنزيل "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي"، برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023، والذي رصدت له ميزانية إجمالية قدرها 50 مليار درهم، وبالضبط 49.94 مليار درهم.

وقد وضع هذا البرنامج على أساس نتائج الدراسة الميدانية المنجزة من طرف وزارة الداخلية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2014)، حيث حددت هذه الدراسة احتياجات البنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية على مستوى 20.000 دوار في 1272 جماعة، وقد سطرت لهذا البرنامج 3 أهداف إستراتيجية وهي:

- ✓ فك العزلة عن السكان بالمناطق القروية والجبلية، من خلال إنشاء الطرق والمسالك والمعابر، تهدف إلى تحسين مستوى عيشهم وتمكينهم من الاستفادة على قدم المساواة من الفرص والموارد الطبيعية والاقتصادية؛
- ✓ تعميم وتحسين ولوج الساكنة إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم؛
- ✓ وأخيرا، توفير الشروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، الشيء الذي سيؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية للساكنة، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

ويتم تمويل هذا البرنامج من طرف 8 شركاء: المجالس الجهوية بـ 20 مليار درهم (40%)، صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية بـ 10.5 مليار درهم (21%)، وزارة التجهيز بـ 8 مليار درهم (16%)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بـ 4 مليار درهم (8%)، وزارة التربية الوطنية بـ 3 مليار درهم (5%)، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ 2.5 مليار درهم (5%)، وزارة الصحة بمليار درهم ووزارة الفلاحة بمليار درهم (2%) لكل منهما.

ويتوزع الغلاف المالي المرصود لهذا البرنامج حسب مجالات التدخلات التالية:

- ✓ بناء الطرق وفتح وتهيئة المسالك القروية والمنشآت الفنية: 35.2 مليار درهم؛
- ✓ الكهربة القروية: 2.3 مليار درهم؛
- ✓ التزويد بالماء الصالح للشرب: 6.4 مليار درهم؛
- ✓ تأهيل مؤسسات قطاع التعليم: 4.4 مليار درهم؛
- ✓ تأهيل قطاع الصحة: 1.5 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وللإحاطة بكل الجوانب التي تم عرضها، يشرفني أن أعرض عليكم منهجية وحصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، من خلال الحكامة المعتمدة والآفاق المستقبلية، مرورا بالتقييم الأولي لمكوناته، دون إغفال الآثار السلبية للوضعية الصحية التي تعرفها بلادنا والمرتبطة بتفشي فيروس كورونا.

فيما يخص حكامة البرنامج:

لتحقيق الشروط المؤسساتية لإنجاز تنزيل هذا البرنامج والرفع من مستوى التنسيق بين كافة المتدخلين وطنيا ومجاليا، تم إعداد ووضع آليات الحكامة والتدبير، من خلال إحداث "اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية"، والتي تضم في عضويتها 15 قطاعا وزاريا، والتي تشكل الإطار الاستراتيجي لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، كما تم إحداث "اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية"، التي تسهر على تتبع تنفيذ المشاريع وكذا المصادقة على المشاريع السنوية.

كما تعمل هذه اللجنة على وضع توصيات تهم تقدم إنجاز المشاريع وتمويلها ومناقشة ودراسة المشاكل التي يطرحها الإنجاز والتمويل، وكذا إعطاء التوجيهات الضرورية لحل المشاكل والعراقيل التي تواجه تنفيذ هذا البرنامج، وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بحضور ممثلي اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

وأخيرا، اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برئاسة السادة ولاة الجهات، والتي تضم في عضويتها رؤساء الجهات والمنتخبين ورؤساء المصالح اللاممركزة للقطاعات الحكومية على تتبع إنجاز وتحيين البرنامج الجهوي لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية على المستوى الترابي.

إضافة إلى ذلك، تم إحداث لجنة تقنية وطنية، تضم في عضويتها ممثل وزارة الداخلية إلى جانب ممثلي القطاعات الوزارية المساهمة والتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والتي تعقد اجتماعاتها مع اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، تحضيرا لعقد اجتماعات "اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية"، وذلك بهدف مواكبة اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي

ومناقشة المشاكل التي يطرحها الإنجاز والتمويل وكذا إعطاء التوجيهات الضرورية.

وبخصوص تأسيس المساطر المتعلقة بتنفيذ البرامج، تم إعداد دليل للمساطر الخاصة بتنفيذه لمقتضيات الورقة المؤطرة للبرنامج في شهر مارس 2019، والذي تم تحيينه خلال شهر دجنبر 2020.

ثانيا، حصيلة الإنجازات:

يمكن تلخيص حصيلة الإنجازات التي تم تحقيقها على الشكل التالي:

- منذ انطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، تم إعداد 6 مخططات عمل سنوية جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية 2017 حتى لـ 2022، بقيمة إجمالية تناهز 41.36 مليار درهم، أخذا بعين الاعتبار كل مصادر التمويل، تم تحويل حوالي 33.5 مليار درهم منها؛

- وبالنسبة لوضعية تقدم البرنامج على مستوى مخططات العمل 2017، 2018، 2019، 2020، 2021 إلى غاية 15 دجنبر 2021، فقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها حوالي 30.97 مليار درهم بنسبة 95.5% من المبالغ المحولة، أما الأداءات فقد بلغت 21.64 مليار درهم بنسبة 70% من الاعتمادات الملتزم بها.

وقد مكنت الاستثمارات من إنجاز المشاريع التالية:

✓ تأهيل الطرق والمسالك القروية: بناء وصيانة 12.881 كيلومتر من الطرق والمسالك القروية وكذا بناء وتقوية 116 منشأة فنية؛

✓ فيما يخص قطاع التعليم:

- إنجاز 2176 مشروع بناء وتوسيع المنشآت التعليمية؛

- 539 عمليات شراء واقتناء وسائل النقل العمومي المدرسي؛

- و165 عملية اقتناء التجهيزات الأساسية المدرسية.

✓ فيما يخص قطاع الصحة: إنجاز 533 مشروع بناء للمراكز والمستوصفات الصحية والمنازل الوظيفية و764 عملية شراء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية وتجهيز المراكز الصحية؛

✓ فيما (يخص) التزويد بالماء الصالح للشرب: فقد تم إنجاز 436 منظومة للتزويد بالماء الصالح للشرب و16.853 مشروع للتزويد بالماء الصالح للشرب عبر الربط الفردي والمختلط وعبر النافورات وأشغال تمديد شبكات التزود بالماء الصالح للشرب على 813 كيلومتر؛

✓ فيما يخص الكهربة القروية: قد تمت كهربة 627 دوار و2007 كانون بمنظومة للطاقة الشمسية وتمديد شبكات الكهرباء ذات الضغط المنخفض على طول 870 كيلومتر.

وكما يتضح من خلال المنجزات التي تم تحقيقها برسم مخططات العمل لسنوات 17 إلى غاية 21 أن هذا البرنامج يعرف سنة بعد أخرى تقدما ملموسا من حيث النتائج المحققة.

فيما يخص الآثار السلبية للوضعية الصحية التي تعرفها بلادنا بسبب انتشار جائحة كورونا "كوفيد-19"، فتجدر الإشارة إلى أنه نظرا للوضعية الصحية التي تعرفها بلادنا بسبب انتشار الجائحة ومع تطبيق حالة الطوارئ الصحية، عرف تنفيذ البرامج بعض التغيرات المالية فيما يتعلق بالغلاف المالي المرصود لمخططات العمل برسم سنوات 2020-2021 بالنسبة لمساهمات الوزارات المشرفة على قطاعات التدخل عبر صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، والتي عرفت بعض الانخفاضات تتوزع على الشكل التالي:

• بنسبة 67% من حجم المساهمة المبرمجة برسم مخططات العمل سنة 2020، حيث انخفض مبلغ الاستثمارات من 3.48 مليار درهم في التقدير الأولي المتوقع إلى 1.13 مليار درهم؛

• بنسبة 38% برسم مخطط العمل لسنة 2021، حيث انخفض مبلغ الاستثمارات من 3.47 مليار درهم في التقدير الأولي المتوقع إلى 2.15 مليار درهم؛

• وبالنسبة 41% برسم مشروع مخطط عمل سنة 2022، حيث سينخفض مبلغ الاستثمارات من 3.57 مليار درهم في التقدير الأولي المتوقع إلى 2.1 مليار درهم.

وقد بلغ مجموع الانخفاضات الميزانية المخصصة للبرنامج برسم مخططات العمل لسنوات 2020، 2021، 2022 ما مجموعه 5.4 مليار درهم، مما اضطرت معه اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية إلى تعديل مخططات العمل برسم سنوات 2020، 2021، 2022، وذلك بالاقتصار على المشاريع ذات الأولوية القصوى.

بالنسبة لسنة 2022، حيث يتم حاليا دراسة مخططات العمل لسنة 2022 خلال اجتماعات اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي تنعقد من 22 إلى 27 دجنبر 2021، والتي رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 6.67 مليار درهم، موزعة بين الشركاء على الشكل التالي:

✓ المجالس الجهوية: 3.6 مليار درهم؛

✓ صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية والقطاعات الوزارية المعنية: 2.1 مليار درهم؛

✓ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 510 مليون درهم؛

✓ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 460 مليون درهم.

حرصا على بلوغ الأهداف المسطرة في إطار تنفيذ البرنامج، تم وضع

نظام للمعلومات الجغرافية وخرائط للجماعات والدواوير المستهدفة بمختلف جهات المملكة، وكذا تقييم مخططات العمل برسم سنوات 2017 و2018 و2019، وذلك بواسطة تشخيص مجالي للجماعات المعنية، قصد تحديد مستويات التباينات بين الجماعات الترابية بمختلف الجهات الترابية، والذي على أساسه تم تحديد الأولويات، وبالتالي تصنيف الجماعات المستهدفة في فئات ذات أولوية حسب قطاعات التدخل المعتمدة في إطار البرنامج.

وتعتمد هذه المنظومة الرقمية لاستهداف المناطق الأقل نموا على حوالي 20 مؤشرا لقياس الفوارق المجالية والاجتماعية المتعلقة بقطاعات التدخل المعتمدة في إطار برنامج الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي وهي كالتالي:

✓ بالنسبة لقطاع الطرق: تعتمد هذه المنظومة على مؤشرين رئيسيين و5 مؤشرات ثانوية. المؤشر الرئيسي الأول يقيس درجة ولوج ساكنة الدوار إلى الطرق المعبدة، والثاني يقيس مدى صلاحية وجودة هذه الطرق، كما يتم اعتماد مؤشرات ثانوية لقياس جودة الطرق وسلامة وضعيتها؛

✓ وبخصوص قطاع التعليم: فتعتمد هذه المنظومة على 6 مؤشرات، 3 منها لقياس ولوج الساكنة للمدارس الابتدائية والثاني لقياس ولوج الساكنة للإعداديات والثالث لقياس ولوج الثانويات، إضافة إلى اعتمادها على 3 مؤشرات لقياس جودة هذه المؤسسات الابتدائية والإعدادية والثانوية؛

✓ أما فيما يخص قطاع الصحة: فتعتمد هذه المنظومة على 4 مؤشرات، المؤشر الأول لقياس الولوج الجغرافي للمؤسسات الصحية الأولية، والثاني لقياس التغطية الصحية، أما المؤشرين الأخيرين فهما لقياس جودة البنيات التحتية وجودة التجهيزات الصحية؛

✓ فيما يتعلق بالتزويد بالماء الصالح للشرب: فتعتمد هذه المنظومة على 5 مؤشرات:

• المؤشر الأول لقياس ربط المنظومة بقنوات الماء الصالح للشرب بواسطة الربط الفردي بشبكة الماء الصالح للشرب؛

• المؤشر الثاني بواسطة النافورات والسقايات العمومية؛

• أما المؤشر الثالث فهو لقياس درجة ولوج السر للماء الصالح للشرب، كما تعتمد هذه المنظومة أيضا على مؤشرين لقياس اختلالات وظيفية والاضطرابات الناتجة عن سوء تدفق مياه الشرب عبر الأنابيب، واحد لقياس هذه الاضطرابات على مستوى الربط الفردي بشبكة الماء الصالح للشرب، والثاني لقياس الاضطرابات على مستوى النافورات والسقايات العمومية.

✓ أما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء القروية: فتعتمد هذه المنظومة على مؤشرات لقياس الربط بشبكة الكهرباء والثانية لقياس جودة ولوج الساكنة لخدمات شبكة الربط بالكهرباء، إضافة إلى المؤشر الذي يقيس الاختلالات الوظيفية للشبة والاضطرابات التي تتسبب في انقطاع الكهرباء.

وعلى صعيد آخر، تم إنشاء قاعدة رقمية تضم أكثر من 33 ألف دوار و14 ألف دوار فرعي لإجراء مسح شامل لكل أماكن الحياة على مستوى مختلف الجماعات المحلية بالمغرب، حيث تمت رقمنة ما يقارب 520 ألف كيلومتر من الطرق، وتم تحديد أكثر من 22 ألف مدرسة وأكثر من 2000 مؤسسة صحية، بالإضافة للخدمات المرتبطة بها، وتم اعتماد هذه المنظومة من طرف اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية من أجل إعداد مخططات العمل الجهوية لسنتي 2020 و2021، كما يتم اعتمادها لإعداد مشاريع مخططات العمل لسنة 2022، وذلك بمواكبة من طرف وزارة الداخلية ومساعدة تقنية من طرف مكاتب الدراسات.

إن هذه المنظومة التي أنجزت على صعيد مختلف جهات المملكة مكنت من تحديد بشكل أفضل لحاجيات المواطنين مع تحسين وتجويد الآليات لتحقيق الأهداف المعلنة بالتواريخ والآجال المحددة لها مسبقا، وبالتالي التوجيه الأمثل للاستثمارات العمومية المزمع إنجازها في إطار هذا البرنامج في أفق 2023.

ومن خلال تتبع تنزيل البرنامج برسم مخططات العمل لسنوات 20 و21 وكذا أثناء إعداد مخطط العمل لسنة 2022، تتضح نجاعة العمل بنظام المعلومات الجغرافية وخرائط الجماعات والدواوير المستهدفة، الذي يتم اعتماده في تنزيل البرنامج، وذلك بواسطة التشخيص المجالي للجماعات، بحيث يتم توجيه الاستثمارات في اتجاه المناطق الأكثر فقرا وتهميشا، تماشيا مع مبادئ وأهداف هذا البرنامج.

وفي إطار آخر، وتطبيقا لتوصيات اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي وتنمية المناطق الجبلية المنعقد بتاريخ 29 يوليوز 2020، تم إطلاق الأوراش التالية:

✓ إطلاق دراسة حول التقييم الأول للبرنامج توجد حاليا في طور الإنجاز، بحيث من المقرر أن يتم عرض نتائجها خلال اجتماع اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية في الأسبوع المقبل إن شاء الله؛

✓ إحداث لجنة الافتحاص الداخلي تضم في عضويتها ممثلي المفتشيات العامة للقطاعات الوزارية للفلاحة، التعليم، الصحة والتجهيز، بتنسيق مع المفتشية العامة للإدارة الترابية لوزارة الداخلية، قصد القيام بمهمة الافتحاص الداخلي للبرنامج على المستوى المركزي و12 مهمة افتحاص داخلي على صعيد جهات المملكة للمشاريع المنجزة والتي في طور الإنجاز برسم مخططات العمل لسنوات 2017-2018-2019، وتوجد هذه المهمة في مراحلها

النهائية. ويبقى الغرض من اللجوء إلى إشراك مختلف المفتشيات العامة للقطاعات الوزارية المعنية هو الوقوف على مكامن اختلالات البرنامج، قصد تداركها في الوقت المناسب، وسيتم عرض نتائج مهمة الافتحاص الداخلي خلال انعقاد اجتماع اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية المقبل؛

✓ إحداث لجنيتين وطنيتين تضم في عضويتهما ممثلي القطاعات الوزارية المعنية بالبرنامج، تكلف بالتفكير ودراسة المقترحات التي سيتم رفعها إلى السيد رئيس الحكومة عن طريق اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي حول استدامة المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج، وهي على الشكل التالي:

• تسيير وصيانة مشاريع الطرق والمسالك القروية؛

• صيانة وتسيير تجهيزات قطاع الصحة، بما فيها الوحدات الصحية المتنقلة وسيارات الإسعاف، التي تم اقتناؤها بموارد هذا البرنامج.

كما تم الاتفاق العزم على إحداث لجان أخرى، ويتعلق الأمر بلجنة خاصة بتسوية الأوعية العقارية للمشاريع المزمع إنجازها في هذا البرنامج، لجنة خاصة بتتبع الدراسات المتعلقة بالمشاريع المزمع إنجازها في إطار هذا البرنامج مع مطالبة قطاع التجهيز والماء بتبسيط مسطرة المصادقة على الدراسات، وذلك باقتصار المصادقة على الدراسات من طرف المديريات الجهوية للتجهيز والماء ومد هذه الأخيرة بالوسائل اللازمة لذلك، لجنة خاصة بتشغيل وتوظيف المنشآت والبنيات التعليمية والصحية لإيجاد الحلول لبعض المنشآت والتجهيزات التي تم إنجازها دون برمجة الموارد المالية والبشرية لتوظيفها.

وفي إطار المواكبة وتتبع هذا البرنامج، تقوم وزارة الداخلية في إطار اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بتتبع تنفيذ توصيات هذه اللجنة، وذلك من خلال مراسلة السادة ولاة الجهات ورؤساء اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي وحثهم على تنفيذ التوصيات، وتتلخص هذه التوصيات فيما يلي:

✓ تسريع وتيرة إنجاز المشاريع التي هي في طور الإنجاز؛

✓ العمل على إيجاد توازن لمخطط توزيع مهام الإنجاز بين مختلف الشركاء على صعيد الجهة لتخفيف الضغط على منفذي البرامج؛

✓ العمل على تحيين المعطيات بالنظام المعلوماتي الخاص بالبرنامج؛

✓ برمجة المشاريع فور التوفر على الدراسات الخاصة بها، مع العمل تفادي تجاوز كلفتها نسبة 10%؛

✓ توجيه الاستثمارات في اتجاه المناطق الأقل استفادة.

من خلال تتبع تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي وبرسم مخططات الأعمال لسنوات 2017 إلى غاية 2021، وكذا مواكبة إعداد مخطط العمل لسنة 2022، تتضح أهمية منظومة تتبع وتقييم البرنامج المعتمدة في إطار هذا البرنامج، حيث مكنت من المساهمة بشكل كبير في تصحيح الاختلالات على الصعيد المجالي والاجتماعي، من خلال ضمان الالتقائية في تنزيل المشاريع بشكل يمكن الفاعلين الجهويين من توجيه الاستثمارات العمومية في اتجاه المناطق الأقل نموا، قصد معالجة التفاوتات المجالية بين الجهات وداخل الجهة نفسها، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي، بهدف تمكين الساكنة القروية من الولوج إلى الخدمات الأساسية، وبالتالي الحرص على تنفيذ البرنامج، تماشيا مع الرؤية المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

إن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي يبقى برنامجا تكميليا للبرامج الحكومية الأخرى، له خصوصيته وظروف تنزيله، فهو لا يحل محل برامج القطاعات الوزارية، بل فقط كمساهمة لسد النقص والاختلالات التي تم رصدها بين الجهات وداخل الجهة نفسها.

ومن جهة أخرى، فإن رهان الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية لا يقتصر على تحويل المزيد من الاستثمارات العمومية لتدارك الخصاص فحسب، بل يتعين توظيف هذه الاستثمارات للرفع من قدرات الجهات على مستوى استقطاب الاستثمارات وتقوية جاذبيتها وتنافسيتها الاقتصادية.

إن مدة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي تشرف على نهايتها، حيث لم يتبقى سوى إعداد مخطط العمل لسنة 2023، بحول الله، لذا يتعين التوقف عند النجاحات التي حققها هذا البرنامج من خلال انجاز مشاريع في قطاع التزويد بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية وتأهيل البنية التحتية لقطاعي التعليم والصحة، وكذا بناء وتهيئة وإصلاح الطرق والمسالك القروية، مما يمكن الساكنة القروية من تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، وتوفير الشروط اللازمة لتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، الشيء الذي سيؤدي إلى تحسن الظروف المعيشية للساكنة، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق.

إن كل هذه الإنجازات وكذا الخبرة المكتسبة من خلال منظومة تتبع وتقييم البرنامج عبر تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية للتنمية في المجال القروي والمناطق الجبلية، وكذا نظام المعلوميات الجغرافية وخرائط الجماعات والدور المستهدفة، والذي على أساسه يتم تحديد الأولويات حسب قطاعات التدخل المعتمدة، إضافة إلى مسألة تقوية وتطوير القدرات والكفاءات البشرية التي تعمل على تنفيذ البرنامج، تشكل رصيدا هاما، يمكن استثماره في تنزيل برامج مماثلة مستقبلا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، بداية لابد أن نؤكد، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، على أننا متفقون جملة وتفصيلا مع ما ورد في كلمتكم، السيد الوزير المحترم، فالتدخل في هاذ البرنامج الدور ديالو ما يمكنش يتنكر له أي شخص، بالنظر إلى الخدمات الجليلة التي قدمها، لأننا نعرف اليوم بأن هناك إجماع، السيد الوزير، على أن هاذ الفوارق المجالية والاجتماعية شكلت عائقا حقيقيا وما تزال في وجه مسارات التنمية التي نهجتها بلادنا إلى غاية اليوم، وذلك بسبب الفوارق الصارخة بين مناطق استفادت من حقها في التنمية والبنيات التحتية والخدمات الأساسية، وأخرى لا تزال تعاني، ولاسيما في العالم القروي والجبلي على وجه الخصوص، وهنا أتحدث عن جهة طنجة –تطوان -الحسيمة، ولا سيما في غياب على الخصوص أبسط الضروريات، وعلى رأسها الطرق والماء والكهرباء والخدمات الاجتماعية الأخرى، من صحة وتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية.

بالطبع، السيد الوزير، الوقت ليس كافيا للتفصيل في الأسباب في هذا الموضوع، بقدرما يمكن أن نقول أن هته الفوارق كانت نتاج نموذج تنموي قديم، جعل المغرب يسير بسرعتين متفاوتتين، مما عجل بوضع حد لهذا النموذج القديم واستبداله بنموذج تنموي يرتكز أساسا على تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية بكامل المغرب.

بالطبع المغرب في البداية لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الفوارق المجالية، وعمل خلال عقدين من الزمن على تبني مجموعة من التدخلات العلاجية التي أبانت عن قصورها، مثل برنامج الطرق القروية، برنامج تعميم الماء والكهرباء، وكذلك "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره سنة 2005، والتي تندرج أيضا في إطار هذا السياق لمحاربة الفوارق المجالية والاجتماعية، والتي وصلت حاليا إلى مرحلتها الثالثة 2019-2023.

ورغم كل هذه الجهود لم يستطع المغرب الحد أو القضاء على هته الفوارق المجالية، مما حذا بالدولة إلى إطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، حيث انطلق هذا البرنامج سنة 2017، وسيستمر إلى غاية 2023، واللي كيستهدف 12 مليون نسمة وكيحمل 20.800 مشروع داخل 125 جماعة، ورصد له غلاف مالي يصل إلى 55 مليار درهم.

إذن هذا البرنامج كما أقول يستهدف الجماعات الترابية الهشة وتقليص الفوارق المجالية فيها من خلال مجالات فك العزلة، الربط بالكهرباء ومياه الشرب وإعادة تأهيل البنيات التحتية لقطاع التعليم والصحة لفائدة - قلنا - هذه الجماعات الهشة.

وقد أعطى هذا البرنامج أكله، كما يمكن أن نقول نحن ذلك ونشهد على ذلك كجماعات ترابية وكمدبرين ترابيين، حيث تم بناء وإعادة تأهيل -وربما هذه الأرقام قد جاءت في كلمتكم - تم بناء وإعادة تأهيل أزيد من 10.000 كلم من المسالك الطرقية والقروية، وأزيد من 2200 عملية بناء وإعادة إنجاز البنية التحتية في قطاع التعليم وتأهيل البنية التحتية لقطاع الصحة وشراء سيارات إسعاف ووحدات متنقلة وتجهيز المراكز الصحية والمستوصفات بالعالم القروي، إلى جانب إنجاز عدد كبير من منظومات الماء الصالح للشرب، مع استفادة ساكنة العالم القروي من عمليات ربط فردي وجماعي بشبكة الماء الصالح للشرب، إضافة إلى قطاع الكهرباء.

وهنا لا يمكننا إلا ننوه، كما قلت، بهذا المجهود، ونحن واعون بأن وتيرة إنجازه عرفت بطئا بحكم ظروف الجائحة، ونحن متأكدون بأنكم ستضافرون جهودكم بمعية مختلف الفاعلين المتدخلين، كل في دائرة اختصاصه، لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة لتحقيق الأهداف المتوخاة من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والرامية إلى تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية في هته المناطق المعنية.

السيد الوزير المحترم،

تضم المجالات القروية في المغرب أكثر من 33 دوار ومركز قروي (المقصود: 33.000 دوار ومركز قروي)، وقد سبق لها أن استفادت، كما سبق أن قلت، من سياسات عمومية خاصة، لكنها لا تزال تعرف فوارق مجالية مهمة جدا في مستوى التنمية، فهي تعرف ضعفا فيما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات والاستثمارات العمومية، من أجل ضمان كرامة المغاربة وإطلاق دينامية اقتصادية شاملة ومستدامة لصالح الشباب والنساء.

وفي إطار تحسين أداء الاستثمار العمومي في هذا المجالات، ومن أجل تشجيع تدخلات الأنشطة المندمجة والتشاركية واعتماد مقاربة ترابية، تساهم فيها كفاءات مغربية خالصة تدبر السياسات العمومية في هذه المجالات بحكمة ودراية، ترتكز على التوزيع العادل للثروات على قلتها، حتى يتمكن المواطن من الإحساس بآثار هذه السياسات على معيشه اليومي.

فلذلك، فإننا نؤكد على أن تنمية المراكز القروية الصاعدة هي الإطار الأمثل لجعلها قاطرة لتسريع وتيرة تنمية المناطق القروية.

وعلى هذا النحو، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن المقاربة

المعتمدة، إلا أننا ندعو إلى تعزيزها، لأن هناك فرق بين الزمن الإداري والزمن التنموي، أو بمعنى آخر هنالك استعجالية المطالب التنموية للعالم القروي من فك العزلة وحاجة للماء والكهرباء وخدمات التعليم والصحة وبطء المساطر الإدارية، مما يستوجب مزيدا من الإسراع في تقليص الاختلالات والتفاوتات الاجتماعية والمجالية بين المدن والأرياف ومواصلة تخفيف عبء الهجرة القروية الذي تتحمله حاليا المدن الكبرى والمدن المتوسطة بوتيرة أفضل وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية من خلال تلبية الحاجيات على مستوى خدمات القرب وتقوية المهارات والتكوين المهني.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن التنمية المحلية تنطلق من قاعدة تنمية الدوار في إطار الجماعة الترابية بالإقليم والجهة، ولن تقوم قائمة لتنمية حقيقية بالجماعة الترابية إلا في إطار تحقيق شروط ذاتية وموضوعية، يتبنى ويحتضن مشاريعها فاعلون محليون مباشرون وغير مباشرون وفي مقدمتهم المنتخبون، حيث تسهر وزارتكم على خلق ذلك الخيط الناظم لتنسيق محكم في تناغم مع السلطات المحلية والمسؤولين الإداريين والمشرفين على المصالح الخارجية لمختلف الوزارات، وكذا الفاعلين المحليين، من السياسيين الذين منحهم دستور 2011 دورا أساسيا في تأطير المواطنات والمواطنين ومختلف الفاعلين النقابيين ورجال الأعمال، الذين يسعون لتحسين ظروف عمل وسكن ومعيشة الأجراء والطبقة العاملة والنسيج الجمعوي الفاعل في مختلف الدواوير، هؤلاء هم الواعون بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم لتعبئة المجتمع في عدة قضايا مرتبطة بعدة إشكاليات مجتمعية ومجالية.

لذا، وجب العمل أكثر على الرفع من منح وزارة الداخلية المتعلقة بمؤشر نجاعة الأداء المتتبع لمؤشرات الحكامة والشفافية وإدارة النفقات والموارد المالية والبشرية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بهدف خلق حوافز مالية إضافية لتعزيز القدرات الاستثمارية للجماعات بالبلاد وتعزيز انخراط الجماعة الترابية في عمل تطبعه النجاعة والفاعلية في التنفيذ، إضافة إلى تعزيز مستوى الجماعات التي تؤدي دورا رائدا في توفير الخدمات العامة وخلق جو من الثقة في العلاقة بين الإدارة والمواطن.

السيد الوزير المحترم،

...

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة دائما في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد لحسن آيت اصحا:</u>

السيد الوزير المحترم،

انخرط المغرب في مجموعة من الأوراش والمشاريع المهيكلة التي تجعل من خيار التنمية أمرا في غاية الأولوية، فقد تم إطلاق مجموعة من المشاريع الكبرى للتنمية المستدامة، وخاصة ذات البعد الإنساني والاجتماعي، لاسيما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وما استتبعها من أوراش، ترمي إلى وضع رؤية استراتيجية وشمولية تنبني على التفعيل التدريجي للنموذج التنموي الجديد، عبر إطلاقه للجديد من البرامج والمشاريع التنموية ذات البعد المجالي والبيئي والسوسيو اقتصادي، خاصة فيما يتعلق بأوراش الحماية الاجتماعية ورعاية الفئات الهشة وتوفير البنيات الأساسية للقرب والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وترسيخ آليات التضامن والتنمية البشرية.

ومن المؤكد أن غاية البرنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية هو:

- تقليص العجز التنموي في العالم القروي وتقليص الفوارق التنموية عبر فك العزلة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية: التعليم، الصحة، الماء الشروب، والكهرباء، وهو برنامج استطاع تحقيق نتائج نعتبرها في فريق الصالة والمعاصرة جد إيجابية، لكن تبقى إلى حد ما غير كافية رغم أنها مكنت من إطلاق مشاريع لفك العزلة عن العالم القروي؛

- تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي في مجال التعليم؛

- تصحيح الاختلالات المجالية على مستوى الصحة؛

- ضمان الولوج للكهرباء في العالم القروي؛

- تعميم الولوج للماء الشروب في العالم القروي؛

- تحسين تغطية المناطق القروية بواسطة الشبكات الهاتفية والأنترنيت.

السيد الوزير المحترم،

إن توطيد الجهوية كخيار دستوري يقتضي ضمان التكامل والتناسق بين مختلف المناطق والمجالس الترابية، مما يجعلنا نطالبكم بضرورة استكمال تنزيل وتسريع هذا الورش، باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية، بما يتطلب ذلك من وزارة الداخلية من ضرورة:

- مواصلة استكمال الترسانة القانونية وتعزيز معالجة التمايز المجالي؛

- وتنزيل مختلف الاتفاقيات المبرمة؛

- والعمل على تعبئة الموارد المالية والبشرية المؤهلة؛

- والعمل على حسن مواكبة المخططات أو البرامج التنموية؛

- وتقليص الفوارق المجالية بالوسطين الحضري والقروي؛

- وفك العزلة على الوسط القروي والفئات التي تعاني من الفقر والهشاشة: المسالك، الكهرباء، الماء الصالح للشرب؛

- ضرورة الانخراط في تنزيل البرنامج الحكومي الهادف إلى تعزيز انخراط الشباب القروي في برامج دعم وتمويل المقاولات؛

- وإقرار تحفيزات مالية وضريبية للمستثمرين الخواص في الجهات الأقل نموا وفي العالم القروي بالخصوص؛

- ضرورة تعزيز التكوين والتكوين المستمر للأطر العاملة بالوحدات الترابية والمستشارين الجهويين والمحليين.

نقترح اعتماد معايير بديلة، كإعطاء الأولية في توزيع موارد الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات الأقل تجهيزا من حيث البنية التحتية، للتغلب على الاختلال المجالي والاجتماعي، وندعوكم إلى التفكير في أشكال جديدة ومبتكرة من الجبايات المحلية، بما يضمن تنويع الجبايات وفق مستويات التحصيل بما يحقق العدالة الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن تفعيل النموذج التنموي ينبغي أن ينطلق من الميثاق الوطني من أجل التنمية، الذي يتيح الفرصة لتعزيز وإغناء آليات اللاتمركز والحكامة الترابية عبر أنماط مبتكرة وصياغة أساليب فاعلة في حقل التنمية الجهوية والمحلية، بما يمكن المغرب من تحصين مكتسبات التنمية المحققة وإعادة توجيه البرامج التنموية، وفي مقدمتها برنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية.

ومن هذا المنبر، ندعوكم، السيد الوزير، إلى ضرورة إعداد إستراتيجيات مناسبة لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، تستهدف على وجه الخصوص الفقراء والفئات الهشة، بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب التنموي.

السيد الوزير المحترم،

رغم المجهودات التي تبذلها وزارتكم في هذا الإطار، مشكورين على ذلك، يبقى المشكل المطروح هو مشكل الفقر والهشاشة، وأعطيكم مثال، السيد الوزير: إقليم أزيلال الذي هو عبارة عن إقليم شبه معزول، حيث تصل فيه عتبة الفقر إلى درجات متقدمة، إذ نجد الأعمدة الكهربائية بجانب المنازل، لكن لا حول ولا قوة لهؤلاء الساكنة، لا يستطيعون ربط منازلهم بالشبكة الكهربائية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الفقر المدقع.

السيد الوزير،

لا يعقل أنه إذا نظرنا إلى الخريطة الطبوغرافية نجد بأن إقليم أزيلال يحده جنوبا إقليم ورزازات، لكن للولوج إلى ورزازات أو العكس يتطلب 8 ساعات، لهذا نلتمس منكم، السيد الوزير، تخصيص دعم مهم للمنطقة لفك العزلة عن الإقليم ككل، وذلك بفتح محاور طرقية تربط الإقليم بالأقاليم المجاورة، حتى يتأتى لنا خلق رواج اقتصادي بالمنطقة، وبالتالي تطوير الدخل الفردي لدى الساكنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعنا كفريق استقلالي إلى تدخلكم القيم، وإننا إذ نشكركم على المعطيات التي زودتمونا بها، والتي أبانت عن حرصكم الكبير على تنفيذ ما جاء في خطاب العرش لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي أعطى انطلاقة فعلية منذ 2015، وأنتم تجتهدون ومعكم السادة الولاة والعمال في مختلف الجهات والأقاليم.

نعم، برنامج غير مسبوق، هذا البرنامج الفريد الذي، أولا، أنه جمع مختلف المتدخلين في الوزارات أن البرنامج محو الفوارق المجالية والاجتماعية تتدخل فيه مختلف الوزارات، هذا من جهة.

ثانيا، هذا البرنامج حمل المسؤولية للفاعل الترابي، من جهات وجماعات للنهوض بهذا البرنامج وإخراجه إلى حيز الوجود.

هي فكرة صائبة، ننوه بالمجهودات التي تبذل حاليا من طرف جل أو كل العمال والولاة في تنفيذ هذا البرنامج وخلق بصيص من الأمل، خاصة لدى شبابنا اليوم، التواق والذي يطلب منا أن نقوي ارتباطهم بالمجال القروي، لكي نوفر لهم بطبيعة الحال ظروف الحياة الجميلة، الحياة الضرورية، لا نطلب الكماليات بقدر ما أصبحنا نلح على ما كان ضروريا لارتباط الشاب بأرضه وبقريته.

هذه القرى كانت سابقا، السيد الوزير، اعتمدت بلادنا على العناية بمحور الدار البيضاء- طنجة أو الدار البيضاء- الرباط- القنيطرة إلى طنجة، وأغفلنا جل الجهات.

اليوم، بعض الدواوير، السيد الوزير المحترم، تعاني الهشاشة الفعلية، لا من حيث البنية التحتية ولا من حيث المكونات المفروضة للحياة، لا جانب الصحة، لا جانب التعليم، لا الجانب ديال الإنارة والماء، وأعيش عن قرب في إقليم تاونات، لولا المجهودات التي تبذلها السلطة الإقليمية لما وصلنا ما نصل إليه.

الحمد لله هناك برامج لا المشاريع الكبرى ولا المشاريع الصغرى والتي تشرف عليها وزارتكم، السيد الوزير المحترم، لا زلنا نطالب بالعناية

الكبيرة لبعض الدواوير التي ترون أنتم، السيد الوزير المحترم، بكفاءتكم وجديتكم ترون أنها تستحق فعلا العناية الكبيرة، حتى نسير بمغربنا وفق التطلع الكبير والرائد لجلالة الملك، ولا يمكننا أن نسير بخطوات كبيرة وجدية إذا كنا نسير برجل واحدة، فأرجلنا اليوم لازالت تتطلب منا النهوض بجميع الدواوير التي تعاني من قلة المواصلات.

المسالك الطرقية، لا معنى باش نديرو التنمية ونديرو المشاريع التنموية دون مسالك طرقية، دون كهرباء، فكلها.. نعول كثيرا على كفاءتكم من جهة، وعلى الحكمة التي يتصرف بها هذا البرنامج، لأن المغزى ديالو، الفلسفة الكبيرة ديال البرنامج محو الفوارق المجالية والاقتصادية، هي العناية بالأماكن وبالدواوير المهمشة والتي يشوبها ما يشوبها من ضعف في البنية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تبارك الله عليك السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم، وتفاعلا معه نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

أولا، نثمن عاليا النتائج المحققة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والذي رصدت له ميزانية إجمالية هائلة قدرها 50 مليار درهم، استهدفت إنجاز مشاريع فك العزلة عن العالم القروي والربط بالشبكة الطرقية وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب وتعميم الكهرباء وتحسين عرض الخدمات الصحية والتعليمية.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، استحضارا لأهمية برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي، ونحن على بعد سنتين من نهايته، لابد من تقييم لنتائجه ولهفواته واختلالاته، بغية تطويره وضمان استدامته لمرحلة ما بعد 2023، خصوصا وأن بعض المشاريع المبرمجة في إطار البرامج التي تلبي مطالب الساكنة بدقة، ولم تأخذ بعين الاعتبار حاجياتها وأولوياتها.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، نسجل أيضا أن الاعتمادات المحولة برسم مخططات عمل سنوات 2017 إلى غاية السنة الجارية المتعلقة ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بلغت 27 مليار درهم من أصل 50 مليار درهم كميزانية إجمالية مخصصة للبرنامج، مما يؤكد تماطل بعض الشركاء في الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي تبقى النتائج المحققة بعيدة عن الطموحات، في ظل تواجد جماعات قروية ومناطق جبلية لم يتم بعد ربطها بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وتبقى الخدمات الصحية والتعليمية والطرقية بها دون المستوى المطلوب.

رابعا، السيد الوزير المحترم، استحضارا لالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي وللوعود المتضمنة في برنامج الأحزاب الممثلة في الحكومة والمتعلقة بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، خصوصا الالتزامات المتعلقة بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية إلى أقل من 39% عوض 46.4% حسب مؤشر "جيني" (Gini)، يسجل الفريق الحركي أن الحكومة لم تأت بمشاريع وإجراءات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

دائما في إطار التعقيب الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ونحن نستمع لما قدمتموه في إطار تقييم البرنامج ديال محو الفوارق المجالية، لابد وأن نعبر كفريق اشتراكي عن اعتزازنا بما حققته بلادنا في هذا الإطار، لكن لابد من إثارة مجموعة من الملاحظات المرتبطة بنتائج هذا المشروع الضخم أساسا في الفوارق المجالية اللي مازال تعاني منها مجموعة ديال المناطق في بلادنا.

اليوم، في إطار التقييم لهذا البرنامج هناك فوارق من جيل جديد إذا بغينا نتحدثو لأنه داخل جماعة قروية معينة هناك تفاوت في استفادة الدواوير من هذه المشاريع، لأنه كيف كنعرفو ملي كنكون أنا رئيس جماعة وعضو مجلس إقليمي وربما حتى عضو مجلس جهوي كندير يدي ورجلي باش المشاريع المستهدفة للجماعة نجيبها لدواري، وإذا غادي ندخل الطريق بالبيست (piste) غادي نولي خصني ندخلها بالزفت، فخص اعتماد معايير موضوعية لضمان دمقرطة الاستفادة ديال المغاربة وديال سكان البوادي على قدم المساواة من هاذ البرامج.

أيضا، التقييم ديال هاذ البرامج يطرح سؤال الجدوى، لأنه كاين عدد ديال المشاريع تم إنجازها في العالم القروي كتنتظر التدخل ديال القطاعات الحكومية المعنية، كاين مستوصفات ما فيهاش أطر طبية، كاين دور ديال الولادة مازال مسدودة.

على سبيل المثال، السيد الوزير، كاين مركز ديال تصفية الدم لفائدة مرضى القصور الكلوي في جماعة "باب برد" إقليم شفشاون مبني مجهز واجد كيتسنى الأطر الطبية، وبالتالي لابد من مقاربة مندمجة ينخرطو فيها القطاعات الحكومية بنفس الإيقاع وبنفس القوة اللي منخرطة

فيه وزارة الداخلية والإدارة الترابية.

كذلك، اليوم احنا في بلادنا كمواجهة الجائحة، طبعا الجائحة مكنت من إعادة صياغة وتحصيل المفهوم الجديد للسلطة كمفهوم اللي أطر العهد الجديد بقيادة جلالة الملك، واللي محتاجين اليوم كحكومة وكمنتخبين إلى إعادتهم لصلب النقاش ويؤطر الشركات المفترضة ما بين الإدارة الترابية وما بين المنتخبين.

المستوى الثالث اللي يمكن يكون مفيد في المستقبل من أجل تجويد هاذ البرنامج هو إشراك المجتمع المدني وإعادة الاعتبار لقيم التطوع في بلادنا.

المغاربة، السيد الوزير، بناو طريق الوحدة بالتطوع، خص إعادة الاعتبار للمجتمع المدني وضمان انخراط أوسع في برمجة المشاريع اللي كيجي بها هاذ البرنامج والضمان ديال التتبع والحكامة ديال مختلف المشاريع المنجزة من خلاله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

ولذلك نثمن جواب السيد وزير الداخلية، وحيث أن هذه أول جلسة عمومية لمجلسنا الموقر خلال هذه الولاية نسائل فيها السيد الوزير، فهي بالنسبة لنا فرصة لتجديد التنويه بالنجاح الاستثنائي الذي ميز إعداد وتنظيم وزارة الداخلية للانتخابات التي مرت في ظروف جيدة.

لقد وضع جلالة الملك حفظه الله من مواجهة الفوارق المجالية والاجتماعية أحد المقاصد الكبرى من وراء دعوته السامية إلى وضع نموذج تنموي جديد، وذلك خلال خطابه السامي في أكتوبر 2017 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، لذلك فقد نال هذا الموضوع حيزا وافرا ضمن التقرير العام للجنة النموذج التنموي، وهو الأمر ذاته الذي ترجمه البرنامج الحكومي.

يتعين إذن التأكيد على اعتزازنا بالعمل الكبير الذي قامت به الدولة المغربية، سيما منذ اعتلاء جلالة الملك على العرش، فيما يتعلق بالتنمية البشرية بكل أبعادها والاهتمام الذي أولاه جلالته لمختلف الفئات الهشة من أجل مواجهة الفوارق المجالية والاجتماعية، والتي كان آخر حلقاتها المشروع الملكي الضخم بتعميم الحماية الاجتماعية، غنيا عن البيانات.. هنا التذكير بالفوارق المجالية والاجتماعية في بلادنا والذي عرفته تقارير العديد من المؤسسات الدستورية، في مقدمتها تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لذلك فإن آمال كبيرة معقودة على هذه الحكومة لتدارك الخصاص ومعالجة الفرص الضائعة التي أهدرتها خلال العشرية الأخيرة، على الحكومة والإصغاء والتجاوب مع مطالب الشعب المغربي، التي تشكل التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية أحد مداخيله المركزية.

إن عملية التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية هي أبعد ما تكون من القضايا القطاعية، بل تشكل موضوعا أفقيا يهم العديد من القطاعات الإستراتيجية والبرامج الجاري تنفيذها، غير أن الإنصاف يفرض التنويه بالدور المركزي الذي تبذله وزارة الداخلية بجميع مكوناتها.

أخيرا، نلتمس من السيد وزير الداخلية.. احنا نطلبو العكس، بدل من أن يكون إقليم طان طان بلدية حضرية، بغيناها ترجع للمجال القروي باش تستافد من هاذ الاستفادة، لأن الحقيقة أحسن منها مجال قروي.

وشكرا السيد وزير الداخلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم وعلى مجهودات الوزارة من أجل إنجاح هذا الورش الكبير، الذي انخرطت فيه بلادنا منذ سنة 2017.

لقد عبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب منذ الإعلان الملكي عن مشروع الجهوية المتقدمة عن قناعته التامة بكون هذا الورش الإستراتيجي يمثل الوسيلة المثلى والحتمية لتحديث الجهاز المجالي ومؤسسات الدولة، ودأب على الدعوة إلى إرساء أسس قوية، تهدف إلى:

- تنمية القدرة التنافسية للجهات وجاذبيتها من أجل تشجيع الاستثمار؛

- تعزيز التقائية الإستراتيجيات الوطنية وتوطينها الجهوي؛

- المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في وضع خطط التنمية الجهوية.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن تكون مخططات التنمية وتحديد الأولويات القطاعية من مسؤولية الجهات التي يتعين أن تتوفر على الوسائل اللازمة لتحقيق تنميتها، وفقا لتوصيات تقرير النموذج

التنموي الجديد.

فالشراكة بين القطاعين العام والخاص على سبيل المثال تشكل آلية فعالة لتمويل الاقتصاد والاستفادة من الخبرة والنجاعة والتنافسية التي يتميزبها القطاع الخاص، كما جاء في خطاب العرش لسنة 2017.

إضافة إلى ذلك، ينبغي اعتماد إستراتيجية للتسويق الترابي بشراكة مع الفاعلين المعنيين، تقوم أساسا على توفير المعلومات الخاصة بكل جهة وتثمين المؤهلات الجهوية والفرص الاستثمارية وإعادة تفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال.

ومن الضروري أيضا تنمية المناطق الصناعية في كل الجهات، إذ يتعين أن تتيح الدولة للجهات وعاء عقاري كافي يتلاءم مع حاجياتها الاستثمارية، ومن جهة أخرى تشجيع الاستثمار الإنتاجي من خلال تسهيل الولوج إلى الأراضي والمناطق الصناعية، مع إمكانية تأجيرها.

إضافة إلى ذلك، يتعين تسريع ورش مراجعة قانون رقم 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية، بهدف تجميعها وتفعيلها ورفق مخرجات المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2019.

السيد الوزير المحترم،

نقترح في الاتحاد العام لمقاولات المغرب مجموعة من التدابير، نذكر منها:

- نقل وتعزيز اختصاصات الجهات واعتماد نص تنظيمي لنقل الاختصاصات على أساس نظام تقييم مؤهلات كل الجهات؛

- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص، لاسيما في القطاعات الأساسية من تعليم وصحة.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نجدد انخراطنا التام في إرساء جهوية متقدمة فاعلة قادرة على محو الفوارق المجالية والاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الوزير،

في الوقت الذي نسجل فيه بكل افتخار عدالة مجالية واجتماعية في الاستفادة من عملية التلقيح، نسجل مع كامل الأسف معاناة على مستوى الفوارق الاجتماعية والمجالية التي تتجلى:

- أولا، في غياب الربط الطرقي بين الدواوير والقرى؛

- عدم تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والعشوائية في تنظيم الاستفادة منه وتوزيعه؛

- الغياب الكلي للربط بشبكة الواد الحار؛

- غياب شبه كلي للإدارة العمومية بالعالم القروي؛

- تمركز أغلب الاستثمارات التي تخلق فرص الشغل وتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخط المتمدن الساحلي بين طنجة وأكادير؛

- نسجل كذلك صعوبة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، إن على مستوى التعليم، بنيات مهترئة بالمدارس التعليمية أو ما يسمى بالفرعيات؛

- الغياب الكلي للمراهنة على المدارس المجموعاتية؛

- التمييز في التعيين في التعيينات في العالم القروي وتأثيرها على جودة التعلمات؛

- الاكتظاظ هو السمة الأساسية للأقسام التعليمية؛

- البعد الكلي عن عالم الرقمنة وتقديم الخدمة عن بعد، مما يجعل الاستحالة للتعليم عن بعد.

على المستوى الصحي:

• المراكز الصحية تفتقد للتجهيزات والمعدات المختصة؛

• الغياب الكلي للأطر الطبية والتخصصات منها؛

• غياب العناية الاجتماعية للنساء والرجال الذين يكدحون في العالم القروي وهوامش المدن وغياب المؤسسات الاجتماعية لتأطير الشباب من دور الشباب وملاعب رياضية وقاعات ترفيهية.

الخلاصة، السيد الوزير، أن 50 مليار المخصصة لهذا البرنامج الذي استنفذ 5 سنوات من أصل 7، يجسد خمس ميزانية 2022، وهي ميزانية جد هامة، ولازال أملنا، السيد الوزير، كبير في إنصاف العمال الزراعيين وعائلاتهم بالعالم القروي وكل الفئات الهشة، ولن يتأتى ذلك دون المراجعة الجذرية لمضامين ومناهج العمل، لاسيما أنكم تحدثتم، السيد الوزير، على أن هناك محطة لتقييم ما تم القيام به لحد الآن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الفريق الدستوري الاجتماعي الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

أشكركم على جوابكم المستفيض وعلى عرضكم، القيم السيد الوزير، لكن يبقى الإشكال الذي يفرض نفسه في تنزيل هذا البرنامج هو ثنائية الزمن الإداري والزمن الاستعجالي للتنمية، والذي لا يقبل الانتظار.

هناك إشكالات متعددة تتعلق ببطء التنسيق بين المتدخلين في إنجاز هذا البرنامج والتدبير القانوني الذي يصطدم بالواقع القانوني الذي يرتبط بصعوبات توفير العقارات اللازمة لإنجاز البرنامج أو لوضع البرامج الاستثمارية للتنمية بالعالم القروي.

تحضرني أمثلة كثيرة تشكل واقعا بالجهة التي أنتمي إليها وبالخصوص منطقة الغرب والجماعات السلالية، وأخص بالذكر الجماعة السلالية بالمهدية، تم تفويت عقارات في ملكيتها لفائدة استثمارات كبرى، إلا أن المدخرات الناتجة عن هذه الاستثمارات لم يتم منحها لذوي الحقوق، فيما الأغلبية تعاني الهشاشة والفقر وفيهم أرامل ومصدر رزقهم الوحيد هو البحر، لكن لا حول ولا قوة لهم، فهم في حاجة لهذه الأموال، بل هم في حاجة للدعم.

السيد الوزير،

أنتم تعرفون أن هذه المناطق بالغرب تتوفر على عقارات سلالية ذات قيمة عالية للاستثمار الفلاحي والصناعي وحتى السياحي كذلك، لكن صعوبة مساطر الاستثمار فوق هذه الأراضي تعرقل خلق مشاريع محلية واستغلال هذا الرصيد العقاري لفائدة الاستثمار المنتج للثروة ولفرص الشغل.

لأجل ذلك، السيد الوزير، نلتمس من سيادتكم في سياق الحديث عن مواجهة الفوارق المجالية بالعالم القروي تبسيط وتسريع مساطر ترشيد هذا الرصيد العقاري السلالي والحفاظ على حقوق السلاليين والسلاليات لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي بالمناطق القروية ولفائدة شباب العالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الوزير،

لقد أصبحت الفوارق الاجتماعية والمجالية من أبرز مظاهر الأزمة الاجتماعية العميقة التي أنتجتها الاختيارات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة بخلفية نيو ليبرالية رهينة التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، وقد فضحت الجائحة عمق الأوضاع الاجتماعية المزرية لشرائح واسعة واتساع دائرة الفقر والحاجة الاجتماعية، فبلادنا للأسف تعتبر من أكثر بلدان شمال إفريقيا التي تعرف اتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويكفي أن نذكركم أن أكثر من 5 ملايين أسرة مغربية طلبت الدعم من صندوق تدبير الجائحة.

إننا أمام إشكالية بنيوية تقتضي حلولا وإجراءات هيكلية على مستوى الاختيارات الإستراتيجية، التي يجب أن يجسدها قانون المالية، إجراءات تستهدف الدخل عبر تحسين فعلي للقدرة الشرائية وإقرار ضريبة على الثروة ومجموعة من الإصلاحات الجبائية التي يمكن أن تجعل منظومتنا الضريبية عادلة ومنصفة، وكذلك لابد من خلق فرص العمل اللائق وتجويد الخدمات العمومية ومجانيتها، وخاصة التعليم والصحة، واستثمارات عمومية يتم توزيعها بشكل عادل بين الجهات وبناء منظومة للحماية الاجتماعية شاملة ودائمة.

السيد الوزير،

إن تقليص الفوارق الاجتماعية هو في العمق بناء للدولة الاجتماعية بمضمون ديمقراطي يحقق الكرامة والمواطنة الكاملة لكافة بنات وأبناء شعبنا عبر إقرار عدالة تنموية مجالية، تشمل جميع جهات وأقاليم المملكة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل أحد المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ننوه ونثمن مجهودات السيد الوزير الرامية إلى العدالة المجالية والاجتماعية، كما يريدها صاحب الجلالة، الله ينصره.

السيد الوزير،

الكلمة ديالي متعلقة بجل الجماعات والدواوير لإقليم تاونات، فرغم المجهودات القيمة التي تقوم السلطات الإقليمية لتاونات، حيث تحققت مجموعة من المشاريع المهمة ولاسيما في الكهرباء مثلا، لازال إقليم تاونات يعاني من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وكذا الهجرة القروية، فقطاع النقل عرف تدهور كبير في مجموعة من

الجماعات كجماعة مولاي بوشتة الخمار، مولاي عبد الكريم، الحد، بوشابل، اثنين الولجة، الجبابرة، سيدي العابد وجماعات أخرى، مما يؤدي إلى استمرار معاناة العديد من السكان، وهو ما يستدعي تعجيل إصلاح الطريق الرابطة بين مولاي بوشتة ومولاي عبد الكريم، وإعادة إصلاح الطريق الرابطة بين مولاي بوشتة وطرق أخرى كسد الوحدة، لأن هذه المناطق أكثر من 80.000 نسمة تستفيد من هذه الطرق هذه.

نطالبكم، السيد الوزير، بتسريع مشاريع الماء الصالح للشرب..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إنه لموضوع ذو شجون، المهم مازلنا نعيش بمنطق المغرب النافع والمغرب غير النافع، هناك مناطق رغم مجهودات بعض الحكومات المتعاقبة على تقليص الفوارق الاجتماعية، ولكن لازال هناك مناطق تعيش الفقر والهشاشة ونسبة البطالة المرتفعة في بعض الجهات تفوق نسبة البطالة على المستوى الوطني.

لهذا، معالي الوزير، هذه الفوارق لا يعقل أننا نجلب الاستثمارات ونهيئ مناطق اقتصادية كبيرة، فيها جميع الوسائل متوفرة، ونجد مناطق تتمنى أن تجدا طريقا أو قنطرة لفك العزلة عنها.

لهذا، نقترح عليكم، معالي الوزير، باسم الاتحاد الوطني للشغل:

- اعتماد مقاربة تشاركية أثناء مختلف العمليات المرتبطة بإعداد نسخة ثانية من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؛

- الإسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استفادة الأسر الهشة والفقيرة؛

- السعي إلى المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛

- جعل العقار بما في ذلك الأراضي السلالية في صلب التنمية المجالية بالشكل الذي سيساعد في تحسين وضعية ذوي الحقوق لاسيما النساء؛

- الإسراع بتنزيل الميثاق اللا تمركز الإداري والرفع من..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لمعالي الوزير المحترم في إطار الرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

زيادة على ما تم سرده في الورقة اللي قدمت بخصوص هاذ البرنامج، اللي بغيت نقول زيادة على هذا أن طريقة العمل ديال هاذ البرنامج كيفاش جات، غير باش نعرفو السياق فاش جاء هذا البرنامج وأشنو اللي جاي في المستقبل، إن شاء الله.

كيف تتعرفو كاملين، الحكومات المتعاقبة كانو عندها برامج، لكن كانت جلها، باش ما نقولش كلها، برامج قطاعية، مالين الماء صابو برامج للماء، مالين الكهرباء ذيك الساعة ما تدمجش قطاع الكهرباء مع مثلا الماء الصالح للشرب، برنامج الكهربة القروية 1 و2 إلى كتذكرو، وزارة التجهيز دارت برنامج ديال الطرق والمسالك القروية كتذكروه.

حين جينا لهذا البرنامج في 2016 لأول مرة في بلادنا، بتوجيهات جلالة الملك نصره الله، أن هذا البرنامج اللي كان توجد خصو يكون بواحد النوع ديال التنسيق واحد النوع ديال الالتقائية بين جميع البرامج اللي كتهم المجال ديال البنيات التحتية، هذه المجموعة ديال المناطق ديال بلادنا، وفي هذا الأساس فاش جاء هذا البرنامج واللي تخصص له 50 مليار ديال الدرهم واللي على أساسه تم العمل، بدينا في 2017، وغادي يستمر إن شاء الله حتى لـ 2023.

بطبيعة الحال، السادة المستشارين عارفين هاذ الشي لأنه بالمغرب كامل، ما كايناش منطقة من المناطق ببلادنا اللي ما استافدتش من هذه المشاريع، ما كايناش نهائيا شي منطقة اللي ما استافدتش، وكاين مناطق اللي استافدت أكثر من مناطق أخرى هذه باش نكونو واقعيين، ديما هكذا كيوقع كاين المناطق تستفيد أكثر من مناطق أخرى، لكن جل المناطق استفادت.

بطبيعة الحال، ديما يمكن نقولو بأن واحد المنطقة ما دارتش إلى آخره.. البرمجة تدارت على أسس اللي هي معايير اللي دقيقة، والهدف منها أن هذه المعايير تعطي لنا برمجة حقيقية والبرمجة.. تدارت برمجة أولية وكنجيو كل سنة كيتم التصحيح ديال هذه البرمجة، كاين الإخوان اللي كانو رؤساء الجهات كيعرفو هذه المناطق لأنه.. بهذه المناسبة أشكر الجهات لأنهم مساهمين أساسيين في هذا البرنامج ولأنهم هوما اللي وفرو 40% ديال التمويلات، يعني 20 مليار ديال الدرهم، والبرامج ديالهم تمشات على أحسن ما يرام وكنستغل هذه الفرصة باش نوه بالعمل اللي قاموبه الجهات.

إذن قلت بأنه البرمجة تدارت على أسس اللي هي معقولة وأسس معروفة من الجميع والبرمجة تدارت على المرحلة ككل، لكن كاين تصحيح كل سنة على حدة يتم التصحيح، يتم الأولويات ماشي كنعاودو

من جديد، لكن كيتم التصحيح على أساس واش كاين إكراهات؟، واش كاين حاجيات أكثر؟ وفي هذا الباب وإذا لاحظتو بأنني طولت حيث كنتكلم على المؤشرات... إلخ، راه ماشي فقط باش نعمر الوقت، باش نقول بأنه مع العمل اللي تدار على الصعيد الفعلي في الأرض، تم واحد النوع ديال البرمجة باش يتحددو الأولويات بكل الدواوير بالمملكة، اليوم جميع الدواوير ديال المملكة اللي هوما تقريبا 46.000 دوار عارفين الحاجيات ديالهم بالضبط، وحين تتم البرمجة كيطلعو لنا المناطق والدواوير اللي محتاجة كتطلع بطريقة أوتوماتيكية باش نعرفو بأن المناطق اللي هي محتاجة واش محتاجة مسالك؟ واش محتاجة مستوصفات... إلخ.

كاين إشكاليات باش نكونو صرحاء، كتلقى دوار كيقول لك أنا ما عنديش حتى الطريق، إييه لكن حيث كنحسبو كنلقى باش نوصلو الطريق لذيك الدوار فيه 300 نسمة خصني 50، 70 أو 80 مليون ديال الدرهم، واش غادي نمشي ندير 80 مليون درهم لدوار فيه 300 ولا ندير 10 طرقان لـ 10 دواوير اللي كل وحدة بـ 8 مليون درهم؟ !

كاين أولويات، حقيقة كاين ناس اللي هوما فمناطق اللي هي صعيبة، لكن كنشوفو ما أمكن أننا نوافقو بين الحاجيات وبين الإمكانيات، إذا كانو الإمكانيات راه غنديرو كلشي راه الإمكانيات اللي كاينة كنحاولو ما أمكن أنها تمشي بواحد النوع ديال المنطق، باش يستافد أكبر عدد ممكن، هو الأهم هو يستافد أكبر عدد ممكن.

عندنا إشكالية أخرى، والسادة المستشارين كيعرفوها، في الأول الناس تطلب البيست (piste)، بغينا البيست، النهار اللي تنمشيو نصوبو، تيقولك لا، لا، بغينا الكودرون، علاش درتو لفلان الكودرون؟ هاذو كاع ما عارفينها، هذا إشكال كبير عندنا، عندنا هاذ الإشكال في المسالك وعندنا إشكال بحالو فيما يخص الماء الصالح للشرب، جيبو لنا الماء، النهار اللي تنجيبو الماء للسقاية العمومية تيقول لك لا بغينا (compteur individuel)، بغينا كل واحد يدخل لو الماء للدار، آ عباد الله واش كل واحد في راس الجبل وغندوزو الماء لكل واحد؟ ! ونكونو معقولين شوية ! النهار الأول نوصلو الماء للدوار نوصلو للسقاية العمومية ولى، في المرحلة الثانية إن شاء الله نوصلوه لأسميتو.. هاذ الشي كان عندنا وعقلتو في الكهربة، النهار اللي بدينا في الكهربة راه الدواوير كانو شي معطل شي اسميتو.. اليوم يمكن نقول لكم بأن الكهربة القروية تقريبا سالينا، شكون اللي بقى لنا؟ بقاو لنا مجموعة ديال الحالات، مجموعة ديال الحالات اللي تتلقى الديور مفرقين، كل واحد.. عندنا بعض هاذ الساعات هذا نعطيها لكم على سبيل المثال، ما بقيتش عاقل بالضبط المنطقة ما غنقولش المنطقة، حيثk حسبنا باش نوصلو الماء والضو للدار تطيح علينا تقريبا 28 مليون باش نوصلو لو الماء والضو، دابا ملي دخلت عليكم بالله واش نوصلو الماء والضو ولا نعطيو لو فلوس يشري الدار ويهود للفيلاج، شكون اللي أحسن؟ ما يمكنش ندير 28 مليون باش نوصلو الماء والضو لواحد السيد اللي ساكن في الراس الجبل، وهاذو حالات اللي عندنا ماشي..

إذن الأولويات تيدارو باش البرنامج يستافد منه أكبر عدد ديال الساكنة في جميع المناطق ديال بلادنا، هاذ البرنامج غينتهي إن شاء الله العام الجاي.

بطبيعة الحال، احنا تنديرو التقييم ديالو، الناس خدامين على التقييم جميع النواحي ديالو، من الناحية ديال البرمجة، من الناحية ديال الإعداد، من الناحية ديال التنزيل، لكن خصنا نوجدو من دبا نوجدو البرنامج المقبل، واش البرنامج المقبل غيكون تتمة لهاذ البرنامج، علما بأن كيف قلت هاذ البرامج كيف كانو البرامج اللي قبل راه ماشي برامج اللي تيجيو كبرامج حكومية، لكن هوما تكميل لبرامج حكومية عادية، واللي بالمناسبة وأشارو لها بعض المستشارين اللي خص اللاتمركز يكون في أقرب الآجال باش يكون برمجة والإعداد والتنزيل يكون على صعيد محلي، "أهل مكة أدرى بشعابها"، "كل واحد تيعرف خروب بلاده"، كل واحد تيعرف أشنو خصو، لهذا خص البرمجة والتنزيل والإعداد والبناء يكون على الصعيد المحلي، وهذا إن شاء الله اللي غنخدمو عليه في القريب العاجل باش اللاتمركز يدخل حيز التنفيذ في القريب العاجل إن شاء الله.

قلت فيما يخص البرنامج الجديد اللي غنبداو نخدمو عليه إن شاء الله في المستقبل اللي خصو بطبيعة الحال ياخذ هاذ الالتقائية والتنسيق بين جميع القطاعات هي مسألة أساسية، وزيادة على هاذ الفوارق المجالية اللي كاينة في البنية التحتية خصنا نزيدو لو قضية مهمة اليوم واللي هي مهمة بزاف، هو التنمية الاقتصادية، التشغيل وإيجاد مداخل قارة للساكنة، لأن ما حد ما كاين هاذي راه ما درنا حتى حاجة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

وننتقل الآن لمعالجة أسئلة المحور الثاني الموجهة دائما لقطاع الداخلية حول "التدابير الاستباقية لمواجهة البرد وتساقطات الثلوج بالعالم القروي والمناطق الجبلية"، والتي تجمعها دائما وحدة الموضوع.

البداية مع السؤال.. غندوزو دابا أوتوماتيكيا للأصالة والمعاصرة، الأخ ديالكم راه.. يعاودو ماشي مشكل، تفضل، عاودو السؤال.. ماشي مشكل.

نعم السيد الرئيس؟ صافي السيد الرئيس؟ ندوزو مباشرة للأصالة والمعاصرة، على خاطرك.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير الاستباقية التي قمتم بها هذه السنة لمواجهة البرد وتساقطات الثلوج بالعالم القروي والمناطق الجبلية، من أجل تمكين هذه المناطق من مجابهة قساوة الظروف المناخية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لمواجهة البرد والتساقطات الثلجية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بولعيش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الوزارة للتخفيف من معاناة ساكنة المناطق الجبلية والقروية المهددة بالعزلة بسبب الثلوج وموجات البرد القارص؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "تداعيات موجة البرد والثلوج بالمناطق القروية الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ظل موسم الشتاء تعيش العديد من المناطق القروية والجبلية تحت رحمة موجة البرد والثلوج وما لها من انعكاسات مجالية واقتصادية واجتماعية.

وبناء عليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لمعالجة بنيوية حاسمة لهذه الوضعية المتكررة كل سنة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "التدابير الاستباقية لمواجهة البرد وتساقطات الثلوج بالعالم القروي والمناطق الجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

عن التدابير الاستباقية لمواجهة موجة البرد وتساقطات الثلوج بالعالم القروي والمناطق الجبلية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن الكلمة لمعالي السيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على حرصهم البالغ على تسليط الضوء على السياسات العمومية ومواكبة مجهودات السلطات العمومية والوقوف على ما تحقق من خدمات لفائدة المواطنات والمواطنين.

تذكيرا بسياق وضع هذا البرنامج، أود أن أستحضر بكل اعتزاز المقاربة المولوية السامية الرامية إلى إعداد برنامج وطني للتخفيف من

المخاطر الناجمة عن موجة البرد لفائدة ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية الصعبة، صعبة الولوج.

إن العناية الملكية السامية واهتمام جلالته حفظه الله المتواصل بشؤون جميع المواطنين، خاصة في المناطق الجبلية والنائية، يعكس مدى حرص جلالته على التفقد الفعلي لأحوال الساكنة المحلية وإحاطتها بكل أشكال الدعم والمساعدة لمواجهة الآثار السلبية لموجة البرد والتساقطات الثلجية.

تأسيسا على هته الأهداف النبيلة، قامت وزارة الداخلية من خلال إعداد مخطط وطني سنوي شامل لمواجهة الآثار السلبية لموجة البرد باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المنتظمة قصد مساعدة السكان المتضررين على تجاوز هذه الوضعية الصعبة، فمنذ شتاء 2008-2009 شهدت مجموعة من مناطق المملكة بشكل غير مسبوق تقلبات جوية استثنائية، تمثلت في تواتر موجات من البرد والثلوج مع تسجيل انخفاض كبير في درجات الحرارة، الأمر الذي استدعى تدخل السلطات العمومية عبر نهج مقاربة جديدة لمواجهة هذه التحديات الطبيعية غير المعتادة والتخفيف من آثارها على الساكنة المحلية، خاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية، ويمكن القول أن المملكة المغربية قد تمكنت بفضل التراكمات الإيجابية التي حققتها على مدى 12 سنة من إرساء منظومة متكاملة وفعالة قادرة على رفع التحديات التي تطرحها التقلبات المناخية، الأمر الذي مكن من تدبير فترة موجات البرد بالفعالية والنجاعة المطلوبة، عبر تخفيف العبء على الساكنة المستهدفة على مستوى العمالات والأقاليم المعنية وتذليل مختلف الصعوبات والإشكاليات التي تعترضها، فقد اتسمت هذه المنظومة ببرنامج عمل يهدف إلى استباق التأخيرات السلبية المحتملة لموجات البرد التي تضرب المناطق الجبلية، المناطق المعنية بها، وتوفير الحماية للساكنة وإعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات، هذا فضلا عن تثمين التجارب الميدانية من خلال التقييم المستمر لخطة العمل المعتمدة.

من أجل ذلك، حرص البرنامج على تقوية الدعامات المؤسساتية الخاصة بهذه العملية، وذلك توخيا للفعالية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق بين مختلف المتدخلين، من خلال اللجنة الوطنية التي تضم مختلف الوزارات والقطاعات المعنية ومركز القيادة واليقظة على مستوى وزارة الداخلية واللجن الإقليمية لليقظة والتتبع والتقييم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المقاربة المعتمدة في تنفيذ هذا البرنامج تتميز برؤية استراتيجية تقوم على تحديد مسبق للأهداف ودقة وسرعة في التدخل، مع اعتماد منهجية تشاركية فعلية وعمل جماعي متواصل، يقوم على التنسيق الكامل مع كل المتدخلين والفاعلين من قطاعات حكومية وسلطات إقليمية ومحلية ودرك ملكي وقوات مساعدة ووقاية مدنية.

ووفق هذه الرؤية، التأمت اللجنة الوطنية الوزارية بتاريخ 17 نوفمبر 2021 لإرساء سبل تطبيق المخطط الوطني برسم الموسم الشتوي الحالي 2021-2022، والذي يستهدف 1797 دوار بـ 233 جماعة ترابية تهم 27 إقليم، ويستهدف 150.468 أسرة، بساكنة إجمالية تقدر بحوالي 800.000 نسمة.

وسعيا لاستهداف دقيق وفعال للساكنة المهددة بآثار موجات البرد والصقيع، تم تصنيف المناطق المعنية بناء على مجموعة من المعايير الموضوعية، من ضمنها مدة العزلة المحتملة إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

- **المستوى الأحمر**: ويهم الدواوير المهددة بالعزلة لمدة تفوق 7 أيام وعددها 654 دوار وساكنة تقدر بحوالي 250.000 نسمة؛

- **المستوى البرتقالي**: ويهم الدواوير المعرضة لخطر العزلة لمدة تتراوح ما بين 4 و7 أيام، وعددها 845 دوار وساكنة تقدر بحوالي 330.000 نسمة؛

- **المستوى الأصفر**: ويتعلق بالدواوير المهددة بالعزلة لمدة تتراوح بين يومين إلى ثلاثة أيام وعددها 298 دوار وساكنة تقدر بـ 220.000 نسمة.

وبالموازاة مع هذا المخطط الوطني الشامل، ينبغي التذكير بأن المقاربة الخاصة بالتدخل لتدبير موجة البرد والصقيع، وعلى غرار المواسم الماضية، ترتكز إجمالا على 7 محاور ذات طابع اجتماعي تتمثل بالأساس في:

- تقديم الخدمات الصحية من خلال إقامة مستشفيات ميدانية تابعة للقوات المسلحة الملكية، بتعليمات من صاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وكذا مستشفيات متنقلة تابعة لوزارة الصحة وتنظيم قوافل طبية مصغرة هذا الموسم، نظرا لتداعيات الوضعية الوبائية وكذا تنظيم زيارات ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة عبر مختلف الأقاليم المحصية، فضلا عن تتبع حالات النساء الحوامل وتفقد المسنين الذين يعانون العزلة والوحدة وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة؛

- تخصيص حصص دعم من المواد الغذائية والأغطية وتوزيعها على مستوى كل الأقاليم المعنية بمخطط مواجهة البرد، مع تأطير وتتبع مساهمة المجتمع المدني في هذه المناطق؛

- تقديم خدمات الإيواء والإغاثة، وذلك من خلال التكفل بالأشخاص في وضعية الشارع وإيوائهم بوحدات استقبال آمنة؛

- تهيئة منصات لنزول المروحيات التابعة للدرك الملكي ولوزارة الصحة والحماية الاجتماعية المعبئة لتقديم الدعم لفرق التدخل الطبي الاستعجالي؛

- توزيع حطب التدفئة والأفران على الساكنة المعنية وعلى المؤسسات التعليمية والمراكز الصحية ودور الأمومة والواقعة في المناطق المستهدفة للمخطط الوطني للتخفيف من آثار موجة البرد؛

- توفير وتوزيع العلف مدعم للماشية، وذلك في إطار برنامج وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية للمياه والغابات؛

- الفتح المتواتر للطرق وفك العزلة على الدواوير وتأمين الولوج إليها والسهر على ضبط عمليات فك الحواجز الثلجية لحماية مختلف مستعملي الطرق التي من المرجح أن تعرف انقطاعات؛

- وأخيرا، تعزيز شبكة محطات الرصد الجوي لمراقبة ورصد الحالات الجوية وعناصر الطقس المختلفة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على المستوى العملي والميداني، فقد قامت مصالح الوزارة في هذا السياق على مباشرة عدة تدابير استباقية، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- تفعيل مركز للقيادة واليقظة على مستوى وزارة الداخلية، من أجل تأمين تتبع تطور الوضع وتنسيق عمليات التدخل عند الحاجة؛

- تفعيل اللجن الإقليمية لليقظة والتتبع والتقييم المستمر للوضعية الميدانية؛

- إحصاء 4957 من النساء الحوامل على صعيد الدواوير المعنية، حيث تم التكفل بالمقبلات بهن على الولادة على مستوى المراكز الصحية ودور الأمومة وعددهن 308؛

- التكفل بـ 1868 شخصا بدون مأوى، من خلال إيوائهم بوحدات استقبال آمنة؛

- تعبئة 1323 آلية تابعة لمصالح الدولة وتلك التي هي في ملك الخواص مع تجنيد استثنائي لـ804 سائق من أجل ضمان التدخل السريع لفك العزلة عن المناطق المهددة منها، هذا بالإضافة إلى تأمين ربط هذه الدواوير بالشبكة الهاتفية بنسبة 88%، مع ربط الباقي بهواتف اتصال عبر الأقمار الاصطناعية، وتبلغ نسبة ربط المناطق المعنية بالشبكة الكهربائية 89.6%؛

- تنظيم قوافل طبية على مستوى 13 إقليم معني بالمخطط الوطني للتخفيف من آثار موجة البرد.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى التدخل النوعي لمؤسسة محمد الخامس للتضامن الذي يعتبر حاسما في مواجهة هذه التحديات من خلال برنامج تدخلاتها الإنسانية الهادفة إلى تقديم الدعم والمساعدة لفائدة العائلات المعوزة القاطنة بالعالم القروي، ولاسيما في المناطق الجبلية.

ويكفي التذكير هنا بالحملات الطبية الثلاث التي نظمتها المؤسسة منذ شهر نوفمبر الماضي بكل من أقاليم تازة وتاونات وفكيك، والتي استفاد من خدماتها المتمثلة في العمليات الجراحية، والعلاجات المتخصصة ما يزيد عن 18.000 شخص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد اكتسب المغرب والحمد لله تجربة مهمة في التعامل مع مثل هذه الظروف الطبيعية الصعبة، حيث نلاحظ جميعا أن المسار التصاعدي جد إيجابي الذي يميز أداء مختلف المتدخلين بهذا الشعب، والذي يضاهي أداء الدول التي اعتادت على مثل هذه الظروف المناخية، مما يشكل مكسبا كبيرا وعنصر ثقة يجب الاعتزاز به واستثماره في التعاطي مع مختلف الوضعيات الصعبة التي قد تواجه المواطنين في مختلف مناطق المملكة.

وعيا بذلك، يبقى التحدي كبيرا ويستلزم من جميع المتدخلين مركزيا ومحليا تعبئة قوية تناسب طبيعة الآثار المترتبة عن هذه المرحلة من مراحل السنة، خاصة على مستوى فك العزلة على الساكنة وفتح الطرق وضمان التموين العادي والحرص على ديمومة الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم.

لقد أعطت التجربة على مر السنوات السابقة صورة واضحة عن مغرب التحدي، مغرب التضامن ومغرب الإرادة القوية القادر على كسب جميع الرهانات ومواجهة جميع الصعوبات، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لذا بنفس الروح والعزيمة ستواصل مختلف القطاعات المعنية الاشتغال وفق مقاربة استباقية، تمكن من إعداد الجيد لمواجهة التحديات التي قد تطرح مستقبلا ومنهجية متجددة ومستمرة تتلاءم مع حاجيات ومتطلبات الساكنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

<u>المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، السيد الوزير، نهنئكم على تجديد الثقة المولوية السامية على رأس هذا القطاع، الذي أبنتم من خلاله على كفاءة عالية

في تدبيره بشكل عام وتدبير ملف كورونا والانتخابات بشكل خاص، كما أشكركم على جوابكم، السيد الوزير، الذي تضمن معطيات مهمة تثبت بالملموس حجم الجهود التي تبذلها الإدارة الترابية تحت إشرافكم المباشر، منوهين باسم الفريق بالعمل الجبار الذي تقوم به الإدارة الترابية لمواجهة موجات البرد القارص، خاصة بالمناطق القروية والجبلية، بالرغم من هذه الظرفية الوبائية الصعبة التي تجتاحنا فيها جائحة كورونا، منوها كذلك بالأدوار التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل على تخفيف ثقل الجائحة والفقر على الساكنة المعوزة في هته المناطق الجبلية والوعرة، عبر قوافل وحملات تضامنية توفر خدمات جليلة لتلك الساكنة.

السيد الوزير المحترم،

في مثل هذه الفترة من فصل الشتاء، تتضاعف حاجيات ساكنة هذه المناطق من الخدمات الضرورية من قبيل تأمين الطرق والمواد الأساسية والخدمات الطبية وأعلاف الماشية ومواد التدفئة والوقاية من الفيضانات، ناهيك عن ضمان استمرار دراسة تلميذات وتلاميذ تلك المناطق.

فبالرغم من كل المجهودات المبذولة التي تقومون بها كإدارة ترابية من خلال لجن اليقظة بمعية كافة المتدخلين، وعلى رأسهم صندوق التنمية القروية، في فك العزلة وتعميم الماء والكهرباء، تبقى ظروف العيش الصعبة هي الطاغية في هذه المناطق التي لاتزال تنتظر مجهودا مضاعفا لتنميتها، نموذج الجنوب الشرقي وبعض المناطق في جهة طنجة – تطوان - الحسيمة وجهة فاس - مكناس وجهة بني ملال - خنيفرة ومراكش - أسفي وجهة سوس - ماسة، هناك معاناة حقيقية، لذلك فإن الوضعية تقتضي تقريب مختلف الخدمات، خصوصا الطبية منها، إلى الساكنة الجبلية والتي أصبحت أمرا ضروريا.

في هذا الإطار، ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار بمبادرة جلالة الملك الإنسانية بإقامة مستشفيات ميدانية عسكرية في هذه الجهات على مر السنوات الأخيرة، وتزويد الساكنة التي تعزلها الثلوج بكل ما تحتاج من أغطية ومواد التدفئة والمواد الغذائية الضرورية لها، حتى تمر أيام البرد القارص الصعبة في تلك المناطق التي تعرف نسبة هشاشة كبيرة.

لذلك، السيد الوزير، لابد من مضاعفة جهودكم من أجل فك العزلة على هته المناطق والتوجه إلى إقرار التنمية فيها، خصوصا وأنها تتوفر على مؤهلات طبيعية تجعل منها أقطابا سياحية عالمية ذات جاذبية كبيرة.

إن الرهان الحقيقي لتجاوز آثار موجة البرد القارص بالعالم القروي والمناطق الجبلية، يكمن أساسا في تنميتها، عبر استثمار مؤهلاتها الطبيعية والبشرية، من خلال تنزيل البرنامج وفق ما تضمنه تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي يسعى إلى إقرار التوازن المجالي بين الجهات، وعلى رأسها مشاريع فك العزلة عنها وخلق بنية تحتية خاصة فيما يتعلق بصيانة وتأهيل المسالك الطرقية، من أجل ضمان حركية أفضل من وإلى تلك المناطق، خاصة وأن الساكنة تتوزع على أماكن متباعدة تعرف تضاريس صعبة.

وفيما يتعلق بالإجراءات الاستباقية المعتمدة في هذا الصدد، إذ لا يكفي فقط التركيز على تأمين الطرق الرئيسية أو تلك التي تعرف حركية كبيرة، بل يجب التركيز أيضا على المسالك الطرقية الثانوية المؤدية إلى القرى والتجمعات السكنية الجبلية، كما يجب العمل على خلق بنيات صحية قارة تضمن خدمات طبية أساسية، وتتوفر على أطر طبية وتمريضية كافية للاستجابة لمتطلبات ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، خاصة في ظل الظرفية الوبائية ببلادنا، بما سيمكن من تقريب الخدمات الطبية الأساسية من قبيل العلاجات الأولية، خاصة لفائدة المسنين والأطفال والنساء الحوامل، وتمكين فئة عريضة من ساكنة تلك المناطق من التطعيم ضد فيروس كورونا وضد الأنفلونزا الموسمية، بالإضافة إلى ضمان مخزون كافي من الأدوية بالصيدليات والمستوصفات والمستشفيات الإقليمية، ناهيك عن تمكين التلاميذ من مواصلة دراستهم وتفادي الانقطاع المتكرر للدراسة عبر توفير خدمات النقل المدرسي ومواد التدفئة بالمدارس وتحسين الخدمات التي تقدمها دور الطالب والطالبة والداخليات بالمؤسسات التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بالإيواء والإطعام المدرسي، عبر تجهيز كافة المدارس القروية بداخليات بهذه المناطق.

كما يجب العمل على تقوية بنية الاتصال والتواصل والحيلولة دون انقطاعها، مع النظر في إمكانية فتح رقم أخضر مع المتضررين وضرورة الإسراع بإخراج قانون الجبل.

السيد الوزير المحترم،

إيمانا منا بالدور المهم للمجتمع المدني التطوعي والتضامني المعروفة لدى المغاربة في تعزيز جهود وتدخلات الإدارة الترابية للتخفيف من موجة البرد وفك العزلة عن المناطق المعنية، يجب العمل على تسهيل مهام الجمعيات العاملة في هذا الإطار ومواكبتها ماديا ومعنويا، بالنظر إلى أهمية المبادرات التي تقوم بها، في سبيل التخفيف من معاناة ساكنة القرى والمناطق الجبلية وتحفيز تلك الجمعيات للقيام على وجه الخصوص..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

<u>المستشار السيد خالد البرنيشي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعيش العديد من المناطق الجبلية والنائية ظروفا صعبة، لاسيما في فصل الشتاء بسبب موجة البرد القارص والتساقطات الثلجية، التي تؤدي في أغلب الحالات إلى محاصرة عدد من القرى والدواوير التي يوجد أغلبيتها في أقاليم وجماعات فقيرة غير قادرة على تهيئة البنية التحتية الملائمة لتأهيل المناطق واقتناء آليات والمعدات الضرورية التي تمكنها على الأقل من حل إشكالية الحصار والثلوج التي تعاني كل سنة، كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة بركين التابعة لإقليم جرسيف، حيث نجد عدد الدواوير بها تعاني من عزلة قاتلة تتكرر كل فصل شتاء، كدوار تامجيت ودوار بني مقبل وغيرها من الدواوير المجاورة، حيث تحاصر الثلوج المنطقة لأسابيع، وتسجل ضحايا في الأرواح، وخصوصا بالنسبة للأطفال والنساء والحوامل والمسنين، وهو الوضع الذي يتكرر كل سنة بعدد من مناطق وأقاليم المملكة، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم ورزازات وتنغير وخنيفرة وصفرو وأزيلال وغيرها من المناطق.

السيد الوزير المحترم،

بالموازاة مع المجهودات التي تنكب عليها وزارة الداخلية مشكورة وباقي السلطات العمومية بهذه الأقاليم، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نقترح عليكم مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تساهم وتعزز مجهوداتكم وهي كالتالي:

- العمل على تعزيز استعداد المراكز الصحية التي توجد في المناطق الباردة، من أجل استقبال والتكفل الطبي بالساكنة المستهدفة، وندعوكم في هذا الإطار وبتنسيق مع وزارة الصحة إلى وضع نظام للتنسيق بين الوحدات الطبية المتنقلة والقوافل الطبية ونظام التكفل بالمستعجلات والتنقل المروحي للمرضى عند الحاجة؛

- توفير الموارد البشرية والتجهيزات والأدوية والموارد الصحية الكافية على مستوى هذه المراكز الصحية؛

- وضع سيارات الإسعاف رهن إشارة المراكز الصحية بالمناطق التي تعرف تساقطات ثلجية كل سنة.

كما تصب مقترحاتنا كذلك على إحصاء ومعرفة النساء الحوامل القاطنات بالدواوير التي ممكن أن تتعرض للعزلة وإحصاء المتشردين في جميع مناطق المغرب وإيوائهم في أماكن آمنة، وتوزيع حطب التدفئة على مستوى مختلف المؤسسات التعليمية لمواجهة موجات البرد والثلج والثلوج وكذا إعادة برامج التنسيق مع وزارة التجهيز لفتح الطرق والمسالك والطرق المغلقة بسبب تساقطات الثلوج غير المعبئة عدد من الآليات المخصصة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا، السيد الوزير، على المعطيات المهمة التي تفضلتم بعرضها، والتي تؤكد بما لا يضع مجالا للشك المجهودات الكبرى والمتواصلة لمختلف مصالح الوزارة من الإدارة الترابية والوقاية المدنية ويقظتها للتدخل السريع لفك العزلة عن ساكنة العديد من الدواوير، وفي تحسين آليات التدبير والرفع من مستوى الأداء في مجال الوقاية المدنية والإنقاذ، من خلال المديرية العامة للوقاية المدنية، والنموذج، السيد الوزير، من جهة طنجة- تطوان- الحسيمة والتي يقوم فيها ممثلو الإدارة الترابية والوقاية المدنية والمصالح الخارجية للوزارات المعنية بإشراف من السيد والي الجهة، مشكورا على مجهوداته الكبيرة في جميع المجالات، لضمان التنسيق والتكامل بين تدخلات الدولة والجهة والجماعات الترابية الأخرى وبين مختلف الوكالات، للحد من مظاهر العزلة والمعاناة التي تعيشها ساكنة العديد من الدواوير الجبلية، خصوصا بمنطقة كتامة وإساكن وباب برد وجماعة مولاي أحمد الشريف وجماعة شقران وجماعة أكنول وغيرها السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

ما دامت المناسبة شرط، فإن الحديث عن سرعة تدخل مصالح الوزارة في فك العزلة لا يحول دون تأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز تواجد مصالح الوقاية المدنية على مستوى مختلف المناطق الجبلية وتقوية قدرات المرفق العام وتطوير مهارات الموارد البشرية وتزويد فرق التدخل بوسائل لوجيستيكية.

وفي هذا الصدد، فإننا في الفريق الاستقلالي نجدد مطلبنا بالرفع من الميزانية المخصصة للقطاع، خصوصا ما يرتبط ببناء وتجهيز وتحديث مراكز الإغاثة وتزويد مراكز الخارجية بمعدات التدخل قصد الرفع من مستوى تغطية الأخطار على المستوى الوطني، والاستجابة لمتطلبات التقسيم الجهوي الجديد.

وفي الختام، السيد الوزير المحترم، كلنا أمل في أن تجعل هذه الحكومة من تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية قضية مركزية في السياسات العمومية، وأن تسعى إلى تضارب الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية وغيرها من المشاريع التنموية المهمة، والتي من شأنها أن تحقق التصالح المنشود مع المناطق الجبلية والقروية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع المعطيات الواردة في جوابكم، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

1- لابد من باب الواقعية أن ننوه بالمجهودات الموسمية المبذولة والتدابير المتخذة من قبل لجنة القيادة المركزية ولجن اليقظة الإقليمية، وكذا المديريات الإقليمية للتجهيز لمواجهة موجة البرد والصقيع في المناطق القروية والجبلية، رغم الطابع الظرفي لهذه التدخلات؛

2- السيد الوزير المحترم، إشكالية البرد والصقيع أضحت ظاهرة بنيوية تتكرر كل سنة شتاء، بل حتى في باقي الفصول الأخرى، نتيجة التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا. من هذا المنطلق، نسجل للأسف تعامل الحكومة معها بنظرة قطاعية ظرفية بدل اعتماد مخطط حكومي لتنمية مستدامة للمناطق القروية والجبلية المتضررة، مخطط مبني على مقاربة استباقية، شمولية، تقدم حلولا نهائية للإشكالية، وتعالج الأسباب بدل المراهنة على معالجة النتائج واستشراف الأمر الواقع، مقاربة تتطلب انخراط أكبر لجميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المعنية لمعالجة إشكالية الصحة والتعليم وحماية الماشية وتوفير الأعلاف وفتح الطرق والمسالك أمام حركة السير وضمان التموين بالمواد الغذائية وتوفير حطب التدفئة بأسعار مدعمة تراعي القدرة الشرائية المتدنية لساكنة هذه المناطق، مع ضرورة تدخل صندوق المقاصة لتخفيف أثمنة البوتان والكهرباء وتدخل صندوق التماسك الاجتماعي لدعم الأسر في هذه المناطق؛

3- السيد الوزير، أوضاع ساكنة المناطق القروية والجبلية تحتاج إلى مخطط واعد ومندمج لتنمية الوسيط القروي والجبلي كمصدر للثروة المائية والغابوية ومصدر للخبز والمنتوج الفلاحي الموجهين للمدن لخلق مجتمع قروي مستقر، ومدخل تحقيق ذلك هو التوزيع المنصف والعادل للاستثمارات العمومية واعتماد التميز المجالي الإيجابي والتعجيل بإخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود؛

4- السيد الوزير، نعتبر في الفريق الحركي أن إحداث مخازن للمواد الغذائية والأغطية والأدوية وإسطبلات الماشية في المناطق المعروفة بموجة البرد والصقيع قبل حلول موسم البرد من الإجراءات الاستباقية الضرورية لتدبير هذه الأزمة، بالتعاون مع الجماعات الترابية وتحت إشراف السادة الولاة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نثمن جواب السيد وزير الداخلية، ونقدر عاليا المجهودات الجبارة التي تقوم بها جميع قطاعات وأجهزة وزارة الداخلية، وهي المجهودات التي كان لها الأثر الكبير في السنوات الأخيرة في دعم ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية في مواجهة تداعيات البرد وتساقطات الثلوج، هو الأمر الذي كان له انعكاس مباشر على وضعية تلك الساكنة في هذه المرحلة من السنة، كما جنبتنا أن نشاهد مجددا صورا لمواطنين أو مواطنات انقطعت بهم السبل بسبب محاصرة الثلوج أو يعانون من غياب الأفرشة أو التدفئة التي تقيهم قساوة البرد.

لقد أكد تنظيم المستشفيات العسكرية في بعض المناطق الأكثر تضررا في الأعوام الأخيرة من تداعيات تساقط الثلوج وموجة البرد عناية جلالة الملك حفظه الله السامية، التي ما فتئ يسبغها على ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية، حيث مكنت تلك المستشفيات وعبر الخدمات الطبية المتعددة والدقيقة من تقديم الرعاية الصحيحة لتلك الساكنة، خصوصا أنها مازالت تعاني من هشاشة العرض الصحي ومن قلة الأطر الصحية العاملة بالقرى والمداشر التي تسكنها.

فإذا كانت وزارة الداخلية، ومن خلال السادة العمال في الأقاليم، لم تأل جهدا لتنفيذ المخططات الإقليمية لتدبير ومواجهة الانعكاسات السلبية للتقلبات المناخية على ساكنة العالم القروي وفي المناطق الجبلية والسهر على تفعيل تلك المخططات، فإن باقي القطاعات الحكومية المعنية مدعوة وعلى وجه الاستعجال إلى تعزيز البنية التحتية من طرق ومستشفيات ومدارس بتلك المناطق، وذلك بغية تأهيلها التأهيل الدائم والمستدام الذي يجعل المواطنين والمواطنات في تلك الأقاليم يتمتعون بسائر شروط العيش الكريم في جميع الظروف والأحوال.

وإذا كان الجميع اليوم يؤكد الدور المركزي الذي تلعبه الإدارة الترابية في اتخاذ التدابير الاستباقية لمواجهة البرد وتساقطات الثلوج في العالم القروي والمناطق الجبلية، فإن باقي القطاعات الحكومية وكذا الجماعات الترابية مدعوة هي الأخرى إلى توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإسعاف المواطنين والمواطنات الذين يعانون مع هطول الأمطار أو التساقطات الثلجية.

وحيث أن المناسبة شرط، لا يمكن أن نغفل التنويه بذلك العمل المهم والمكمل لعمل السلطات العمومية التي تقوم بها العديد من الجمعيات والتي مكنتها البرامج المسطرة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تطوير إمكانياتها وطرق تدخلاتها ودعمها للفئات الهشة في العالم القروي في المناطق الجبلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات إن أراد.

تفضل.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

اللي يمكن اللي نقول هو في البداية الله يرحمنا مازال تنتظرو، إن شاء الله، الشتا، لأن كاين بعض المناطق اللي عارفة خصاص مهول من ناحية الأمطار، وتنتمناو من سيدي ربي يرحمنا في القريب من الأيام إن شاء الله.

من جهة أخرى، كيف السنوات الفارطة، فجميع القطاعات مستعدة على أتم الاستعداد لمواجهة أي احتمال لمواجهة موجات البرد القارص ولا الثلوج ولا انقطاع الطرق بسبب تساقط الأمطار ولا الثلوج، فالكل على أتم الاستعداد، وكما السنوات الماضية تنتمناو أن هاذ السنة إن شاء الله تطيح بعدا شوية ديال الشتا وذيك الساعة إن شاء الله نتدخلو بما يلزم من الجدية والعمل المثابر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هته الجلسة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلبي تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم بهما كل من فريق التجمع الوطني للأحرار ومجموعة العدالة الاجتماعية حول "ولوج المحامين وموظفي كتابة الضبط والمرتفقين إلى المحاكم"، وقد أحيل الطلبان على الحكومة داخل الآجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل معها في إطار وحدة الموضوع.

والآن أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود دقيقتين.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نسائلكم، السيد الوزير، حول الاحتقان الذي تعرفه محاكم المملكة، جراء تطبيق قانون إلزامية الإدلاء بجواز التلقيح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس المحترم،

غير بغينا باش اليوم، وأنا تنشكركم على هاذ التجاوب ديالكم، وأتمنى أن هاذ التجاوب يمتد إلى أن يشمل جميع الفرقاء اليوم الذين يعرفون هاذ الاختلاف اللي كاين حول هاذ الإشكال اللي تطرح اليوم في المحاكم، باعتبار أولا لحساسية هاذ المرفق، اللي هو من أهم المرافق الحيوية في الحياة اليومية ديال المواطنين وديال المتقاضين.

بطبيعة الحال، أنا تنقول اليوم بأنه ماشي صعيب أننا نحلو الإشكالات ديالنا بالحوار وبالمقاربة التشاركية، علاش؟ لأنه الخلاف ماشي حول التلقيح، كلنا متفقين على أن التلقيح اليوم أصبح، باعتبار أن الأرقام اللي وصلنا اليوم 25 مليون، خصنا نوصلو للمناعة الجماعية.

الاختلاف اليوم حول الطريقة، الطريقة باش خرج هاذ القرار، هاذ الدورية وهاذ المذكرة هاذي، هنا فين كاين الإشكال الحقيقي اللي تيعرفو اليوم هاذ الملف هذا.

لذلك، تنقولو اليوم بأنه انتوما تتعرفو، السيد الوزير، بأنه الاختصاص الأصيل ديال تقييد الحقوق والحريات الأساسية ديال المواطنين، هذا اختصاص ديال البرلمان، أنا حسب علمي منذ أن نصب هذا البرلمان ما عمر اصدر شي تفويض، لأنه إما يكون قانون الإذن أو تفويض يكون محدد في الزمان، يكون محدد في المضمون ديالو، لأن حتى شي.. أنا هاذ الشي اللي تنعرف، ما يمكنش تقول لي بأنه راه البرلمان السابق.

البرلمان السابق مات وشبع موت، وبالتالي اللي مات ما يمكن لوش.. الوكالة تنتهي بموت الوكيل أو الموكل، وبالتالي هاذ التفويض هاذ الحالة تنقول أنه اليوم احنا في واحد الحالة شاذة في المغرب، تنتمنى أنه تصلح هاذ الحالة ونعالجو هاذ الإشكال وما يمكن لنا نعالجوه ونعاود نرجع إلا في إطار مقاربة ديال الحوار، وتنتمنى، السيد الوزير، أنكم انتوما تديرو هاذ المبادرة، احنا مستعدين أننا نواكبو هاذ الملف، لأنه فعلا اليوم حتى واحد ما راضي على هاذ الوضع الخطير، اليوم الحالة ديال المحاكم وهاذ العسكرة اللي كاينة قدام المحاكم، كل شي محرج اليوم، القضاء محرج، الجهاز ديال الأمن محرج، المتقاضين محرجين، المحاكمة العادلة فين هي اليوم؟ واش غنهضرو على محاكمة عادلة؟ تصورو غير شخص واحد اليوم مفروض أنه غادي يبات ليلة وحدة في الحبس لأنه ما متبعش الحق ديالو في المحاكمة، هاذ الشي ماشي عادل..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمعالي الوزير في حدود أربع دقائق.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

تنأكد للزميل المحترم، السيد المستشار المحترم، بأنه نتتبع هاذ الأمور ما تننساش أن أصلي محامي، وأنه يحز في النفس هاذ النقاش اللي كاين بيني وبين هيئة المحامين، ولكن نحن.. أنا وزير، مسؤول على حسن تطبيق القانون وتطبيق القانون، هناك قانون صادق عليه البرلمان ديال الاحترازات الوقائية، وهناك مرسوم، والمرسوم في المادة الثالثة ديالو تيقول المرسوم ديال 2.20.92 تيقول "وذلك بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات"، والحكومة صدرت بلاغ وتتقول الجواز، أنا هنا باش نطبق القانون، ما يمكنش نجلس مع شي واحد ونقول لو أنا وزير في دولة، نقول له لا غادي نلغيو القانون.

أكثر من هاكا درنا الاتفاق الثلاثي، علاش؟ لأن فيه القضاة وفيه النيابة العامة وفيه احنايا كوزارة العدل، هذا قرار ديال المحكمة الدستورية، أما الإدارة القضائية في جميع أعمالها الإدارية والمدنية مجال مشترك للتعاون والتنسيق بين السلطة التنفيذية والقضائية، خصني نديرهاذ... كبرنا بالسادة المحامين ودرنا الاجتماع الثلاثي، جلس فيه الوكلاء العامين ورئيس المحكمة والرئيس الأول والسادة المحامين، واتفقنا واعطينا 10 أيام ديال الأجل وقلنا لهم ها أشنو غادي نديرو، واشتغلنا معهم بحسن نية، رغبتنا أشنو هو؟ هو تطبيق القانون، كلشي يمكن نديروه في هاذ البلاد، إلا تطبيق القانون، ماشي البرلمان مات أو احيا، هذا قانون صادق عليه البرلمان وإلا نلغيو الأحكام كلها القوانين كلها ما يمكن ليش.

أنا هنا باش نسهر على تطبيق القانون، أنا فاتح حوار.

اليوم كان لقاء بين الرئيس المنتدب للسلطة القضائية مع السادة المحامين، وباركتهم وجلست مع السادة المحامين وجلست مع السيد رئيس جمعية هيئات المحامين وباركته، وقلنا نديرو عمل مشترك، ونديرو مراقبة مشتركة، ولكن راه المحكمة، وقلنا لهم المحامين كبرنا بهم ودرنا معهم الاجتماع الثلاثي وما درناهاش مع العدول وما درناهاش مع النساخون، ما درناهاش مع الخبراء كلهم تيشتغلو في المحكمة.

ولكن، باش يمكن لي يتطلب مني أنني نلغي قرار الحكومة وقرار ومرسوم منصوص عليه وتيعطي السلطات ديالتو.. دابا أشنو المطلوب؟ اللي مطلوب بغاو يديرو التعاون معنا مرحبا، بغاو يديرو المراقبة المشتركة مرحبا، بغيتو نفتحو الحوار بحضوركم وحضور ممثلي الأمة مرحبا، ولكن في حدود لا يطلب مني بإلغاء القانون الذي صادقتم عليه أنتم، السلطة التشريعية كانت أومازال هنا استمرارية الدولة، ماشي لأن واحد المستشار مات خصني نلغي القانون لأنه ما كاينش المستشارين، لا؛ هناك دولة وهناك قانون وهناك إجراءات.

لذلك، يسمحو لي السادة المحامون يمكن يطلبو اللي بغاو، ولكن ليس من حق في هذا البلد أن يطلب من وزير بإلغاء القانون أو عدم إعماله، وإلا هذه الدولة تفككت.

هذه دولة 12 قرن وهي موجودة، ما عمر زعزعها شي واحد وما عمر يزعزعها شي واحد، وماشي فئة، لذلك أنا تنطلب من السادة المحامون من هذا المنبر أنهم يجيو للحوار ولكن يتحملوا مسؤوليتهم، راه 80% من السادة المحامين راه دايرين التلقيح، نفتحو حوار، ولكن هوما تيعرفو وأنا تنعرف التمسك ديالي بالقانون، وتنعرف كيفاش أن المحامين حريصين على تطبيق القانون، أجي نشتغلو بشكل مشترك، أجي تعاونو بشكل مشترك لتطبيق القانون، لأنه إلى تخرق القانون أو إلى ما طبقنا القانون في هاذ الحالة ما غنطبقوه في حالات أخرى، وغدا في الشارع ما غيتحترمش، هناك دولة، هناك قانون، ويجب أن يطبق القانون، والدور ديال المحامي أنت تتعرفو وأنا تنعرفو وهو الحرص على حسن تطبيق القانون.

احنا طبقناه، اعطيناهم الأجل، واجتمعنا معهم، فتحنا لهم جميع المجالات، بغاو يتظاهرو هذا حقهم، ولكن ليس للمحامي الحق أن يمنع مواطن من دخول المحكمة، ليس له الحق أن يمنع زميل، لأن المحامي تهضر على الحريات وبالحريات أن واحد ما متفق معك بغا يدخل المحكمة يرافع، يرافع، ماشي يتهجمو عليه، لأن هذا هو الدور ديال المحامي، هو أن يموت من أجل حماية حرية الآخر، هذا هو المحامي، تيدافع على حريته ويختلف معك ولكن مستعد يموت باش يدافع لك على حريتك أنت، هذا هو المحامي ماشي يمنع الناس يدخلو المحكمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

ملحق: مداخلة مكتوبة سلمت لرئاسة الجلسة.

تعقيب المستشارة السيدة لبنى علوي باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في موضوع: "تعزيز فعالية ونجاعة المشاريع

المندرجة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية ":

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذا الجلسة الدستورية. وهي مناسبة نثمن من خلالها التزام الحكومة في المحور الثالث من برنامجها بتجديد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالنظر للنتائج التي حققها هذا البرنامج في نسخته الأولى 2017-2023، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي رغم تداعيات جائحة وباء كورونا.

إن حجم الخصاص المسجل بين الجهات وبين المجالات الحضرية والقروية يقتضي وضع مقاربة مندمجة بمشاركة مختلف الفاعلين والمتدخلين، وفي مقدمتهم مجالس الجهات، وتعبئة كل الموارد المالية واللوجيستية والبشرية للحد من هذه الفوارق وضمان استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الخدمات الأساسية.

السيد الوزير المحترم،

إن الإشكال لا يرتبط بغياب الرغبة في الحد في هذه الفوارق المجالية والاجتماعية أو بقلة البرامج المخصصة لها، بقدر ما هو مرتبط بضعف حكامة تنزيل هذه البرامج وتعدد الجهات المتدخلة، مما أدى إلى ضعف التقائية هذه البرامج وتسبب في هدر حقيقي للموارد المالية والمجهود.

وهو الشيء الذي تنبهت له بلادنا في نهاية الولاية الحكومية السابقة، من خلال اعتماد القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وهو القانون الذي حالت حسابات سياسوية ضيقة دون تنزيله على أرض الواقع، بدعوى قرب الاستحقاقات الانتخابية.

وتشكل مسألة الفوارق المجالية حاليا بالمغرب، أكثر من أي وقت مضى، تحديا كبيرا اعتبارا للتحولات الكبرى التي عرفها المجتمع في السنوات الأخيرة، وذلك بالنظر إلى تنامي رفض الفوارق ووعي المواطنين المتزايد بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عن عدم رضاهم مقارنة مع انتظاراتهم وحاجياتهم، وهذا راجع إلى ضعف قدرة المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسساتي على الاستجابة لانتظارات شرائح واسعة من الساكنة وتحسين ظروف عيشهم.

وفي هذا السياق نجد مظهرين رئيسيين من الفوارق المجالية يتجلى المظهر الأول في الفوارق المجالية على الصعيد الاجتماعي؛ والمظهر الثاني في الفوارق المجالية على الصعيد الاقتصادي.

أولا: فيما يخص الفوارق الاجتماعية بين المجالات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ✓ تجاوز معدل الفقر النقدي على المستوى الجهوي معدل الفقر على المستوى الوطني، علاوة على ذلك فإن الفقر يظل ظاهرة قروية بامتياز؛
- ✓ اختلاف نسبة البطالة بين الجهات اختلافا كبيرا؛
- ✓ التفاوت بين الجهات فيما يخص الولوج إلى الخدمات الأساسية، لاسيما التعليم والصحة.

ثانيا: فيما يخص الفوارق المجالية ذات الطابع الاقتصادي يمكن الحديث عن أهمها وفق المؤشرات التالية:

- ✓ وجود تركيز جغرافي قوي من حيث خلق الثروة في بعض الجهات فقط دون الأخرى على مستوى المساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي؛
- ✓ الفوارق المجالية على مستوى الاستهلاك للفرد الواحد، فإن وتيرة التقارب بين الجهات الاثني عشرة لا تزال بطيئة إلى حد ما وغير متجانسة حسب المناطق؛
- ✓ تعبئة غير متوازنة للادخار على المستوى الترابي كما توضح لنا ذلك الودائع البنكية.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، ومن أجل بلوغ التنمية المنشودة والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، ندعو إلى ضرورة:

- ✓ اعتماد مقاربة تشاركية تستحضر مختلف المتدخلين، بما فيهم المنظمات النقابية، أثناء مختلف العمليات المرتبطة بإعداد النسخة الثانية من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؛
- ✓ الإسراع بتنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استفادة الأسر الهشة والفقيرة من برامج الدعم الاجتماعي؛
- ✓ تعزيز الحكامة من أجل ضمان التقائية السياسات العمومية الموجهة للحد من حجم الفوارق الاجتماعية؛
- ✓ اعتماد مقاربة جديدة قوامها الإنصاف المجالي والأسبقية للمناطق الهشة في الاستثمار العمومي لضمان توفير الحد الأدنى من شروط العيش الكريم لكل المغاربة في السهل والصحراء والجبل؛
- ✓ السعي إلى ضمان مشاركة فعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- ✓ تعزيز قدرات المنظومة الإحصائية الوطنية في مجال تقييم الفوارق على مستوى الدخل والثروة؛
- ✓ تحسين الديمقراطية المحلية وتعزيز التضامن المجالي عبر دعم ومواكبة الاقتصاد التضامني؛
- ✓ جعل العقار، بما في ذلك الأراضي السلالية، في صلب التنمية المجالية بالشكل الذي سيساهم في تحسين وضعية ذوي الحقوق، لاسيما النساء؛

- ✓ الإسراع بتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري لضمان الالتقائية بين جميع القطاعات على المستوى الجهوي؛
- ✓ وضع آليات محددة ومضبوطة للتقييم النوعي لمخططات التنمية الجهوية؛
- ✓ الرفع من حصة مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل الموجهة إلى الجهات، والدعم الإجمالي الذي تقدمه الدولة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

محضر الجلسة رقم 021

التاريخ: الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1443هـ (28 ديسمبر 2021م)

الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: واحد وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الواحد والعشرين مساء؛ ثم ثلاث دقائق ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

2. مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروعي القانونين المدرجين في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل إلى كل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وللسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروعي القانونين المسجلين في جدول أعمال هذه الجلسة.

وبناء على قرار ندوة الرؤساء القاضي بمناقشة المشروعين دفعة واحدة، لوحدة الموضوع، أعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروعين معا.

تفضل معالي الوزير، تفضلو.

السيد خالد آيت الطالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أقدم أمام حضراتكم مشروع قانون رقم 43.21 بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 القاضي بإنشاء مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، ومشروع قانون رقم 44.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، واللذان حظيا بالمصادقة عليهما بالإجماع من لدن السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر، عقب الاجتماع المنعقد صبيحة يوم الجمعة 24 دجنبر 2021.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا تخفى عليكم المكانة التي تحتلها مؤسستي الشيخ زايد ابن سلطان والشيخ خليفة بن زايد داخل المنظومة الصحية الوطنية، باعتبارهما مكونان أساسيان من مكونات العرض الصحي ببلادنا، ومدى مساهمتهما الفعالة منذ إحداثهما في الرفع من جودة الخدمات الصحية وتطوير التكوين والبحث العلمي في الميدان الطبي، علاوة على تعاونهما الوثيق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وخاصة في الميدان الاجتماعي والإنساني.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أبان الإطار القانوني المؤطر للمؤسستين عن بعض مظاهر المحدودية فيما يتعلق بنظام الحكامة، فضلا عن عدم تضمنه لمقتضيات تخص القطاع، انفتاح المؤسستين على ميادين صحية جديدة، الأمر الذي بات معه من الضروري إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للمؤسستين، في اتجاه انفتاحهما على ميادين صحية جديدة وتقوية وتعزيز نظام الحكامة بهما، بغية تمكينهما من أداء الأدوار المنوطة بهما على الوجه الأمثل، بما ينعكس إيجابا على تدعيم المنظومة

الصحية الوطنية، وهي الغاية المنشودة من وراء إعداد مشروعي القانونين المعروضين عليكم قصد التصويت عليهما.

لذا، سنعرض عليكم مضمون مشروع القانونين، من خلال النقط الأساسية التالية:

- النقطة الأولى: وتتمثل في الانفتاح على ميادين صحية جديدة، لاسيما في مجال الأدوية والصيدلة، من خلال منح مهمة جديدة للمؤسستين تسمح لهما، من خلال شركات تحدثهما أو تساهم فيهما، بممارسة كل نشاط يهدف إلى خدمة المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها وكذا تحقيق أهداف المؤسستين؛

- النقطة الثانية: وتتعلق بنسخ كل إشارة صريحة إلى مصطلح مستشفى في جميع مواد القوانين، مع نسخ أحكام الباب الثالث المتعلق باختصاصات ومهام مدير المستشفى، على اعتبار أن المؤسستين ابتداء من 14 غشت 2014، أصبحتا مؤهلتان لإنشاء فئات أخرى من المؤسسات والمراكز التابعة لهما، غير مؤسسة العلاج، وكإنشاء مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي في المجال الطبي وشبه الطبي وإنشاء مراكز للتكوين أو البحث؛

- النقطة الثالثة: وتخص إدخال تعديلات على نمط الحكامة بهدف إضفاء نجاعة ومرونة أكثر في التدبير، وتتمحور حول ما يلي:

• أولا، إسناد مهام رئاسة كل مؤسسة وتسييرها إلى رئيس مدير عام، يساعده في أداء مهامه مدير منتدب وكاتب عام؛

• ثانيا، خفض وتيرة اجتماع مجلس إدارة كل مؤسسة إلى مرة واحدة في السنة على الأقل، بدل مرة كل ست أشهر، مع نسخ الأحكام المتعلقة بكيفية تداول هذا المجلس وإحالة تحديدها إلى النظام الداخلي للمجلس؛

• ثالثا، تخويل مجلس الإدارة إمكانية تفويض بعض سلطه إلى الرئيس المدير العام وفتح الإمكانية لأعضائه لتعيين ممثلين عنهم في أعمال المجلس المذكور، مع حذف التنافي القائم بين العضوية في المجلس الإداري وممارسة أي وظيفة إدارية داخل المؤسسة أو داخل المؤسسات والمراكز التابعة لها.

- النقطة الرابعة: تعزيز وتنويع الموارد المالية بعائدات المشاركة في رأسمال الشركات، وكذا العائدات المتأتية من تقديم الخدمات وتسويق نتائج الأبحاث والدراسات والأعمال التي تقوم بهما المؤسسات والمراكز التابعة للمؤسستين.

تلكم، السيد الرئيس المحترم والسيدات والسادة المستشارين المحترمين، أبرز المضامين المسطرة في مشروعي القانونين المعروضين عليكم قصد التصويت عليهما.

ولا يسعني في الختام، إلا أن أتقدم بخالص الشكر للسيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة، وأشهد بمجهوداتكم وسعة صدركم واهتمامكم الكبير وعطائكم المتميز لمناقشتكم للمشروعين بحس عال من الجدية والمسؤولية وتعاونكم المثمر وتجاوبكم الكبير مع النصوص التشريعية المتعلقة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، والشكر موصول كذلك، إلى كافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام بما يرجع بالنفع على صحة المواطنات والمواطنين المغاربة، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة الآن لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم أو تسليم التقرير.. وزع التقرير.

والآن نفتح باب المناقشة حول المشروعين دفعة واحدة.

تفضل، نقطة نظام؟

تفضل، شوف رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل (نقطة نظام):

عمليا احنا في جلسة تشريعية، إما يتقدم التقرير يا إما يتوزع علينا.

السيد رئيس الجلسة:

هاذ الشي اللي قلت، كما أظن السيد المستشار، هاذ الشي اللي قلت دبا، أنا قلت يا إما تتدخل المقررة يتقدم التقرير ديالها يا إما يتوزع.

ماشي مشكل، السيد المستشار، غيتوزع حالا نعم أ السي.. تفضل غادي يتوزع، ما كاين حتى مشكل، مرحبا.

الآن نفتح باب المناقشة حول المشروعين دفعة واحدة، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تسلمو ولا تقدمو، الإخوان؟ تقدموه؟ تسلموه؟

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تسلمو؟

نمشيو وحدة بوحدة، تم الاتفاق مرحبا.. إذن يتسلمو المداخلات الإخوان، متفقين؟

شكرا.

إذن ننتقل الآن للتصويت، ونبدأ بالتصويت.

تفضل السيد الرئيس، تفضل نعم أسي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

الفريق الاستقلالي يقترح أو يفضل أن يقدم المشروع في إطار المناقشة طبعا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس، تفضلو، تفضلو، هذا اختيار إما تسلمو إما يتقرا.. ما كاين حتى مشكل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

إلى كان شي فريق يقدم المشروع، احنا غنقدموه كذلك..

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا، هاذ الشي اللي قلنا فالبداية يا الإخوان، اعطينا الاختيار للفرق السيد الرئيس.

تفضل، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي (نقطة نظام):

اتفقنا في ندوة الرؤساء بأن المداخلات غتعطى مكتوبة، لكن هاذ أسميتو منين غادي نقراو، خاصنا كلشي غادي يقراو المداخلات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن فندوة الرؤساء جميع الفرق ممثلين فيها، سوى إلى ما كانوش حاضرين.

نكمل الأخ، السيد المستشار، نكمل، أنا خايذ الكلمة السيد المستشار، نكمل من بعد خذ الكلمة، مرحبا.

نتفاعل مع الأخ من بعد نعطيك الكلمة، ما كاين حتى شي مشكل السيد المستشار، مرحبا.

كاين المكتب، كاينة ندوة الرؤساء، الاجتماع ديال نهار الإثنين درناه في المكتب، من بعد كان اليوم الندوة ديال الرؤساء، ندوة الرؤساء ممثلين فيها جميع الفرق والمجموعات، حتى غير المنتسبين للمجموعات فيها، القرار اللي كياخذوه أنا كنفذ كل ما قرره المكتب وندوة الرؤساء، ليس لي اجتهاد فقط.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر الكحيل (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

هاذ المجلس راه برلمان، والبرلمان هو فالحكومة كاين واحد النوع من التكامل والتوازن، إلى بغينا نحترمو نفسنا كمؤسسة، هاذ الطريقة باش كنشتغلو راه ما فيهاش التقدير ديال المؤسسة، مقارنة مع الغرفة الأولى، الحكومة إلى اخدات الكلمة، المجلس خاصو ياخد الكلمة.

لذلك، رجاء أن نقدر أعمالنا، كلنا عندنا التزامات، ولكن كلنا ممثلين ديال الأمة، عمليا عندما نتحدث عن "وزع" في الجلسة، لأن الجلسة تشريعية، من التقرير إلى كلمة الحكومة إلى مداخلة الفرق، التجاوز غيبقى دائما غتولي عادة، وغنبقاو نسمعو أن هاذ المجلس ما كيدير والو، وغنبقاو نسمعو فالإعلام أن واحد العدد ديال الناس تبخس عمل هاذ المجلس.

لذلك، يجب علينا كمستشارين أن نعطي قيمة للعمل التشريعي، كلنا عندنا وقتنا وكلنا عندنا التزاماتنا، ولكن هنا جينا باش نشرعو وباش نديرو الأمور بحذافيرها.

لذلك، عندما يقال "وزع"، أن يوزع في الجلسة، وعندما توزع الكلمة، الفريق اللي ما بغاش ياخد الكلمة له ذلك، ولكن يوزع علينا فالجلسة، كاينة الأجهزة، كاين الإمكانيات باش يكون موزع...

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة وصلت السيد المستشار.

السيد المستشار المحترم،

ما كاين حتى شي حد يبخس من العمل ديال المستشارين، واحنا هنا كنقدرو القيمة ديال المستشارين، والقيمة ديال الدور ديال هاذ الغرفة هاذي، ولكن الدور ديالي أنا اللي كنسير الجلسة، أنا عندي بروتوكول وهو تطبيق القرارات ديال المكتب وديال ندوة الرؤساء، وعندي هنا التدخل بالدقائق، كل وقت لكل فريق فريق على حدة، ولكن القرار اللي اخذاتو لجنة الرؤساء وهو يتوزع، واش توزع دبا أو توزع قبل فقط، أما باش نبخسو، احنا جايين هنا باش نشتغلو السيد المستشار، ما كنظنش شي أخ هنا مشا ترشح وباش يجي لهاذ المجلس الموقر باش يضيع وقتو، احنا جايين هنا باش نعطيو وقتنا للمصلحة العامة.

إذن مادام الإخوان، الكل ممثلين فندوة الرؤساء، القرار اللي اخذاو هو هذا، أنا قريت القرار السيد المستشار اللي كيدير فندوة الرؤساء، ما اجتهدش، ما جبتوش من راسي فقط، أنا غير بلغتكم، هاذ الشي اللي كاين.

دابا نعاودو من الأول، الإخوان واش نتدخلو كاملين؟ ولا يتوزع؟ احنا عندنا الوقت ديالنا كامل السيد المستشار، كامل نبقاو حتى للصباح.

ندوة الرؤساء قالت يتوزعو التدخلات، هاذ الشي اللي تقال، هاذ الشي عندي أنا.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

إلى اسمحتي لي ندوة الرؤساء حسمت في هذا الموضوع، وأعطت الصلاحية الكاملة لرؤساء الفرق أوللفرق، إن هي أرادت أن تتدخل فلها ذلك، وإن أرادت أن لا تتدخل وتسلم التدخل مكتوب لها ذلك، احنا فحرية.

اليوم، الفريق الاستقلالي أراد أن يتدخل، وربما فالتشريعات المقبلة، له ليتدخل أو لا يتدخل، هذاك كيبقى الإقتراح ديالو والاختيار ديالو.

ندوة الرؤساء لم نحسم فيها، وراه كانو الإخوة كلهم حاضرين.

إذن بقى الاختيار اللي بغا يتدخل، يتدخل..

العفو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

اسمح لي السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، نقطة نظام؟ تفضل. بغيتي تتدخل؟ تفضل.

إذن اسمح لنا الأخ ديال، نمشيو بالترتيب دابا، الكلمة، ولكن الكلمة بالترتيب، دبا اتفقنا بلي غيتدخلو، السيد عندو الحرية دبا، حتى هو خدا القرار ديالو باش غيتدخل، إذن كنمشي بالترتيب اللي عندي هنا.

عندي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، فحدود 16 دقيقة، حقاش احنا مشينا في الأول بلي غيتوزع، مادام دبا بغيتو تدخلو، السيد الرئيس من حقو، اخذ نقطة نظام حتى أنا غادي ندخل، نقول ليه لا؟ لا واش نقول ليه لا السيد رئيس الفريق؟ إلى بغا هو يخليه يدوز قدامو مرحبا، أنتوما عارفين الإخوة، عندكم تجربة أكثر مني، أنا كنظن، أنا يالاه جيت جديد، كنطبق هاذ الشي اللي كاين وصافي، مرحبا.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، ومشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، كما وافق عليهما مجلس النواب، وقد سارعنا بمعية فرق الأغلبية إلى استعجال مناقشة هذين المشروعين نظرا لاستشعارهم بأهميتهما، بغرض تسريع الآليات التشريعية لهته المؤسسة الاستشفائية التي جاء إحداثها في سياق خاص وبمبادرة من ملكين، جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه وصاحب السمو الراحل زايد ابن سلطان، كعربون وفاء وإخلاص للأخوة التي تجمع البلدين والملكين والشعبين.

وتعزيزا لهذا المنحى ولهذه الأخوة، تم إحداث مؤسسة الشيخ خليفة بمدينة الدار البيضاء.

السيد الوزير المحترم،

تابعنا عرضكم المهم والذي بسطتم من خلاله الإطار العام لهذين المشروعين ودواعي وأهداف تنزيلهما، وهي أهداف ودواعي تنسجم مع التوجه الحكومي الرامي إلى إعادة النظر في المنظومة الصحية الوطنية وإصلاحها وتعزيزها بما يكفل خدمات صحية قريبة وحديثة وسريعة تتماشى مع تطلعات المواطن وتنسجم مع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

إننا نعتبر أن نجاح ورش الحماية الاجتماعية لن يتأتى إلا بإصلاح شامل للمنظومة الصحية من خلال خلق بنيات صحية حديثة وتأهيلها وتجهيزها لضمان عرض صحي كاف وإعادة النظر في الترسانة القانونية المنظمة للأطر العاملة بها ولمؤسساتها، الشيء الذي عمدتم إلى الشروع فيه من خلال هذين المشروعين المعروضين على لجنتنا الموقرة واللذان يكتسيان أهمية بالغة لكونهما سيساهمان في دعم وتعزيز المنظومة الصحية ببلادنا، التي هي في حاجة ماسة إلى مثل هذه المؤسسات التي لها تجربة مهمة في المجال الصحي وتقدم خدمات طبية وعلاجية في مختلف التخصصات، إضافة إلى كونها تتوفر على كفاءات مهمة، كما أن لها دور مهم في التكوين وتطوير البحث العلمي في مجال علوم الصحة عموما.

واعتبارا للدور المهم لهاتين المؤسستين، وانسجاما مع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وما يتطلبه من توفير خدمات صحية لفئات عريضة من المواطنات والمواطنين، فإن مراجعة الإطار القانوني المنظم لكل منهما، باتت تفرض نفسها حتى تتمكن المؤسستين من القيام بالدور الأمثل المنوط بهما كجزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية الوطنية، بشكل يمكنهما من التعاون مع وزارة الصحة والمؤسسات الاستشفائية الجامعية والهيئات المهنية في جميع المجالات، ولاسيما في المجال الاجتماعي، من خلال تمكين الفئات الاجتماعية الهشة من الاستفادة من خدماتهما على قدم المساواة مع الفئات الاجتماعية الأخرى بتوفير خدمات طبية على مستوى عال في مختلف التخصصات.

كما أن تمكينهما عبر هذا النص من تأسيس شركات ومساهمتها فيها سيمكن من رفع مواردهما المالية، مما سيؤدي إلى تحسين الخدمات التي تقوم بها المؤسستين، سواء فيما يخص التكوين أو التطبيب أو على

مستوى البحث العلمي، وهذا هو الأهم بالنسبة إلينا.

إن هذين المشروعين سيمكنان - لا محالة - من تجاوز أعطاب كثيرة تعيق عمل المؤسستين، سواء فيما يخص التدبير الإداري والمالي، مما سيمكن من تسهيل مجموعة من التدابير الإدارية والمالية بشكل يضمن الفعالية والنجاعة والسرعة، كما سيمكن من تجاوز القيود التي تواجه هاتين المؤسستين بتوسيع مجال تدخلهما وتوسيع الخدمات الطبية التي تقدمانها.

واعتبارا لما سبق، فإننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بطبيعة الحال سنصوت بالإيجاب على هذين المشروعين، خاصة أمام شروع بلادنا في تنزيل اللبنات الأولى لورش الحماية الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

وتجدر الإشارة أن مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد ساهمت في مجموعة من المشاريع ببلادنا أهمها مستشفى خليفة بن زايد الذي تمت مراعاة اعتبارات كثيرة عند إنشائه، ليكون علامة مميزة في تقديم الخدمات العلاجية على مستوى دول شمال إفريقيا، حيث تم تأهيل طاقم المستشفى وتدريبه على أكمل وجه، مع الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة والتجهيزات المتطورة لغرف العمليات وغرف المرضى، ويعمل المستشفى بشراكة مع جامعة محمد السادس لعلوم الصحة بالدار البيضاء.

وتتميز هذه المؤسسة بجودة وسلامة الخدمات الطبية، وذلك طبقا للمعايير الدولية، حيث يتبع مستشفى الشيخ خليفة مجموعة من الإجراءات فيما يخص الجودة وتدبير المخاطر، هذه الإجراءات تشكل أولوية بالنسبة لكافة الموظفين والأطباء، من أجل إتمام مهمته الثلاثية المتمثلة في العلاج، التكوين، والبحث، وانخرط مستشفى الشيخ خليفة ضمن عملية للتحسين المستمر للجودة من أجل الحصول على رخص دولية، هذا المطلب، يهم كل الأنشطة التي يقوم بها المستشفى.

ومن جهة أخرى، تمكن الإجراءات التي يعتمدها المستشفى من إعطاء أهمية بالغة للمريض، من أجل التكفل به في أحسن الظروف، من خلال توفير شروط الاستقبال واستمرارية العلاج والوقاية من الحوادث والإخبار واحترام حقوق المريض والوقاية والاستماع إلى المريض، وهذا النهج ترسخه الإجراءات والبروتوكولات التي تمت صياغتها مسبقا، والتي تخص تكوين الموظفين، التكفل بالمرضى وقياس وتقييم النتائج بشكل مستمر.

غير أن الحاجة أصبحت ملحة لمراجعة الإطار القانوني لمؤسسة الشيخ خليفة ابن زايد حتى تتمكن من الاضطلاع الأمثل بالدور المنوط بهما كجزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية الوطنية، فقد تم إعداد هذا المشروع لإعادة النظر في المهام المخولة لهذه المؤسسة وتمكينها من الانفتاح على ميادين صحية جديدة، وكذا في إدارتها الداخلية وحكامتها بشكل يتوخى المرونة في الإدارة والتدبير والسرعة في اتخاذ القرار، إضافة إلى تجاوز إشكالية محدودية نمط التدبير الإداري والمالي، ضعف المرونة والبطء في اتخاذ القرار المتجلية في وتيرة اجتماع مجلس إدارة المؤسسة وكيفية تداوله وسيره.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن تنزيل المشروع سيسمح للمؤسسة من خلال شركات تحدثها أو تساهم فيها بممارسة كل نشاط يهدف إلى خدمة المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها وتحقيق أهداف المؤسسة، وتعزيز الحكامة الجيدة للمؤسسة ومعالجة الاختلالات الهيكلية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من فعاليتها.

وعليه، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة، وانسجاما مع مواقفنا الهادفة دائما إلى تعزيز المنظومة الصحية والرقي بها وفتح المجال أمام الاستثمار بهذا القطاع لتجويده وتحسين خدماته المقدمة للمواطنين والمواطنات، فإننا نصوت مع هذا المشروع بالإيجاب.

وشكرا على حسن الاستماع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

التدخل ديالي ما غيختلفش على التدخلات ديال الإخوان، ولكن غادي نكون كذلك مختصر، لأنه هذا قانون اللي جات به الحكومة، هو قانون كيتعلق بمراجعة القانون ديال منشآت مؤسسة الشيخ زايد والشيخ خليفة، بطبيعة الحال هاذ المؤسستين كانو كيشتغلو، اللي كانت كيساهمو فالمنظومة الصحية، وبطبيعة الحال كان اشتغلو فالقطاع الخاص وجعلو من القطاع الخاص يكون قاطرة فالتنمية، سواء علمية أو لا فيما يخص الأخذ بالمبادرات الصحية والبحث العلمي والتكوين المستمر إلى غير ذلك.

فهاذ المؤسستين باش يمكن لهم يشتغلو، بطبيعة الحال كان خصهم واحد الإطار قانوني جديد، باش يمكن لهم يفسحو المجال للعمل ديالهم، سواء من ناحية إنشاء كليات طبية خاصة، سواء فيما يخص البحث العلمي، سواء فيما يخص حتى بصنع الأدوية اللي هوما محتاجة بلادنا بها، إلى غير ذلك.

فهاذ الظروف القانونية الجديدة، كتجعلنا بأن هاذ المؤسستين يغيرو القانون ديالهم اللي احنا بصدد النقاش ديالو.

بطبيعة الحال هاذ الموارد اللي غتكون، هي غتكون أساسا في مراقبة الحكامة الجيدة وبطبيعة الحال خصها تكون استثمارات داخل هاذ المنشآت الصحية، اللي غادي يستافدو منها جميع المغاربة وغادي تكون كذلك قاطرة للتنمية، سواء علمية كما قلت، صحية، ولكن أي استثمار ما غيكون إلا داخل هاذ المنشأة، باش تكون ساهمت في تزويد بعض المناطق النائية من تحمل العبء ديال الضعف ديال القطاع الصحي في بعض الجهات اللي غادي تكون هي هاذ المؤسسات غادي يمكن لها تشتغل فهاذ الإطار.

وفي هاذ التوجه، احنا في فريق الوحدة والتعادلية، وافقنا باش نغيرو.. باش هاذ المؤسستين يكون عندهم قانون جديد اللي يسمح لهم يديرو هاذ العمل.

كما أن في إطار النقاش اللي كان فاللجنة، واللي كان هو نقاش صادق وبناء من طرف المتدخلين ديال أعضاء اللجنة، ولا بالنسبة كذلك للسيد الوزير المحترم، كنا قمنا ببعض الملاحظات اللي هي أساسا ترتكز على نقطة واحدة هي التعيين ديال مجلس الإدارة، وكنا نهنا الحكومة فهاذ الإطار، بأنه راه وزير الصحة خصو يكون عضو مباشرة في المجلس الإداري، وخصو يكون مكتوب وليس لأن.. منين كنشوفو القانون كيقول يعين رئيس المجلس الإداري، يعين من 10 حتى لـ 15 عضو في المجلس الإدارة، ولكن ما كيقولش الصفة مباشرة، بأن وزير الصحة راه غادي يكون عضو في مجلس الإدارة مباشرة، نهنا لهاذ القضية، واحنا كنلحو عليها، علاش؟ لأنه التتبع ديال النزاهة ديال هاذ المؤسستين والتسيير ديالها بواحد النوع ديال الحكامة واحترامها مع ضوابط الدولة، لابد أن يكون وزير الصحة داخل هاذ المجلس الإداري، فالسيد الوزير كان وعدنا بأنه مباشرة تيكون داخل مجلس المستشارين، ولكن لحبذا أن يكون مكتوبا حتى يكون هذا حق مضمون ومكفول للحكومة.

كما أن كان هاذ المؤسسة، سواء الشيخ زايد أو الشيخ خليفة، فقامو بأعمال ولاسيما فالوقت اللي كان عرف فيها المغرب أزمة ديال هاذ الوباء، فكانو ساهمو بشكل فعال وبشكل كذلك أساسي، باش يمكن لينا تكون عندنا واحد التوازنات فيما يخص الأماكن ديال الاستشفاء اللي كان عند المواطنين.

ولهذا فاحنا في فريق الوحدة والتعادلية، هذا ما سجلناه داخل اللجنة، ونتمنى بأنه هاذ المؤسستين يشتغلان لصالح البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي، المعارضة حتى هي بغات تاخذ الكلمة، تفضلو.

ملي ولت الأغلبية ما بغاتش .. تفضلو، تفضل، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا تعمدت ناخذ الكلمة ديالي من المكان ديالي، لأن مادام هذيك المنصة مازال ما تصلحاتش، راه ما غاديش نطلعو ليها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة مشروعين من الأهمية بمكان، مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر بـ 22 ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان؛ ومشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد، كما وافق عليهما مجلس النواب في 14 يوليوز 2021.

وهي مناسبة سانحة لنا لإبراز مواقفنا وتصوراتنا حولهما من زاوية المعارضة المسؤولة والمواطنة والبناءة، بعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة.

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا، لابد من التنويه والإشادة بالنقاش المسؤول

والهادئ الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة مناقشة المشروعين.

والشكر موصول إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية، على تجاوبه وتفاعله مع استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

وتبدو أهمية المشروعين جلية من خلال تصويت أعضاء اللجنة الحاضرين وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية بالإجماع عليها.

السيد الرئيس المحترم،

إن المشروعين يستهدفان توسيع صلاحيات ومهام المؤسستين الصحيتين الشيخ زايد ابن سلطان والشيخ خليفة بن زايد، عبر السماح لهما بإحداث الشراكات أو المساهمة فيهما، وضمان انفتاحهما على مجالات صحية جديدة.

كما يجيز المشروعين للمؤسستين ممارسة كل نشاط يهدف إلى تطوير وخدمة وتعزيز المنظومة الصحية الوطنية، ويستهدفان كذلك تتميم وتغيير مجموعة من المقتضيات ذات الصلة بتجاوز إشكاليات محدودية النمط للتدبير الإداري والمالي للمؤسستين، ووضع حد لبطء اتخاذ القرارات من خلال تحسين أداء مجلسي إدارتهما، مما يضمن حكامة المؤسستين وتوخي المرونة في الإدارة والتدبير.

السيد الرئيس المحترم،

اعتبارا لأهمية المؤسستين في المنظومة الصحية الوطنية، واستحضارا للسياق الوطني المستمد من المشروع في تنزيل الورش المجتمعي الكبير المتعلق بالحماية الاجتماعية ولضمان انخراط المؤسستين في هذه الدينامية التي تعرفها بلادنا، كان لزاما مراجعة الإطار القانوني المنظم لهما، كما يمكنهما من تحسين خدماتهما الطبية المقدمة في مختلف التخصصات والرفع من أدائهما في التكوين الجامعي في العلوم الصحية والمساهمة في تطوير البحث العلمي في مجال الطب.

السيد الرئيس المحترم،

بقدرما نثمن في الفريق الحركي، مضامين أهداف هذين المشروعين، نتطلع إلى بلورة ميثاق وطني للصحة، يؤسس للعدالة الصحية المجالية المنشودة، فلم يعد مقبولا لا تمركز البنايات الاستشفائية والموارد البشرية في مجالات أو جهات أو أقاليم بعينها، ولم يعد منطقيا في مغرب 2022، أن تظل المناطق القروية والجبلية رهينة القوافل الطبية الموسمية ومستوصفات تفتقر إلى أبسط التجهيزات الطبية والأدوية والتخصصات..

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

السيد الرئيس،

حبس، حتى يجي الوزير، على حقاش ما كاين لا وزير العلاقات مع البرلمان، تفضل.

<u>المستشار السيد مبارك السباعي:</u>

أنا غادي نقرا على الإخوان، أنا ساليت السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، ومن باب الموضوعية والواقعية التي تميز دائما موقفنا في الفريق الحركي، سنصوت إيجابا على هذين المشروعين.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

نعطيو الكلمة للفريق الاشتراكي، ولكن حتى يكون حاضر معنا على الأقل وزير العلاقات مع البرلمان، ما كاينش الوزير الذي يعنيه الأمر، فين هي الحكومة؟ فين المعارضة؟ شفتكم ساكتين المعارضة، فين المعارضة؟ فين الحكومة؟ الأغلبية.

كلشي من حقو يتدخل دابا، هوما كانو كمعارضة باغيين يسايرو الأمور، ولكن منين الأغلبية غير منسجمة باغية تدير، كل شي من حقو يتدخل، ولكن دبا عندنا إشكال قانوني، دابا ما كاينش.. ماشي مشكل عندنا، دابا كاين إشكال، بغينا غير مخاطب اللي غادي نهضرو معاه ما كاينش، شكون اللي كيمثل الحكومة دابا هنا في الجلسة؟ ما فهمتش أنا فهاذ (le vide juridique) أشنو غادي نديرو؟

ندويو مع بعضيتنا؟ خص الحكومة اللي تسمع، يا إما الوزير، يا إما على الأقل وزير العلاقات مع البرلمان، ما كاين حتى شي حد هنا، وهذا من العبث كنظن، هذا كيخص على الأقل يكون حد اللي كيمثل هنا الحكومة، لا طارئ، ولكن كاين العلاقات مع البرلمان على الأقل يكون، ما يمكنش.

السادة المستشارين،

احنا ما عندناش مشكل مع طارئ، ولكن على الأقل يكون الوزير مع العلاقات مع البرلمان، ما غيمكنش احنا نهضرو مع بعضيتنا، خص الحكومة تسمع التدخل ديال الإخوان، ياك هاذ الشي اللي قلتو؟ قلتو يا إما يتسلم، يا إما نتدخلو، واحنا مجلس محترم وكلشي، وخص الحكومة تصنت للإخوان، باغين تديرو تعديل حكومي ولا أشنو فالبلاصة؟ ما يمكنش..

لا، السيد الوزير العلاقات مع البرلمان ما كاينش حتى هو؟ عرفت، مع من نهضرو دابا؟ خصنا الإخوان نحبسو حتى يجي، نرفعو الجلسة ولا نأجلوها؟ أنا ما عنديش مشكل، ولكن دابا نسايرو الأمور تزيد للقدام، ولكن احنا ما عندناش مشكل.

المجلس سيد أمره، باش تبدلو المستوى أنتوما إلى مستوى طالع

ديالنا احنا، الحمد لله، المستشارين، ما كنجبدو لا هنا تقاشر ولا كراطات ولا مولاي بيه، إلى بغيتو مرحبا، مرحبا، اللي درتوها أنا مرحبا، أنا منكم أنفذ ما تطلبونه، قولو لي أش ندير دابا فهاذ..؟ والله العظيم ما عرفتش أنا، دبا تقريبا 22 عام وأنا هنا، ما عرفتش هاذ الفريق أشنو كاين.. لا خليه، خلي الميكرو.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الوزير، عندو عذر قاهر.

السيد رئيس الجلسة:

ما قلناش مشكل، ولكن وزير العلاقات مع البرلمان، ما كاينش، حتى هوما بجوج، إذن أشنو هو فهاذ الإطار أش كيوقع؟ أنا ما فهمتش، نرفعو الجلسة؟ لا، والله إلى ما عارفش، فيدوني أنتوما، أفيدوني باللغة ديال النظام.. والله ما عرفتش أش ندير أنا.. لا ما عرفتش، وإلى بغيت نديرها أنا في الأول، بغينا ندوزو..

لا، لا، لا تدخلتيو أنتوما منين كان السيد الوزير، دابا الكلمة للناس يتدخلو والحكومة ما كايناش، هوما اللي يقولو أشنو باغيين يديرو السادة الإخوان، بكل صراحة.. لا، لا، لا، ما تسكتش بكل صراحة، حقكم كاين، دابا الإخوان.. دابا الكلمة.. تفضل السيد الرئيس، هوما اللي يقولو القرار ديالهم أش يديرو.

المستشار السيد مبارك السباعي (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

مادام القبة فارغة من الحكومة، احنا كنطلبو رفع الجلسة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

يسر السيد الرئيس، يسر.

السيد رئيس الجلسة:

يسرنا في الأول، كنا غادي نيسرو، في الأول كنا ميسرين، بعد ندوة الرؤساء كانت ميسرة، سالينا، ولكن دابا الإخوان عندهم حق، اللي غياخذ قرار نتبعهم، أما التيسير احنا اللي كنيسرو..

إذن نرفعو الجلسة حتى تجي الحكومة.

رفعت الجلسة لخمس دقائق حتى تجي الحكومة، نشوفو.

رفعت الجلسة.

(استئناف الجلسة بعد تسع دقائق)

السيد رئيس الجلسة:

ياالله الإخوان، كنا وصلنا نسايرو الأمور، أ السادة الإخوان، ولكن ماشي مشكل، طارئ للسيد وزير الصحة، إذن معذور، إذن الإخوان سايرو الأمور، الله يخليكم، كنظن المجلس سيد أمره، إلى بغيتو نكملو المداخلات أو ندوزو للتصويت على القوانين؟ اللي قلتو نديرها، ما مدخلينش الإخوان، إذن سايرو الأمور أ الإخوان.

وننتقل للتصويت على مواد المشروعين:

ونبدأ بالتصويت على مواد مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير.. الإخوان الله يخليكم، الإخوان، الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414، المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة الثالثة:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون 1.93.228 الصادر في 22من ربيع الأول 1414 (10 شتنبر 1993).**. الإخوان الله يخليكم، **المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان.**

وننتقل للتصويت على مواد مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

المادة الثالثة:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.**

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

<u>الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.</u>

<u>1) فريق الأصالة والمعاصرة:</u>

<u>ا- مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون 21 يقضي بتغييروتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان.

ويأتي هذا المشروع قانون في إطار تطوير المنظومة القانونية المرتبطة بهته المؤسسة حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور المنوط بها كجزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية الوطنية، وتمكينها من الانفتاح على ميادين صحية جديدة، وكذا في إدارتها الداخلية وحكامتها لتجاوز إشكالية محدودية نمط التدبير الإداري والمالي وضعف المرونة والبطء في اتخاذ القرار.

خاصة وأن هته المؤسسة تعتبر من المؤسسات الداعمة للمنظومة الصحية الوطنية، خاصة في ظل تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية على كافة المواطنات والمواطنين، انسجاما مع الرعاية السامية للملك محمد السادس نصره الله التي يحف بها المواطنين المغاربة من كل الفئات، وذلك من خلال تقديم خدمات طبية من مستوى عال في مختلف التخصصات، وفي التكوين الجامعي في علوم الصحة بشكل عام، وتطوير البحث العلمي في مجال الطب، وكذا في التعاون مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمؤسسات الاستشفائية الجامعية والهيئات المهنية في جميع الميادين ولاسيما في الميدان الاجتماعي.

وهذه مناسبة لتثمين الدور الريادي لمؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان التي لعبت دورا طلائعيا في مجالات مختلفة، أهمها مجال الصحة حيث ساهمت في تعزيز المنظومة الصحية ببلادنا وقدمت خدمات جليلة للمواطنين وساهمت في تطوير قطاع الصحة، تجسيدا لعمق العلاقات الأخوية الراسخة بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والمملكة المغربية.

وعليه، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة ومن منطلق حرصنا الشديد على إنجاح ورش الحماية الاجتماعية ببلادنا وما يتطلبه ذلك من تحديث مؤسساتي وتشريعي لمجموعة من النصوص الخاصة بالمؤسسات الاستشفائية العامة والخاصة، فإننا نصوت بالإيجاب على كل ماجاء به مشروع قانون 43.21.

وشكرا.

<u>ب- مشروع مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة و المعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

وتجدر الإشارة أن مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد ساهمت في مجموعة من المشاريع ببلادنا أهمها مستشفى خليفة بن زايد الذي

تمت مراعاة اعتبارات كثيرة عند إنشائه ليكون علامة مميزة في تقديم الخدمات العلاجية على مستوى دول شمال إفريقيا، حيث تم تأهيل طاقم المستشفى وتدريبه على أكمل وجه، مع الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة والتجهيزات المتطورة لغرف العمليات وغرف المرضى، ويعمل المستشفى بشراكة مع جامعة محمد السادس لعلوم الصحة بالدار البيضاء.

وتتميز هذه المؤسسة بجودة وسلامة الخدمات الطبية وذلك طبقا للمعايير الدولية، حيث يتبع مستشفى الشيخ خليفة مجموعة من الإجراءات فيما يخص الجودة وتدبير المخاطر، هذه الإجراءات تشكل أولوية بالنسبة لكافة الموظفين والأطباء، من أجل إتمام مهمته الثلاثية المتمثلة في: العلاج، التكوين، والبحث.

وانخرط مستشفى الشيخ خليفة ضمن عملية للتحسين المستمر للجودة من أجل الحصول على رخص دولية، هذا المطلب يهم كل الأنشطة التي يقوم بها المستشفى.

ومن جهة أخرى، تمكن الإجراءات التي يعتمدها المستشفى من إعطاء أهمية بالغة للمريض من أجل التكفل به في أحسن الظروف، من خلال توفير شروط الاستقبال، واستمرارية العلاج، والوقاية من الحوادث، والإخبار، واحترام حقوق المريض، والوقاية، والاستماع إلى المريض، وهذا النهج ترسخه الإجراءات والبروتوكولات التي تمت صياغتها مسبقا، والتي تخص تكوين الموظفين، التكفل بالمرضى، وقياس وتقييم النتائج بشكل مستمر.

غير أن الحاجة أصبحت ملحة لمراجعة الإطار القانوني لمؤسسة "الشيخ خليفة ابن زايد" حتى تتمكن من الاضطلاع الأمثل بالدور المنوط بها كجزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية الوطنية، فقد تم إعداد هذا المشروع لإعادة النظر في المهام المخولة لهذه المؤسسة وتمكينها من الانفتاح على ميادين صحية جديدة، وكذا في إدارتها الداخلية وحكامتها بشكل يتوخى المرونة في الإدارة والتدبير والسرعة في اتخاذ القرار، إضافة إلى تجاوز إشكالية محدودية نمط التدبير الإداري والمالي، وضعف المرونة والبطء في اتخاذ القرار المتجلية في وتيرة اجتماع مجلس إدارة المؤسسة وكيفية تداوله وسيره.

إن تنزيل المشروع سيسمح للمؤسسة من خلال شركات تحدثها أو تساهم فيها بممارسة كل نشاط يهدف إلى خدمة المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها وتحقيق أهداف المؤسسة، وتعزيز الحكامة الجيدة للمؤسسة ومعالجة الاختلالات الهيكلية قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من فعاليتها.

وعليه، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة وانسجاما مع مواقفنا الهادفة دائما إلى تعزيز المنظومة الصحية والرقي بها وفتح المجال أمام الاستثمار بهذا القطاع لتجويده وتحسين خدماته المقدمة للمواطنين، فإننا نصوت مع هذا المشروع بالإيجاب.

وشكرا.

2) فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، ومشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة خليفة بن زايد.

ويأتي هذان المشروعان في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش المجيد، بتاريخ 29 يوليوز 2018، والذي جاء فيه: "**... وحتى يكون الأثر مباشرا وملموسا، فإنني أؤكد على التركيز على المبادرات المستعجلة في المجالات التالية: ... تصحيح الاختلالات التي يعرفها تنفيذ برنامج التغطية الصحية، بموازاة مع إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الوطنية للصحة التي تعرف تفاوتات صارخة، وضعفا في التدبير...**".

السيد الرئيس،

يهدف مشروعي القانون موضوع الدراسة والمناقشة إلى تعزيز مكانة المركزين الاستشفائيين "الشيخ زايد ابن سلطان" و"خليفة بن زايد" وتقوية أدوارهما وجودة خدماتهما الصحية، وذلك من خلال:

- انفتاحهما على ميادين صحية جديدة؛

- المساهمة في خدمة المنظومة الصحية الوطنية؛

- تعزيز الحكامة الجيدة للمؤسستين؛وتطوير الموارد المالية للمؤسستين.

ليس من شك من أن اعتماد هذان مشروعي القانونين، بمضامينهما الإيجابية، من شأنه أي يعزز من مكانة المؤسستين الاستشفائيتين وتجويد خدماتهما الصحية، وتأهيل العرض الاستشفائي والمنظومة الصحية الوطنية ككل.

السيد الرئيس،

انطلاقا من الأهمية المحورية لقطاع الصحة، وحجم الانتظارات المعقودة على ورش تعميم التغطية الصحية، ورهانات تقوية البنيات التحتية الصحية وتجويد الخدمات الاستشفائية، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نصوت بالإيجاب على مشروعي القانونين.

3) المستشارة السيدة لبنى علوي باسم مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، ومشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذين المؤسستين الاستشفائيتين وعلى الدور الذي قامتا به على امتداد ثلاثة عقود، سواء من خلال تعزيز العرض الصحي ببلادنا وتجويده أو من خلال مساهمتها في التأطير والتكوين وتطوير البحث العلمي.

كما نثمن أيضا تحيين الإطار القانوني المنظم لهذين المؤسستين الاستشفائيتين من خلال مقتضيات وتعديلات جديدة من شأنها تعزيز حكامة تدبيرهما، ومعالجة بعض مظاهر القصور المرتبطة بضعف التنسيق والتكامل في المهام، لاسيما في ظل التحولات التي عرفها هذا المجال.

السيد الوزير المحترم،

لقد أعطت بلادنا أهمية كبيرة لقطاع الصحة، سواء من خلال الخطب الملكية أو من خلال البرامج الحكومية، حيث ارتفعت الميزانية المخصصة لهذا القطاع على مدى العقدين الماضيين بنسبة مهمة، غير أننا لازلنا بعيدين عن تحقيق النسبة المحددة من طرف منظمة الصحة العالمية، أي بين 10 و12 في المائة من الميزانية العامة.

كما أن حجم الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، لاسيما في ظل جائحة كورونا يدعو إلى ضرورة الإسراع بالنهوض بهذا القطاع من خلال دعم البنيات التحتية بمستشفيات القرب، سواء من خلال توفير الموارد البشرية الضرورية المتخصصة أو من خلال توفير المعدات الطبية وشبه الطبية من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات الجامعية، التي ينبغي أن تبقى فضاءات للتكوين ولتطوير البحث العلمي وإجراء العمليات المعقدة.

وبهذه المناسبة، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن أجل ضمان استفادة مختلف الفئات والشرائح على قدم المساواة من الخدمات الصحية، ندعو إلى:

- ✓ عدالة مجالية في توزيع الأطر والبنيات التحتية الصحية، مع تمكين الأطر الصحية من نظام أساسي منصف وعادل ومحفز بالشراكة مع النقابات الصحية؛
- ✓ فتح باب التباري على مناصب المسؤولية، بدءا بمنصب الكاتب العام والمفتش العام، مع إنصاف كل الفئات العاملة بالقطاع؛
- ✓ معالجة بعض مظاهر الفوضى والاختلال الذي تعرفه بعض المستشفيات من قبيل المستشفى الإقليمي مولاي عبد الله بالمحمدية والمستشفى الإقليمي بجرادة؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار وضعية موظفي قطاع التشغيل الذين تم إلحاقهم قسرا بوزارة الصحة والسماح لهم باختيار القطاع الأنسب؛
- ✓ افتحاص التعاضديات وإخراج مشروع قانون مدونة التعاضد المحاصر بهذه الغرفة منذ 2016؛
- ✓ تعزيز الموارد البشرية من الأطر الصحية بمختلف تخصصاتها، ومن هنا نحذر من اعتماد التوظيف بالتعاقد على غرار ما حصل في قطاع التعليم، مما أدخل البلد في إشكالية حقيقية بقنبلة موقوتة، و استيعاب الخصاص المسجل على مستوى الأطر الطبية والتمريضية من خلال استيعاب خريجي المعاهد التابعة لوزارة الصحة، ناهيك عن خريجي معاهد الصحة بالقطاع الخاص؛
- ✓ دعم البحث العلمي والتكنولوجي الموجه لهذا القطاع، وتقوية القدرات الإنتاجية للصناعة الدوائية الوطنية والمعدات الطبية؛
- ✓ الإسراع بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية، وعدم اختصاره في تعميم التغطية الصحة فقط؛
- ✓ توسيع وعاء التعويض عن الأدوية باهظة الثمن لبعض الأمراض المزمنة، وتوسيع نطاق التأمين.

وفي الختام، نؤكد على تصويتنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالإيجاب على مشروع القانون رقم 43.21 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.228 الصادر في 22 ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ زايد ابن سلطان، وعلى مشروع قانون رقم 44.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.07 المنشأة بموجبه مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 022

التاريخ: الثلاثاء فاتح جمادى الآخرة 1443هـ (4 يناير 2022م)

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "**مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية والعدالة المجالية**".

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية والعدالة المجالية".

كما تعلمون، حضرات السيدات والسادة، هذه أول جلسة عامة تعقد في السنة الجديدة 2022، وإنها أول جلسة شهرية للأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة المحترم في الولاية التشريعية الحالية.

وبهذه المناسبة، أتمنى للجميع سنة سعيدة، راجيا من الله العلي القدير أن تكون سنة للازدهار والرقي وطالع خير لتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها ولا زالت تخلفها جائحة كورونا خلال السنتين المنصرمتين.

ونتمنى أن تكون هذه السنة أيضا سنة لتحقيق مزيد من المكاسب والانتصارات لبلادنا في جميع المحافل وعلى شتى الأصعدة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، كما أرحب باسمي ونيابة عن أعضاء المجلس بالسيد رئيس الحكومة المحترم في أول جلسة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة.

مرحبا بكم السيد الرئيس.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد حواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية بالمجلس مقترح قانون يقضي بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (الموافق لـ 23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المصادق عليه بموجب القانون رقم 23.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.60 الصادر في 05 شوال 1441 (الموافق لـ 28 ماي 2020).

وتوصل مكتب المجلس من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتقرير السنوي لهذا المجلس برسم سنة 2020.

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 28 دجنبر 2021 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 8 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 16 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

وأرحب بالوزيرتين وقد قلت فقط وزيرة وأرحب بالوزيرتين المحترمتين.

ونشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية".

وأذكر بأنه طبقا لقرار ندوة الرؤساء، أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها كتابة في وقت سابق، السيد رئيس الحكومة، وعددها 12 سؤالا.

تفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم، تفضل.

المستشار السيد محمد بن فقيه (نقطة نظام بالأمازيغية):

"أستون سيخف أوسقيم إنسفاون إتو قارن، ما سونسيخف نتنباط إتوقارن.

أيتما ايستما انسفاون اتوقارنين،

أزول فلاون،

غيكلي تسنم، السيد الرئيس، أربقان بلا كرا اوسان دروسنين، إن شاء الله، راه انحتفل بالسنة الأمازيغية، أنتضلاب، غالمناسبة ياد أيتيلي التفعيل لوسائل باش جميع المستشارين دالمواطنين اتزدارن اتسفلدن اتفهمن السياسات العمومية غيكلي سرا نتناقش غاساد."

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تفعيل الأمازيغية فيه قانون، وعلى أننا ملزمين في 2024 بتطبيق القانون.

تفضل السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حتى أنا بدوري نتمنى للسيدات والسادة الوزراء والسيدات والسادة المستشارين المحترمين سنة سعيدة، وكذلك بمناسبة السنة الأمازيغية "أسكاس أفولكي" اللي غادي تكون عما قريب، إن شاء الله.

يسعدني أن أحضر بمجلسكم الموقر في هذه الجلسة المتعلقة بالسياسات العامة، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفصل 100 من الدستور، من أجل تقديم إجابات عن محاور هي بالفعل من صميم اختصاصاتكم الدستورية، لاسيما أنها تتعلق بالمجالات ذات الصلة بالتنمية المجالية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا يمكننا الحديث عن تنمية وطنية شاملة ونموذج تنموي منصف ومستدام دون تحقيق تنمية حقيقية على مستوى العالم القروي، فالتنمية كما يطمح إليها جلالة الملك وجميع المغاربة لا بد أن تشمل جميع المناطق، حضرية كانت أو قروية، صناعية أو زراعية، حتى يمكن أن نتجنب اختلال التوازن المجالي للنمو واللاعدالة في السياسة التنموية، ولذلك كان جلالة الملك سباقا لإثارة الاهتمام بالعالم القروي، ولا يسعنا هنا إلا أن نستحضر جميعا مضامين الخطاب السامي، الملكي السامي، الذي وجهه جلالته إلى الأمة بمناسبة الذكرى 66 لثورة الملك والشعب، إذ قال جلالته في منطوقه السامي "**الغاية من تجديد النموذج التنموي ومن المشاريع والبرامج التي أطلقناها هو تقدم المغرب وتحسين ظروف عيش المواطنين والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية**"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

مؤكدا، حفظه الله، أن وضعية سكان العالم القروي تحتاج إلى المزيد من الدعم والاهتمام بأوضاعها والعمل المتواصل للاستجابة لحاجياتها الملحة، مجددا دعوته للنهوض بالعالم القروي، من خلال خلق الأنشطة المدرة للدخل والشغل وتسريع وتيرة الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية ودعم التمدرس ومحاربة الفقر والهشاشة.

ونظرا للأولوية التي يمنحها جلالة الملك للتنمية بالعالم لقروي، فقد أعطى تعليماته السامية بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2015 من أجل تنزيل "برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي" برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023، من خلال وضع مخطط عمل مندمج للحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، يقوم على الشراكة بين الجهات ومختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

لذلك، يشكل ورش التنمية القروية واحدا من الأوراش الكبرى التي فتحها جلالة الملك، والتي تشغل بال الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود والرفاه الاجتماعي ولتوطين القاعدة الأساسية للتنمية المجالية والترابية، أخذا بالاعتبار كون العالم القروي يغطي أكثر من 90% من المساحة الإجمالية لبلادنا، ويمثل حوالي 40% من الساكنة، ويضم 85% من الجماعات الترابية، ويساهم بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن المساحة الصالحة للفلاحة التي يضمها والتي تناهز حوالي 9 مليون هكتار.

إن رفع تحدي تنمية العالم القروي، بالنظر إلى أهميته الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، قرار لا رجعة فيه ولا يقبل التماطل والتأخير تحت أي ذريعة كانت، لأن مسؤولية الحكومة في تحسين أوضاع العالم القروي ليست هبة أو صدقة، بل هي واجبات دستورية وأمانة جسيمة، وضعها على عاتقنا جلالة الملك، وطوقتنا بها ثقة الناخبين خلال استحقاقات 8 سبتمبر.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكلت تنمية العالم القروي أولوية بالنسبة للمغرب، وكانت ركنا أساسيا في مختلف برامجه ومخططاته التنموية، غير أن الواقع الذي يعيشه اليوم، وبالرغم من تحقيق إنجازات هامة، يكشف عن بعض مظاهر العجز ومواطن النقص التي تحتاج منا، كحكومة وبرلمان، أغلبية ومعارضة، سلطات عمومية ومنتخبين، التجند التام لتقليص الفوارق بين المجالين القروي والحضري، حتى يتم إيقاف هوة الاتساع وتذويب الفوارق الاجتماعية.

وانطلاقا من ذلك، فقد تضمن البرنامج الحكومي ضرورة تعزيز

مظاهر التنمية القروية، وتوطيد الجهوية كخيار دستوري ديمقراطي وبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والممركزة في القضاء على التفاوتات المجالية والاجتماعية، لذلك نتطلع في هته الحكومة إلى خلق فرص سانحة لكل المغاربة بالمجال الحضري والقروي، من أجل بناء مستقبل أفضل لهم ولأسرهم، في ظل دولة العدالة الاجتماعية والمجالية التي لا تقصي أحدا من سياستها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شكل مخطط المغرب الأخضر على مدى العشرية الماضية رافعة أساسية للتنمية بالعالم القروي، فمنذ انطلاقه سنة 2008 من طرف صاحب الجلالة، نصره الله، شكل المخطط آلية فعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في صفوف فئات الفلاحين التي تشكل أساس الساكنة القروية، وقد تم تفعيل هذا المخطط عبر إرساء دعامتين، تتعلق الأولى بالفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة والعالية والإنتاجية المرتفعة، في حين كترتبط الثانية بالفلاحة التضامنية، خصوصا في المناطق غير الملائمة للفلاحة.

وهكذا وبعد مرور أزيد من 10 سنوات على إطلاق "مخطط المغرب الأخضر"، يمكن أن نسجل بارتياح كبير أن حجم منجزاته بلغت الطموح المسطر وحققت الأهداف المنتظرة.

فعلى الصعيد الاقتصادي ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفلاحي سنويا بمعدل 5.25% مقابل 3.8% بالنسبة للقطاعات الأخرى، حيث تضاعفت الثروة المحدثة من 65 مليار درهم في 2008 إلى 125 مليار درهم عند متم سنة 2018، وبهذا المعدل أصبح القطاع يساهم في نقاط النمو الاقتصادي الوطني بـ 17.3% خلال الفترة 2008 إلى 2018 عوض 7.3% ما بين 1998 و2008.

كما يساهم القطاع الفلاحي بنسبة 13% من الناتج الداخلي الخام و13% من القيمة الإجمالية للتصدير، حيث ارتفعت صادرات المنتجات الفلاحية سنة 2019 إلى حوالي 40 مليار ديال الدرهم، أي ما يعادل 2.8 الأضعاف القيمة المسجلة سنة 2009 اللي كانت 14 مليار.

على المستوى الاجتماعي، فقد كان الفلاحون الصغار والمتوسطون في قلب جميع البرامج والتدخلات ديال المخطط، من خلال الاستثمارات الكبيرة التي تم تخصيصها لهذه الفئة، واللي تجاوزت تقريبا 43 مليار ديال الدرهم، وشملت مشاريع الدعامة الثانية وحدها أكثر من 733 ألف مستفيد من خلال 989 مشروع اللي عبئت ميزانية تقدر بحوالي 14.5 مليار درهم، كما ساهمت برامج التهيئة الهيدرو-فلاحية في تحسين دخل أكثر من 190 ألف فلاح صغير ومتوسط بتحقيق قيمة مضافة لكل هكتار مسقي بنسبة زيادة ما بين 5000 حتى لـ 10.000 درهم في السنة، وقد أتاح "مخطط المغرب الأخضر" توفير 342 ألف منصب شغل إضافي، كما مكن من زيادة عدد أيام العمل في السنة لكل عامل، حيث انتقلت من 110 إلى 140 ساعة، كان كيخدم 110 يوم في السنة فالمعدل ولى تيخدم 140 لأنه ولاو واحد التنوع اللي هو جد مهم، وهو التنوع في المحاصيل وتحسين الإنتاج، وحيث يمثل القطاع أزيد من 72% من التشغيل القروي ويساهم في تحسين التشغيل والدخل ومكافحة الفقر بالوسط القروي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن السياسة العامة للدولة بقيادة جلالة الملك نصره الله، التي تتجاوز الزمن الحكومي والانتخابي، حققت الكثير من المكتسبات بالعالم القروي، لاسيما منذ إطلاق جلالة الملك للمرحلة الأولى من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017، حيث تم الشروع في إنجاز 5 مخططات عمل سنوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية واللجان الجهوية الإثني عشر، بميزانية تقدر بـ 35 مليار ديال الدرهم، أي تقريبا 70% من الميزانية المبرمجة إلى غاية حدود 2023.

ولتنزيل الرؤية الملكية السديدة، شكل "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" دعامة هذا البرنامج الملكي، بأن أصبح آلية أساسية ووعاء ماليا لتفعيل المقاربة المندمجة لتنمية العالم القروي، ليشكل بذلك رافعة لا تحل محل الميزانيات القطاعية ولا الجهوية، بل تسهر على الالتقائية والاندماج.

وتجدر الإشارة أنه إلى حدود نهاية السنة الجارية تم الشروع في إنجاز 8137 مشروع بالجماعات الترابية التابعة للمجال القروي، تشمل 7066 مشروع للبنيات التحتية و1071 عملية اقتناء للعربات المتنقلة، سيارات الإسعاف والوحدات المتنقلة وحافلات النقل المدرسي والمعدات الطبية والمدرسية، وقد تم إلى حدود نهاية 2021 الانتهاء من الأشغال بـ 5261 مشروع تنموي مرتبط بمحاربة الفوارق المجالية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حقق هذا البرنامج، يعني برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتنمية العالم القروي، معظم أهدافه على مستوى الاستهداف الترابي، حيث استهدفت مخططات عمل البرنامج اللي كانت (ciblées) هي 1066 جماعة ترابية و142 مركز قروي لفائدة 14 مليون نسمة من الساكنة القروية، وقد شملت هذه المخططات كذلك بعض المجالات الحضرية التي تعرف تدفقات وتفاعلات منتظمة للساكنة القروية، حيث غطت المشاريع المبرمجة في هذه الجماعات الحضرية 59.

وقد ساهمت المشاريع المنجزة بشكل ملحوظ في تحسين مستوى عيش ساكنة الجماعة المستفيدة، حيث عرف عدد مهم من الجماعات المصنفة سنة 2016 ضمن الأولية 1، 2، 3 وهي الجماعات الترابية اللي معزولة واللي كتفتقر للخدمات الاجتماعية والأساسية وتحتاج إلى استثمارات مهمة لسد الخصاص في أكثر من قطاع، تحسنا.. هاذ 1، 2،

3 عرفو تحسن في وضعيتهم المجالية، حيث مكنت المشاريع المنجزة من إدراج تقريبا 120 جماعة كانت ضمن هذه الفئة سنة 2017، "1، 2، 3"، داخل الجماعات ودازت للجماعات المصنفة اللي هي أحسن ضمن الأولوية اللي هي 4 و5 و6، أي الجماعات التي تتوفر على حد أدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية حسب مؤشر الولوجية إلى الخدمات الاجتماعية.

هنا للتوضيح، ملي انطلق البرنامج صنفنا الجماعات المستهدفة كلها حسب واحد المؤشر اللي هو (l'accessibilité)، يعني الولوجية للخدمات والخدمات الأساسية، وقسمناه لـ6 ديال الدرجات، بحيث أن الدرجة 1 هي الأسوأ والدرجة 6 هي (le full) هي (le maximum) اللي يمكن يكون بالنسبة لقياس الخدمات الاجتماعية.

وبذلك، في نفس السياق انتقلت 224 جماعة مصنفة ضمن الأولوية 1، 2، 3 سنة 2016 إلى فئة الأولوية 5 و6 سنة 2021، ما يرفع تعداد هاذ الفئة إلى 726 جماعة عوض 502 سنة 2016، أي ارتفاع عدد الجماعات التي تتوفر على مجمل الخدمات الأساسية طلعت تقريبا بـ44%، وهذا مؤشر جد إيجابي ومؤشر كبير.

وحسب القطاعات، مكن البرنامج من تحسين الولوجية إلى المجالات القروية والخدمات المحدثة، مثلا بالنسبة للطرق والمسالك، عرف تصنيف الجماعات ذات الولوج الجيدة، هاذوك 5 و6، تعزيز هذه الفئة جاو عندهم الآخرين طلعو ملي كانو 1، 2، 3 أو 4 طلعو عندهم تقريبا بـ18%، حيث ارتفع عدد الجماعات ذات الولوجية الجديدة من 817، في 2016 إلى 967 خلال 2021.

بالنسبة للتعليم، عرف تصنيف الجماعات حسب المؤشر ديال الولوجية إلى البنية التحتية التعليمية تعزيز الفئة ديال الجماعات 5 و6 بـ10%، حيث ارتفع عدد الجماعات بهذه الفئة من 699 جماعة اللي كانت في 2016 ولت 734 اللي هي توجد في الفئة 5 و6، كما تم تعزيز عدد الجماعات لذات الفئة بـ10% حسب مؤشر جودة البنية التحتية التعليمية، حيث ارتفع عدد الجماعات بهذه الفئة من 347 إلى 381.

أما بالنسبة للصحة، عرف تصنيف الجماعات حسب الولوج إلى البنية التحتية الصحية تعزيز فئات الجماعات ديال 5 و6 بـ13%، حيث ارتفع عدد الجماعات بهذه الفئة، داز من 640 إلى 725، كما تم تعزيز عدد الجماعات لذات الفئة، هاذي 5 و6 بـ68% حسب مؤشر جودة البنية التحتية الصحية، حيث ارتفع عدد الجماعات بهذه الفئة من 425 في 2016 إلى 714 (communes) خلال 2021.

أما بالنسبة الماء الشروب، ارتفع عدد الجماعات بالفئة 5 و6 حسب مؤشر الربط بالماء من 791 إلى 907 ديال (les communes) سنة 2021، يعني بـ15% تقريبا ديال الزيادة، والربط الكهربائي كذلك عدد الجماعات اللي ولت في الفئة 6 اللي هي (le maximum) دازت من 816 سنة 2016 إلى 1209 جماعة سنة 2021، أي بزيادة ديال 48%، وهذه هي النتائج حقيقة جد مهمة ديال الكهرباء أو لا ديال الماء أو لا ديال الولوج ديال التعليم ولا الولوج ديال الصحة ولا الطرق كذلك.

هذا، وقد لعب تحسين الولوجية عبر إنشاء المسالك وبناء الطرق القروية دورا مهما في تقليص مدة الولوج إلى الخدمات والمؤسسات التعليمية، فضلا عن فك العزلة عن المدارات الفلاحية والمواقع السياحية، فقد تم تعزيز هذا الاستنتاج بشهادات مستقاة من الساكنة القروية ومن خلال النتائج الأولية لدراسة التقييم النصف المرحلي، حيث بين استقصاء الآثار الإيجابية لهذه المشاريع في تنويع وخلق الأنشطة الاقتصادية أن 27% من المستفيدين من إنشاء المسالك وبناء الطرق القروية مكنتهم هذه المشاريع من تنمية أنشطة اقتصادية غير فلاحية، يعني ما بقاوش تيديرو غير الفلاحة انفتحو ملي وصلتهم الطريق وصلتهم (les pistes)، وصلهم (les services minimums) ولاو تيديرو أنشطة اقتصادية أخرى من غير الفلاحة.

وقد امتد تأثير ووقع الاستثمارات في قطاع الطرق ليشمل ساكنة المناطق الحضرية، إثر إنجاز مشاريع بناء وصيانة الطرق المصنفة التي تخدم كافة الساكنة القروية والحضرية، ومن المرتقب أن تساهم مشاريع الطرق والمسالك المنجزة من الرفع في نسبة الولوجية بهاذ (les communes) اللي كان عليهم الاشتغال في هذا البرنامج، يعني الرفع من نسبة الولوجية في العالم القروي إلى 90% بحلول سنة 2023، وهذا حتى هو رقم جد إيجابي اللي تيبن النجاح ديال هذا البرنامج.

كما أدى إنشاء وتأهيل البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية والصحية إلى تحسين فرص الولوج إليها وتجويد الخدمات لمصالحها، كما ستساهم مشاريع بناء المؤسسات التعليمية والداخليات ومراكز الإيواء والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي في تحسين مؤشرات التمدرس القروي، خصوصا ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات القرويات، وفي هذا الصدد أظهرت النتائج الأولية لدراسة التقييم النصف المرحلي.. لأن دبا عملو هاذ الشي كله النتائج جات من واحد الدراسة اللي تعملت (à mi-chemin)، في نص الطريق، أن نسبة تمدرس الفتيات أصبحت تصل في هذه المناطق إلى 60% في هذه المناطق المستهدفة، أي بزيادة 15% مقارنة مع 2017، كما خلصت كذلك إلى أن المدة اللازمة للتلاميذ للوصول إلى المؤسسات التعليمية قد تقلصت بنسبة 16% بالمناطق المستهدفة، وعبرت 75% من الساكنة المستفيدة من هذه البرامج اللي كانو هذه السنوات كلهم واللي البرنامج اللي هو برنامج ملكي بامتياز عن تحسن ملموس في ظروف التمدرس، نتيجة للمشاريع المنجزة، خاصة الطرق والربط بشبكتي الماء والكهرباء.

أما بخصوص قطاع الصحة، خلصت النتائج الأولية لدراسة التقييم النصف مرحلي أن مشاريع بناء المؤسسات الصحية وعمليات اقتناء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة ساهمت بشكل كبير في تحسين الولوج وجودة الخدمات الصحية بنسبة 98%.

ومن أبرز المؤشرات التي أظهرها التقييم النصف المرحلي في هذا الصدد، هو تسجيل انخفاض مهم في نسبة وفيات المواليد الجدد عند الولادة بنسبة 59% في هذه المناطق اللي كان فيها البرنامج، كما مكنت مشاريع الربط بالماء الصالح للشرب من التقليص على التوالي من المسافة والمدة الزمنية اللازمة للتزود بالماء بنسبة 81% و82% حسب النتائج الأولية لدراسة التقييم، بالإضافة إلى تحسن ملموس في جودة مياه الشرب بنسبة 95% على مستوى الربط الفردي و65% على مستوى النافورات.

كما تجدر الإشارة أن المشاريع المنجزة مكنت من خلق أزيد من 103 مليون يوم عمل و234 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلا شك، ستساهم هته النتائج المحققة والدروس المستخلصة كذلك، إضافة إلى التوجيهات التي ستنبثق عن اللجنة البين وزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية في إغناء قاعدة التفكير التي ستعتمدها الحكومة مستقبلا، من أجل بلورة المرحلة الثانية للبرنامج بعد الموافقة المولوية السامية، وذلك لتعزيز المزيد من مكتسبات التنمية القروية وتجاوز مواطن النقص والقصور التي تم تسجيلها بناء على تقارير التقييم، لاسيما في مجال التقائية السياسات العمومية ونجاعتها.

ومن هذا المنظور المتكامل، فتنمية العالم القروي ليست إقامة مدرسة هنا ومستوصف هناك، وكلها بعيدة عن الطريق أو مسالك صالحة في تدخلات قطاعية متفرقة، إن التنمية القروية سياسة عمومية متكاملة تتطلب تنسيقا والتقائية بين كافة المتدخلين الحكوميين والمنتخبين الترابيين والمجتمع المدني، بناء على تصورات ومقاربات فاعلة متعددة البعاد والمداخل، ودون شك فإن خيار الحكومة اعتماد سلطة حكومية مكلفة بتتبع التقائية وتقييم السياسات العمومية ضمن هندستها سيساعد - لا محالة - في تحقيق نجاعة السياسة العمومية الموجهة لتنمية العالم القروي والتنسيق والتقارب بين البرامج القطاعية على أفضل وجه.

إن المنظور الجديد للسياسة الحكومية الموجهة لتنمية العالم القروي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية لا يمكن أن يتم خارج مقاربة شمولية ومبدعة، تأخذ بعين الاعتبار التحديات، كاين فك العزلة عن المناطق النائية والجبلية من خلال بناء الطرق والمسالك والمعابر بغية تحسين مستوى العيش ديال الساكنة، كاين تحسين وتعميم ولوج الساكنة القروية إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء، مياه الشرب، التعليم، الصحة، خلق كذلك الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع القدرة الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية التي ينبغي أن تؤدي إلى تحسن عام في الدخل وظروف عيش الساكنة، وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المجالات.

تأسيسا على ذلك، تضمن البرنامج الحكومي في إطار الخطوط العريضة المتعلقة بتنمية العالم القروي ضمان حسن تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر" التي أطلقها جلالة الملك يوم 13 فبراير 2020، والجدير بالذكر أن استراتيجية "الجيل الأخضر" كتعتمد على ركيزتين: تتجلى الأولى في إعطاء الأولوية للعنصر البشري والثانية بمواصلة دينامية التنمية الفلاحية، وكتهدف هاذ الاستراتيجية كما أرادها صاحب الجلالة، نصره الله، إلى:

- إدخال حوالي 400 ألف أسرة إلى الطبقة الوسطى، وهو ما سيتيح تثبيت مداخيل 690 ألف أسرة؛

- خلق جيل جديد من المقاولين الفلاحين الشباب، بفضل تعبئة مليون هكتار من الأراضي الجماعية لإنجاز مشاريع استثمارية في المجال؛

- تقليص الفجوة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي؛

- وتعميم التأمين لمساحة تناهز 2.5 مليون هكتار؛

- ومنح تحفيزات للمقاولين الفلاحين الشباب من أجل إحداث مقاولاتهم واستغلالها وضمان التعاقب في الأجيال لمواصلة تطوير القطاع الفلاحي؛

- وتمكين 180 ألف فلاح من الذين يرغبون في نقل استغلالية الأراضي للشباب من التقاعد، إذا هم رغبوا في تفويت أراضيهم أو تأجيرها؛

- منح مساعدات لإحداث مقاولات في مجال الخدمات الفلاحية ومواكبة المقاولات الفلاحية الناشئة؛

- تكوين 150 ألف شاب فلاحي لمساعدتهم على تحويل المنتوجات الفلاحية والتطوير ديال السلاسل ذات القيمة المضافة العالية وخلق 350 ألف منصب شغل جديد مباشر في العالم القروي.

حضرات السيدات والسادة المستشارون،

في سياق متصل، لابد أن أذكركم، ومن خلالكم الرأي العام، وخصوصا بالعالم القروي، بأن الحكومة في إطار أولوياتها الخاصة بتنزيل كل مقتضيات الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، فقد عملت على إصدار المرسوم المتعلق بتعميم التغطية الصحية للفلاحين، كما وافق المجلس الحكومي على القانون المتعلق بالسجل الوطني الفلاحي ومرسوم متمم لتنظيم وزارة الفلاحة، يدمج بها تدبير الحماية الاجتماعية للفلاحين ضمن اختصاصاتها.

ومن شأن هذا النص، الذي أتمنى أن البرلمان سيتعاطى معه إيجابيا، أن يفتح المجال أمام أزيد من 1.6 مليون فلاح مع ذوي حقوقهم

للاستفادة من التغطية الصحية، انطلاقا من السنة القادمة.

وقد تم إلى حدود الآن، وبفضل تجند مختلف مصالح الحكومة المعنية، وخصوصا مصالح وزارة الفلاحة - والسيد الوزير حاضر معنا - تحديد تقريبا (enregistré) اللي باين دبا 857 ألف مستفيد من الفلاحين، خصوصا من الصغار والمتوسطين، اللي هم بانو زعما غادي نقدرو نمشيو عندهم باش يتقيدو، إن شاء الله، في هاذ الشي ديال (la protection sociale).

وترسيخا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة القروية، في ظل النموذج التنموي، فإن الحكومة عازمة من خلال سياسات مندمجة على تعزيز الإدماج الفعال للمرأة القروية في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، من خلال الرافعات الإستراتيجية التي تروم تقليص الفوارق المجالية منها وبين شقيقتها في المجال الحضري، من خلال تعزيز محاربة الأمية في صفوف النساء، بغض النظر عن سنهم، وخاصة في الوسط القروي وتعزيز آلية إدماج المرأة القروية في السياسات العمومية، لاسيما فيما يتعلق بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تطوير برنامج "مغرب التمكين"، من أجل مزيد من تعزيز الإدماج الاجتماعي والاستدامة للنساء القرويات، فلم يعد مسموحا أن ترتبط صورة المرأة القروية بالأمية وزواج القاصرات والحرمان من حقوقها في التعليم والصحة والعيش وسط التهميش والإقصاء والعمل الشاق في السهول والجبال وبين الحقول ومشاغل البيت وتربية الأبناء؛ لقد آن لهذا الوضع أن ينتهي من خلال نهج سياسات عمومية قادرة على إدماج المرأة القروية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتجعلها عنصرا فاعلا في صناعة القرار الترابي.

حضرات المستشارات والمستشارون،

لا يمكن الحديث عن اندماج السياسات العمومية في مجال العالم القروي كعنصر أساسي لا مناص منه في مختلف المشاريع والقرارات والعمليات التنموية الالتقائية دون تفعيل دور الجهة، فالجهة اليوم تتحلى بمركز الصدارة الدستورية على مستوى الجماعات الترابية، وهي إحدى الدعامات المجالية لضمان نجاعة السياسات العمومية على المستوى الترابي، خاصة مع الاختصاصات المهمة اللي كتحظى بها الجهات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في العالم القروي.

وفي هذا الإطار، تتمحور.. (d'ailleur) في هذاك البرنامج ديال الفوارق الاجتماعية، لعبت الجهات واحد الدور كبير حتى هوما دارو واحد (le budget) تقريبا ديال 40% ديال المنظومة كلها.

وفي هاذ الإطار تتمحور المقاربة الجديدة لتنمية العالم القروي حول التعاقد بين الدولة والجهات، بين المركز واللاتمركز وكذلك على الشراكة المتعددة لفاعلين عموميين أو خواص، عبر ابتداع أنماط مبتكرة، صياغة أساليب فاعلة في حقل التنمية القروية وتقليص الفوارق الجهوية.

وستشكل المرحلة الثانية، إن شاء الله، من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي، فرصة مواتية لإنجاز مشاريع تنموية ملائمة لفائدة العالم القروي، من خلال برامج أفقية مشتركة بين القطاعات الحكومية، تستجيب لمعايير الالتقائية والنجاعة والفعالية، مما سيؤدي إلى التحسن التدريجي للظروف المعيشية للساكنة القروية، وبالتالي تقسيم مؤشرات التنمية البشرية لديها.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أفسح المجال لمداخلات الفرق والمجموعات والأعضاء غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل للمنصة.

المستشار السيد محمد حنين:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، السيد رئيس الحكومة، لابد أن نسجل أن حضوركم اليوم لهذا المجلس، وبرفقتكم هذا العدد المهم والوازن من الوزراء، مؤشر حقيقي على احترام حكومتكم للمؤسسة التشريعية، وهو ما يبعث على الاطمئنان على آفاق العلاقات الدستورية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا باهتمام بالغ إلى جوابكم، وبكل موضوعية لمسنا فيه الصدق والصراحة، وهو ما يحقق الغاية التي توخاها دستور 2011 من إقرار المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة حول قضايا ترتبط بالسياسة العامة.

جوابكم اليوم جعلنا نستمع إلى خطاب واضح ومتميز ومرقم، وهو ما أبعدنا عن لغة الخشب والشعبوية التي ميزت مع الأسف هذه الجلسات في الفترات السابقة.

اختيارنا، السيد رئيس الحكومة، لهذا السؤال في أول جلسة لمساءلتكم خلال هذه الولاية يستند، من جهة، إلى الأهمية الإستراتيجية لمخطط "الجيل الأخضر" ولما ينطوي عليه من رهانات تنموية اقتصادية واجتماعية، ومن جهة أخرى إلى أننا كنا في حاجة ماسة لمعرفة رؤية

الحكومة المتعلقة بأجرأة المخطط ومواجهة إكراهات تنزيله.

وبعدما استمعنا إلى جوابكم، تأكد لدينا أنكم عازمون على تنفيذ مخطط "الجيل الأخضر" وتنمية العالم القروي بالسرعة اللازمة والحرص على تحقيق كل الأهداف المحددة له.

عزم حكومتكم هذا يجعلنا مطمئنين على مآل تنمية العالم القروي، سيما بعدما حسمكم غير المشروط في جوابكم على هذا الهدف الاستراتيجي، ونحن مطمئنون كذلك للنتائج المنتظرة في مخطط "الجيل الأخضر" وآثارها الإيجابية على تنمية العالم القروي وعلى العدالة المجالية.

مصدر اطمئنانا، السيد رئيس الحكومة، يستند من جهة أولى إلى كون هذا المخطط يستلهم أهدافه من التوجهات الملكية السامية بشأن الاستراتيجية الفلاحية الجديدة، ومن جهة ثانية إلى كون حكومتكم اختارت في برنامجها الحكومي الاستناد على مخطط "الجيل الأخضر" كرافعة للارتقاء بتنمية العالم القروي، وهو ما يثبت الإرادة السياسية الداعمة لهذا المخطط، ويوفر له ضمانات التنفيذ وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، من جهة ثالثة، تجعلنا الحصيلة الإيجابية لـ "مخطط المغرب الأخضر" الذي كنتم المشرف الرئيسي على تنفيذه بصفتكم وزيرا للفلاحة آنذاك، تجعلنا اليوم متفائلين بكسب رهانات مخطط "الجيل الأخضر".

ليس هذا من باب المبالغة ولا من باب الغلو، ولكن التحلي بالموضوعية يفرض علينا الإقرار بأن نتائج مخطط "المغرب الأخضر" قد فاقت كل التوقعات، ولا بد من التذكير هنا أنه في سنة 2008 عند الإعلان عن هذا المخطط كان يبدو ذلك بمثابة حلم، كثيرون عبروا آنذاك عن تشكيكهم في قابلية هذا المخطط للإنجاز، وكثيرون وجهوا انتقادات لاذعة إلى هذا المخطط.

لكن، اليوم تؤكد الحصيلة أن الاختيار كان اختيارا استراتيجيا ناجحا بكل المقاييس وعلى كافة المستويات، ونحن استمعنا إلى الأرقام التي جاءت في جوابكم، السيد رئيس الحكومة، سواء على مستوى الناتج الداخلي الخام الفلاحي أو ارتفاع الصادرات الفلاحية أو على مستوى ارتفاع حجم الاستثمارات أو مستوى التشغيل.

ولأن كانت هذه الحصيلة حقيقية وتعبر عن نفسها، فإنه لابد من التأكيد أنه بفضل "مخطط المغرب الأخضر" تمكن بلادنا من تحقيق الأمن الغذائي، من خلال توفير الاكتفاء الذاتي، والحمد لله، في عدد من المواد الغذائية، وقد عشنا فترة الحجر الصحي، ولا زلنا تحت وطأة الأزمة الصحية التي ندعو الله عزوجل أن يجنب بلادنا شرها، فإنه بالرغم من تداعيات الجائحة على كافة القطاعات، فإن القطاع الفلاحي أثبت بكل المقاييس مناعته وقدرته الهائلة على توفير كل المواد الغذائية وبوفرة كثيرة عن الطلب، وهو الهدف الذي عجزت عن تحقيقه عدد من البلدان.

ولإن كانت هذه النتائج حقيقية ولا ينكرها إلا جاحد، فإننا نسجل أهمية التحولات التي عرفتها العديد من المناطق الفلاحية بفضل "مخطط المغرب الأخضر"، سواء على مستوى العصرنة أو مستوى التحديث أو على مستوى التجهيزات، هذه التحولات التي ساهمت في تغيير معالم القطاع الفلاحي على مستويات مختلفة تستحق التقدير والتنويه بالجهود المبذولة من أجل هندسة "مخطط المغرب الأخضر" وتوفير كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف المتوخاة منه.

لكن، ونحن نتطلع، السيد رئيس الحكومة، إلى مخطط جديد، لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات، موازاة مع النتائج المرضية للمخطط الأخضر، منها أنه تم الحفاظ على نفس الآليات التقليدية للتسويق، كذلك نسجل ضعف دعامات التصنيع الفلاحي وضعف البرامج المواكبة لإدماج الشباب القروي في اهتمامات "مخطط المغرب الأخضر"، وعلى العموم ضعف الأثر على ساكنة العالم القروي، إذ بقيت المفارقة قائمة ما بين تطور القطاع الفلاحي وتحديثه وارتفاع مردوديته وبين استمرار مستويات الفقر والهشاشة بعدد من المناطق القروية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسجل بارتياح كون "مخطط الجيل الأخضر"، باعتباره ثمرة لمكتسبات "مخطط المغرب الأخضر"، أنه يتضمن آليات مبتكرة لمعالجة النواقص الجانبية لتنفيذ "مخطط المغرب الأخضر"، من خلال أهداف دقيقة تجيب على انتظارات ساكنة العالم القروي في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، تبقى لدينا بعض الملاحظات حول الارتقاء بهذه الأهداف إلى مستوى رهانات التنمية الحقيقية للعالم القروي.

وفي هذا الإطار نود، السيد رئيس الحكومة، ملاحظة ما يلي:

- فيما يتعلق بخلق جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى، نحن نطمح إلى رفع الرقم المحدد في 400 ألف إلى الضعف أو أكثر خلال مدة تنفيذ هذا المخطط، كما نقترح تحيين المعايير لتحديد فئات الطبقة الوسطى ونطمح، استنادا إلى الأهداف المحددة والإمكانيات المتاحة، إلى ارتفاع مبلغ الدخل المتوسط للتصنيف خلال السنوات الخمس المقبلة من 5500 درهم إلى مستويات كفيلة بالارتقاء بتصنيف فئات الطبقة الوسطى الفلاحية وتمكينها من ظروف العيش، لا تقل عن نظيرتها في المدن؛

- فيما يتعلق بالتشغيل في العالم القروي، فإنه بالنظر إلى تزايد العرض كل سنة ولاسيما في صفوف الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، فإننا نقترح إعطاء الأولوية لتشغيل هؤلاء بما يتطلب ذلك من تكوين تقني مؤهل للعمل في مجال الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية؛

- وفيما يتعلق بالتجميع، فإننا نثمن هذه الآلية لما تنطوي عليه من وسائل لتثمين المنتوج الفلاحي من خلال جيل جديد للتنظيمات السوسيو اقتصادية للفلاحين بما يكفل تجميع هؤلاء حول تنظيمات فلاحية فعالة، لكننا نأمل في مضاعفة الجهود لمواكبة الفلاح الصغير

عن قرب لتسهيل اندماجه في التنظيمات الجديدة بما يكفل محاربة الاحتكار والبحث عن آليات جديدة لتسويق منتوجه، وذلك من خلال الاسترشاد بالتوجيهات الملكية السامية والصارمة في هذا المجال، حيث سبق لصاحب الجلالة أن أكد أنه "**يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة فيما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء**"، انتهى النطق السامي لصاحب الجلالة.

وبالفعل، السيد رئيس الحكومة، المضاربات وتعدد الوسطاء تجعل الفلاح المنتج، لاسيما الصغير والمتوسط، رهينة في يد المحتكرين والمضاربين، وغالبا ما يضطر المنتج إلى بيع منتوجاته بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج بكثير.

السيد رئيس الحكومة،

ندرك في فريق التجمع الوطني للأحرار الأهمية الإستراتيجية لـ "مخطط الجيل الأخضر" وللأوراش المتعلقة بتنمية العالم القروي، ونؤمن بفاعلية الآليات التي يرتكز عليها هاذ المخطط وبأهمية الأهداف التي توخاها، لكن في نفس الوقت نعتبر أنه مخطط دقيق في بنائه ومتشعب في غاياته ورهاناته، مما يجعل تنفيذه بدون شك، يواجه تحديات مختلفة، تتطلب مقاربات جديدة للتغلب عليها.

فلابد، من جهة أولى، من مراعاة الخصوصيات الجغرافية والمناخية لكل جهة من الجهات، ومن جهة ثانية لابد من العمل على تغيير الذهنيات، يعني تغيير الثقافة لدى الفئات المستهدفة وتحفيزها على الانخراط الإيجابي في المخطط وترسيخ إيمانها بأهدافه، ومن جهة ثالثة يتطلب كسب رهانات مخطط "الجيل الأخضر" تعبئة الجهود لمواجهة التحدي المتعلق بإكراهات التقائية البرامج المرتبطة بثقافة الاشتغال، كل قطاع يشتغل بمفرده ومنفصل عن القطاعات الأخرى.

وقد أكدتم في جوابكم، السيد الرئيس، أن تنمية العالم القروي تهم أو هي سياسة عمومية متكاملة، وهذا الجواب يجعلنا نطمئن على تصور الحكومة للتعامل مع العالم القروي، وبالفعل فإنكم وضعتم الأصبع على مكامن الخلل في التعامل مع العالم القروي، فالتنمية القروية تتطلب اليوم انخراط جميع القطاعات في أوراش التنمية، تنمية العالم القروي أو في الأوراش المرتبطة بهذه التنمية أو المكملة لها، سيما وأن العالم القروي ظل في الفترات السابقة مستبعدا من اهتمامات عدد من القطاعات الوزارية أو أنها كانت تتعامل معه بكيفية أو بنفس المنهجية التي تتعامل بها مع الوسط الحضري.

أعطيكم مثال، السيد الرئيس، مشكل عويص جدا فيما يتعلق بالتعمير، نفس المنهجية التي يتم بها تدبير التعمير في الحواضر يتم بها التعامل في العالم القروي، اليوم ربما حان الوقت لكي نلتفت إلى هذا الإشكال من أجل حل هذا العائق من أجل ضمان الاستقرار الفعلي والحقيقي للساكنة القروية.

السيد رئيس الحكومة،

في الوقت الذي نثمن فيه جميع مجهوداتكم الرامية إلى كسب رهانات تنمية العالم القروي وتحقيق العدالة المجالية خلال العشرية المقبلة، فإننا على يقين تام أنه بفضل الإرادة السياسة القوية، واعتبارا للخبرة وتراكم التجارب فيما يتعلق بتنفيذ الأوراش الإستراتيجية الكبرى، وبفضل حكمة حكومتكم وتبصرها وإرادتها الصادقة، أن بلادنا ستتمكن، إن شاء الله، من كسب رهانات تنمية العالم القروي على أسس قوية، وهذا بطبيعة الحال سيؤدي بنا إلى تنمية قروية مستدامة وعدالة مجالية منصفة.

وفقنا الله لما فيه الخير والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد الحبيب بن الطالب:</u>

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

تحية للجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بداية، اسمحوا لي أن أثمن عاليا تفاعلكم الإيجابي مع اختيار مناقشة هذا الموضوع الهام ضمن أول جلسة شهرية للمساءلة، وتشكل بالنسبة لنا هذه المحطة الدستورية استمرارا للقاءاتنا التواصلية خلال تنزيل "مخطط المغرب الأخضر"، هذه الإستراتيجية اللي أكدت عملية التقييم اللي باشرتها وزارة الفلاحة مع المهنيين وجميع الوزارات المعنية، أكدت على حصيلتها الإيجابية بالأرقام وبالملموس.

كما أن هذه الحصيلة الإيجابية كانت موضوع اختبار ميداني خلال الأزمة الصحية اللي عرفت بلادنا وما يواكبها من إغلاق شامل وصارم للحدود، حيث أسواقنا الوطنية كانت مملوءة عن آخرها بمختلف المنتوجات الفلاحية بشكل كافي منتظم وبأثمنة جد مناسبة، والشكر هنا واجب للأسرة الفلاحية قاطبة التي رغم الجفاف ورغم الوباء أبانت عن حس وطني عال وتعبئة شاملة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نلتقي اليوم مجددا كمؤسستين دستوريتين، وفي رهان جديد مثقل بانتظارات وتحديات اجتماعية واقتصادية ومجتمعية مجالية وبيئية

لقطاع استراتيجي بالنسبة لبلادنا، ودعامة للاقتصاد الوطني، قاطرة للتنمية، رافعة أساسية لضمان عيش واستقرار الساكنة القروية، وهو اليوم موضوع استراتيجية "الجيل الأخضر"، هاذ الاستراتيجية التي تمت بلورتها في إطار رؤية ملكية سديدة بخصوص القطاع الفلاحي، وكيف جاء في كلامكم، لتجاوز بعض التحديات التي أفرزتها عملية التقويم وكذلك لتثمين الحصيلة الإيجابية لـ "مخطط المغرب الأخضر"، ومن خلال ركيزتين أساسيتين:

- أولا، مواصلة دينامية التنمية الفلاحية؛

- ثانيا، العناية بالعنصر البشري، في أفق انبثاق وتقوية طبقة فلاحية وسطى قادرة على الاضطلاع بتوازنات سوسيو اقتصادية بالعالم القروي، وذلك من خلال خلق جيل جديد من المستثمرين الشباب المؤهلين، جيل جديد من التنظيمات المهنية المبتكرة، جيل جديد من الاستثمارات تخص أساسا سافلة الإنتاج لتسريع وتيرة التثمين، جيل جديد من مشاريع التجميع لتجاوز الإشكاليات المرتبطة بمشاكل التسويق.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بلادنا اليوم، ولله الحمد، كتوفر على مؤهلات قوية كفيلة بخلق دينامية جديدة في القطاع الفلاحي:

- أولا، نموذج تنموي جديد متوافق حوله؛

- ثانيا، استراتيجية فلاحية جديدة واعدة: "الجيل الأخضر 2020-2030"؛

- ثالثا، حجم مهم من الاستثمارات المنجزة في إطار "مخطط المغرب الأخضر"، حيث تجاوزت مساهمة القطاع الخاص 70 مليار ديال الدرهم، 7 مليار ديال الدولار؛

- أسرة فلاحية فعالة، مواطنة، مؤهلة: وبهاذ المناسبة فإننا نثمن عاليا مجهوداتكم لمقاربة تنزيل المبادرة الملكية بخصوص تعميم الحماية الاجتماعية بالقطاع الفلاحي؛

- مواكبة مالية للمشاريع مضمونة من طرف مؤسسة بنكية مختصة رفيقة تقليدية وتاريخية للقطاع الفلاحي، مؤسسة "مجموعة القرض الفلاحي بالمغرب"، واللي تتشكل المؤسسة الأكثر ولوجا والأكثر تفهما لواقع وخصوصية هاذ القطاع؛

- مواكبة تأمينية ضد المخاطر موكولة لمؤسسة تأمينية رائدة في قطاع التأمين (la MAMDA[1]) واللي، كيف جا في كلامكم، غتشكل إحدى الدعامات الأساسية لتقوية الطبقة الوسطى من خلال تأمين 2.5 مليون هكتار؛

- حكومة جديدة ومنسجمة طموحة، يقودها رئيس حكومة دبر بحكمة وبكفاءة عالية تنزيل "مخطط المغرب الأخضر"؛

- حكومة تعي جيدا، أولا، خصوصية القطاع الفلاحي، خصوصا الانعكاسات السلبية للتغييرات المناخية، والتي هي اليوم في تفاقم مستمر، خصوصا الجفاف اللي أصبح ظاهرة بنيوية وما ترتب عنه من شح للموارد المائية التي أضحت تهدد ديمومة الأشجار المثمرة وديمومة واستدامة المشاريع المنجزة وتهدد أمننا الغذائي والمائي واقتصادنا الوطني، وهنا ندعو إلى الإسراع بتنفيذ البرنامج الوطني لتنمية مياه السقي والشرب 2020-2027 والإسراع بتحويل فائض مياه شمال المغرب نحو مناطق الندرة، وتعميم تحلية مياه البحر لتوفير مياه الشرب، وإتاحة المجال أمام السدود لتوفير مياه السقي.

الحكومة تعي أيضا حجم وطبيعة المرتبطين بالقطاع الفلاحي: 45% من المغاربة تعيش في البادية، أكثر من 86% منهم تتشكل الفلاحة مورد الدخل الوحيد، علما أن هذا القطاع يتضمن أكثر من 40% من القوى العاملة في بلادنا ويساهم بأكثر من 19% من الناتج الداخلي الخام.

الحكومة تعي كذلك الصعوبات ديال التسويق وديال التثمين وديال تنافسية الإنتاج الوطني، خصوصا مع اشتداد منافسة دول صاعدة كإسبانيا وتركيا ومصر اللي وفرت مياه السقي بانخفاض عملتها الصعبة وكذلك من دعم قوي وكبير إما بشكل مباشر أو على شكل تخفيض ضريبي.

وهنا ندعو.. تونس مثلا (l'aide agricole) 10%، تركيا 44% من إيرادات القطاع الفلاحي عبارة عن دعم، هنا ندعو إلى تفعيل مبدأ حياد الضريبة على القيمة المضافة من خلال إعفاء الاستثمارات الفلاحية والتجهيزات ومدخلات (la TVA[2]) التي تثقل كاهل الفلاحين بشكل غير منصف وغير عادل، وتحد من الاستثمار وتضعف تنافسية الإنتاج الوطني.

ثانيا، إقرار نسبة 0.25% من رقم المعاملات بالنسبة للمساهمة في الأدنى (la cotisation minimale)، لأن المقاولة الفلاحية تمتاز برقم معاملات كبير، ولكن مردودية أقل مقارنة مع قطاعات أخرى؛

ثالثا، إقرار رسم محلي يوازي الخدمات المقدمة للفلاحين بأسواق الجملة، لأن اقتطاع نسبة 7% من رقم المعاملات وبدون خدمات مقدمة، فإنها نسبة مرتفعة وغير مبررة مع تضريب القطاع الفلاحي ودخول "الجيل الأخضر" حيز التنفيذ؛

رابعا، الرفع من تنافسية الإنتاج الفلاحي من خلال الرفع من الدعم المخصص للصادرات، خصوصا واحنا تنشوفو الارتفاع غير المسبوق لتكاليف الإنتاج، تكاليف النقل واللوجستيك والتلفيف والتصنيع إلى غير ذلك، وإقرار تعامل تجاري مقنن باتفاقيات للتبادل الحر مع السوق الإفريقي اللي غادي تشكل، إن شاء الله، سوق واعدة وغادي تمكننا من

[1] **M**utuelle **A**gricole **M**arocaine **D'A**ssurances

[2] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée

تثمين فائض الإنتاج الذي يعاني منه أصلا صغار الفلاحين.

كذلك، معالجة إشكالية الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية الخاضعة لوصاية القطاعات الحكومية وجعل هذاك العقار عقار محفز للاستثمارات المنتجة المدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بلادنا قادرة، بإذن الله، وتحت الرعاية ديال جلالة الملك، ومن خلال حكومتكم الطموحة، باش تكسب الرهان وتخلق ثورة فلاحية جديدة، انطلاقا من الحصيلة الإيجابية لـ "مخطط المغرب الأخضر"، اللي غادي تشكل واحد الدعم قوي لعملنا، وغيرة على هذا القطاع، أنتم كحكومة ونحن كبرلمان، لأن مواقفنا نابعة من روح وطنية صادقة ومؤطرة بتعليمات ملكية سامية وبقناعات سياسية ومهنية، هدفنا العمل الجاد والمسؤول الدائم والمتواصل لتحقيق وتجسيد طموحات الساكنة القربة، الشباب القروي، الفتاة القروية وفلاحي المملكة في كل مكان في المناطق الجبلية، في السهول، في الهضاب، بالواحات وكذلك بالمناطق الهشة داخل المغرب العميق، كل هذه المجهودات ستحد، إن شاء الله، من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي، ومن خلاله حزب الاستقلال، من موقعه اليوم كأحد أعمدة العمل الحكومي والأغلبية الحكومية، لمناقشة موضوع التنمية القروية بين قساوة وظلم التفاوتات المجالية وطموح "الجيل الأخضر" المخفور طبعا بإرادة ملكية قوية، ويحظى بعناية خاصة من قبل سيدنا، الله ينصرو، وبرغبة حكومية جادة وصادقة في إنجاحه في أدق تفاصيله.

ولاشك أن هاذ الموضوع هو عزيز على قلب السيد رئيس الحكومة المحترم، وأرى أن بسطه للنقاش لا يمكن إلا أن يجعل أطياف القادم تنبعث من كل ركن، وهذا طبيعي بالنظر للسنوات الطوال اللي قضاها السيد الرئيس الحكومة على رأس هذا القطاع، وكذلك تأسيسا - وهذا هو الأهم - على المجهودات المبذولة وعلى المنجزات التي تحققت والتي غيرت جزءا كبيرا من واقع القطاع الفلاحي المغربي، وأملنا، والسادة الوزراء حاضرين اليوم، أن تستنسخ الجوانب الإيجابية لهاذ التجربة وتسحب على باقي القطاعات والبرامج اللي تتسهرو على ضمان التقائيتها وعلى حسن تنزيلها.

السيد الرئيس المحترم،

أنا عندي ملاحظة غادي نقتسمها مع زميلي السي حنين وهو أنه بمسح بصري سريع لهذه القبة، نرى السيدات والسادة الوزراء ملتفين حول السيد رئيس الحكومة المحترم، وهذا دليل على الرغبة في قدح زناد العمل المشترك وتقوية العرى ديالو وتعزيز وتتميم الجسور الممتدة بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، عكسا لما عشناه في تجارب سابقة، واللي في تقديري العلاقة بين الحكومة والبرلمان كانت ضحية واحد الخلط تحكمي لا يخلو من سوء فهم، العلاقة كانت باردة برودة سيبيريا، لا تقاس بمحرار.

اليوم كذلك حضور القيادة السياسية لأحزاب التحالف دليل على الانسجام الحاصل، وهذا هو الشرط المؤسس للحمة وللنجاح.

عندي ملاحظة كذلك، السيد الرئيس المحترم، على العرض ديالكم أو على الخطاب الذي ينتجه العرض عن نفسه، هو أنكم أثبتم اليوم بأنكم تجاوزتم مرحلة إنتاج الفهم إلى إنتاج المضامين، والإسقاط الزمني والمجالي لهذه المضامين، لأنه في السابق كان يقال لنا داخل هذه القبة وبلقلقة لسان بأن الحكومة لازالت تستمع وتنصت وتستقي الآراء والأفكار حتى تكتمل عندها الصورة، فكنا كمتتبعي واحد المسرحية ما عقلتش على البطل ديالها تنظن اسمه (Godot)، جمهور المسرحية ظل ينتظر هذا البطل طوال ساعات العرض وانتهت المسرحية دون أن يظهر هذا البطل، وانتهت مدة الانتداب الحكومي ولم نرلوعود الحكومة السابقة بارقا، وظلت الثقة هي الحلقة المفقودة، هاذ الثقة التي ينبغي تعزيزها اليوم لإنجاح مرامي الاختيارات الإستراتيجية الكبرى لسيدنا ولبلادنا.

تندويو على النموذج التنموي الجديد، تندويو على التغطية وباقي الاختيارات وباقي المبادرات الكبرى، اللي تشكل اليوم واحد العلامة فارقة في المسار الإصلاحي، اللي باشرته بلادنا هاذي 21 أو 22 سنة.

في المضمون، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنا لن أعود على بدء، أرقامكم تتحدث عن نفسها أو لسنا بحاجة إلى عدسة مكبرة لقراءتها، أنا إلى اسمحتولي غادي ناقش معكم فلسفة وأبعاد التنمية القروية من منطلق دستوري، من منطلق إنساني، من منطلق اقتصادي واجتماعي، كلشي كيعرف بأن هاذ مصطلح التنمية هو مصطلح خفيف على اللسان ثقيل في الميزان، خصوصا إذا ما تم تداوله في إطار إدماج لفظي تيقارنو بالقرية والعالم القروي.

تنعرفو بأن التنمية كمصطلح وردت 23 مرة في دستور فاتح يوليوز

2011 مقابل ورود نفس المصطلح مرة واحدة في دستور 1996، معنى هذا أننا اليوم أمام مطلب دستوري، لم يكتف بالتلميح بل ارتأى التصريح ودعا إلى خلق مؤسسات دستورية تعنى بالتنمية وإلى نسج برامج وإستراتيجيات بمعالم طريق واضحة تعنى كذلك بالتنمية، و"الجيل الأخضر" من هذه الاستراتيجيات، لأنه وبصدق اليوم كرس ولا طرح واحد التحول عميق في رؤيتنا ورؤية المغرب للتنمية القروية، بالانتقال والتركيز الحصري على الإنتاج إلى التركيز على أنسنة التنمية القروية، على بناء الرأسمال البشري، على تعزيز ودعم موارد الكسب والرزق، وكذلك على خلق سلاسل قيمة (des chaînes de valeur) مستدامة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية والتقلبات بالأسواق، وتأخذ كذلك بعين الاعتبار التأثيرات المرتبطة بانتشار هذه الأوبئة.

إذن، اليوم بكل صدق نحن أمام فرصة ثمينة لتطوير وظائف قروية جديدة كيتعدى نطاق تأثيرها الحدود المادية والحدود الإدارية للقرية، وخلق واحد النوع من علاقات الترابط بين هذه القرية وبين محيطها القريب والبعيد.

الوظائف المرتبطة بالإنتاج تجاوزناها لأنه بفضل "مخطط المغرب الأخضر" اليوم كاينة وفرة ديال الإنتاج وحققنا الاكتفاء الذاتي في عدد من المواد النباتية والحيوانية، اتسعت الرقعة المزروعة، تنوع المنتوج الفلاحي، ارتفعت المردودية، أدخل التحديث، رسمت المكننة، ولكن هذه العملية الإنتاجية لا يمكن أن يكون لها، معنى والمنتوج لا يمكن أن تكون له قيمة إذا ما ضاعفناش المجهودات ديالنا في التسويق.

منتجاتنا الفلاحية بالرغم من جودتها العالية تعاني من تقلبات الأسواق وتعاني من منافسة شرسة، والتجربة أثبتت أن الأسواق الدولية والعديد منها أصبح منفذا غير آمن، وبالتالي المطلوب منا اليوم والتجربة أثبتت بأن الأسواق الدولية أو العديد منها أصبح منفذا غير آمن، وبالتالي المطلوب منا اليوم أننا نحافظو على الاكتفاء الذاتي في كل ما وسعنا ذلك، نحافظو على الجودة لأنها مرادف المصداقية والوجه ديال المملكة، ونوعو الشركاء والزبناء في أفق خلق واحد الدينامية تصديرية كتجلب لنا العملة الصعبة، كتعزز الأصول الاحتياطية ديالنا وكتقلص من عجز الميزان التجاري ديال بلادنا.

إلى جانب التسويق، كاين عملية ضبط الإنتاج، وزارة الفلاحة مشكورة قدمت الدعم في عدد من المجالات لحل مشكلة التمويل ولتشجيع الإنتاج وتطويره إلى آخره، ولكن لا ينبغي أن يكون سخاء الحكومة في مجال الدعم مدعاة لبعض المستفيدين للإفراط في إنتاج أشياء قد تغرق الأسواق وكتفسد العملية الإنتاجية برمتها.

المشكل ديال الماء، هذا مشكل كبير الاقتصاد ديالو تشيد استهلاكه المحافظة على ديمومته كمادة حيوية هذا أمر صعب، وكان الله في عونكم وفي عون الأخ نزار بركة وزير التجهيز والماء، الندرة ديالو نعلم أنكم تحيطونها بقدر كبير من العناية واليقظة، لأن الأمر ما كيرتبطش فقط بالتنمية القروية، ما كيرتبطش فقط بالأمن الغذائي، ولكن كيرتبط بالأمن القومي لبلادنا، علينا إذا تفادي الزراعات المستهلكة بنهم للماء في مناطق العطش، الزراعات البديلة تكلمتو عليها، المغروسات الشجرية المثمرة اللي مردوديتها عالية، اللي عندها أثر طيب على البيئة والمقاومة لقساوة المناخ، كلشي هاذ الشي راكم واخذينو بعين الاعتبار.

السيد الرئيس المحترم،

استراتيجية "الجيل الأخضر" هي محصورة زمنيا بين 2020 و2030، استهلك من زمن الانتقال ما يقارب السنتين، المطلوب اليوم أن نسرع الوتيرة وإيقاع الأجرأة حتى نتدارك ما تسببت الجائحة العنيدة في إبطائه.

اليوم، دعم الدولة خاصو يستمر وكذلك دعم القرض الفلاحي، هذه المؤسسة المواطنة والوطنية التي أبلت البلاء الحسن لابد ما تدعموها باش تبقى مستمرة في أداء الأدوار ديالها، ثم تبسيط وتيسير المساطر بالنسبة للفلاحين الصغار، السيد الرئيس المحترم.

التغطية الاجتماعية، هذه ثورة اجتماعية حقيقية كيقودها سيدنا الله ينصرو وانتوما ساهرين على تنزيلها، خص العالم القروي يكون ليه حظ ونصيب منها، ولكن شريطة أنه يكون الدعم المباشر ديالكم، غادي ناخذ مثال ديال جهة الدار البيضاء- سطات تحصى فيها أكثر من 187 ألف أسرة قروية فضاؤها القروي يأوي أكثر من 187 ألف أسرة، 60% من هذه الأسر لا تملتك أكثر من 10 هكتارات، إذا سلمنا بأنه متوسط الأفراد داخل الأسرة هو 5 غادي يكون قسط الانخراط غادي يكون هو تقريبا واحد 2000 درهم. أرا، السيد رئيس الحكومة المحترم، 2000 درهم غادي يكون واحد البند ثقيل في الميزانية ديال هاذ الأسر وربما ما تقدرش تخلصها، لذا نطلب منكم رجاء من هذا المنبر أنكم تعتمدو الكيفية اللي اعتمدتموها في التأمين عن الجفاف، تحملتو واحد الجزء من القسط ديال التأمين ونجحت العملية، إلى انخرطتو فهاذ العملية وخففتو عليهم غادة تنجح العملية وغادة تنجح المبادرة المرتبطة بالتغطية الاجتماعية اللي كنراهنو عليها جميعا.

الجهات، السيد رئيس الحكومة المحترم، ومجالس الجهات فاعل مرجعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد ما نعاونوه ونمدو ليه الأيادي ديالنا باش يقوم بأدواره.

لم يعد في الوقت متسع، أنا التقطت بأنكم في آخر فقرة من التصريح الحكومي قلتم بأن هذه حكومة الأمل، احنا كلنا مؤمنين بأنها حكومة الأمل، وينبغي أن نعمل جميعا بجد ودأب حتى يركب الأمل إرادة هذه الأمة وتنعم بظلال ديمقراطية عتقة.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع جوابكم، يشرفني أن أساهم باسم الفريق الحركي لإبداء وجهة نظرنا بخصوص هذا الموضوع الهام في هذه الجلسة الأولى المخصصة لمساءلة السيد رئيس الحكومة، والتي تنعقد بعد 3 أشهر تقريبا على تشكيل الحكومة، وهو ما يجعلنا نؤكد على ضرورة الالتزام بأحكام الدستور والطابع الشهري لهذه المساءلة، حرصا على احترام حقوق البرلمان ومغرب المؤسسات.

وارتباطا بموضوع هذه الجلسة الذي يشكل إحدى الأولويات في مرجعية حزبنا منذ تأسيسه، نود أن نسجل بعض الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، من باب الواقعية التي تميز دائما مواقفنا، لا يمكننا إلا أن نثمن النتائج المحققة في إطار "مخطط المغرب الأخضر" والذي كان لحزبنا من موقع مسؤوليته الحكومية على هذا القطاع وقتئذ بصمات في التأسيس له، وبنفس الواقعية فإن هذه النتائج رغم طابعها الإيجابي تظل دون سقف الطموحات بالقياس مع حجم الإمكانيات المستثمرة في هذا القطاع والمقدرة بـ 104 مليار درهم، من ضمنها 40% من استثمارات الدولة، والدليل على ذلك هو بلورة "مخطط الجيل الأخضر" بتوجيهات سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بغية استدراك عجز المخطط السابق عن تأهيل العنصر البشري ودعم الفلاحة التضامنية وإنصاف الفلاحين الصغار وتوسيع قاعدة التشغيل وإدماج التنمية الفلاحية ضمن منظور إجمالي للتنمية المجالية للمناطق القروية والجبلية، وإبراز طبقة فلاحية متوسطة، وإرساء حكامة منصفة في تدبير إشكالية العقار.

ثانيا، تلكم، السيد رئيس الحكومة، ركائز المخطط الجديد المكمل وإن كان المنطق يفرض على الحكومة تقديم تقرير شامل أمام البرلمان حول نتائج "مخطط المغرب الأخضر" وحكامته، بغية تشخيص الواقع وصياغة البدائل، ونتمنى صادقين أن تتجاوب الحكومة مع هذا الطلب.

وفي نفس السياق، وإن نجدد تفاعلنا الإيجابي مع دعامات المخطط الجديد، فإننا نتطلع إلى تدابير سياسية عملية لرفع التحديات الآنية أمام القطاع الفلاحي جراء معالم الجفاف والتغيرات المناخية، وما ترتب عن ذلك من غلاء غير مسبوق في أسعار الأسمدة والأعلاف وندرة الحليب المرتقبة على بعد أسابيع قليلة من شهر رمضان، وحل مشكل التسويق والانعكاسات الناجمة عن جائحة كورونا ووقعها الممتدة، دون نسيان إشكالية الماء المزمنة.

ثالثا، كما تعلمون، السيد رئيس الحكومة المحترم، فلا يكفي التدبير المالي الضيق لمعالجة ملفات ذات حساسية سياسية واجتماعية ضمن رؤية استراتيجية يشكل التخطيط والتسريع إحدى مداخيلها الأساسية، فلكي يمكن تعبئة العقار بدعم المبادرات الاستثمارية للشباب وللجيل الجديد من التعاونيات والجمعيات والتنظيمات الفلاحية، دون مراجعة شمولية للتشريعات المتقادمة من قبيل القانون المنظم للأراضي السلالية 1919، وقانون الأملاك الغابوية 1917، وحل إشكالية الري الجائر وإيجاد مخرج قانوني لإشكالية التمويل والمديونية التي تؤرق كاهل الفلاحين عموما والصغار منهم خاصة.

وفي ذلك السياق نتطلع، السيد رئيس الحكومة، إلى الكشف عن التدابير المتخذة لتنزيل القانون 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات كبديل للمندوبية السامية، مع استحضار الآثار القانونية والمالية المترتبة عن عدم الإحداث الفعلي لهذه الوكالة إلى حد الآن، ونذكركم برفض وزارة المالية لمخرج قانوني قدمناه كفريق حركي، كتعديل خلال مناقشة مشروع القانون المالي بمجلسنا الموقر، ولكن المنطق العددي حال دون استيعاب محاضر هذا المأزق القانوني والمؤسساتي الذي يعرفه القطاع الغابوي اليوم.

رابعا، ولأن المناطق القروية والجبلية أمهات المدن، منها يأتي الخبز والحليب والماء، ومنها أيضا تأتي الهجرة الداخلية والخارجية، فإن إرساء دعائم الإنصاف المجالي والاجتماعي وليس فقط العدالة المجالية يعد صلب النموذج التنموي الجديد، ومدخل ذلك، السيد رئيس الحكومة، هو إحداث قطيعة مع المركزية في توجيه الاستثمارات العمومية، عبر اعتماد منطق التمييز الإيجابي للمجالات والجهات المحرومة من فرص النمو والتنمية منذ عقود وخلق نظام ضريبي مبني على أساس التمايز والمجالية ومجهود وفق مؤشرات التنمية البشرية والمجالية.

ومدخل ذلك أيضا هو رفع القطاعات الحكومية ليدها عن الاختصاصات الذاتية للجهات وتنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري الذي أعدته الحكومة السابقة، ومراجعة معايير توزيع الميزانيات على الجماعات الترابية، في أفق إرادة سياسية لدى الحكومة لتفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة.

وختاما، وبعمق وطني صادق، نتمنى لكم النجاح في مساركم الوطني النبيل، الذي نتقاسم معكم كل التضحيات والمبادرات الإيجابية التي يتطلبها.

وفقنا الله جميعا لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة

الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعا، ونحن ننصت لجواب السيد رئيس الحكومة، لا يمكن إنكار المجهود المبذول في مجال التنمية القروية، ونعتبر أنه "مخطط المغرب الأخضر" حقق عددا من الأهداف المهمة، وأساسا تغطية الحاجيات ديال بلادنا إبان الجائحة، بالإضافة إلى خلق قيمة مضافة في المجال الفلاحي وعصرنة الفلاحة في بلادنا وعدد من المكتسبات.

لكن هذا لا يعفينا من رصد مجموعة من الاختلالات اللي نتجت على هامش المخطط ديال "المغرب الأخضر"، أساسا شيوع العمل غير اللائق في القطاع الفلاحي، واللي الضحايا ديالو الأكثرية ديالهم نساء، أيضا عدم توحيد الحد الأدنى للأجور ما بين القطاع الفلاحي والعمل في القطاع الخاص، كذلك "مخطط المغرب الأخضر" زاد من تعميق الفوارق المجالية بين المناطق اللي يمكن نسميوها مناطق خصبة وباقي المناطق ديال بلادنا أساسا البوادي اللي كاينة في الجبال واللي تتعرف تضاريس وعرة وانحسار المساحات المزروعة فيها.

طبعا اليوم، ونحن ننصت إلى برنامج السيد رئيس الحكومة فيما يخص الجيل الأخضر، لابد أن ننوه الطموح ديال الخلق وتوسيع الطبقة الوسطى، لأنه نعتبر في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أنه الطبقة الوسطى هي صمام أمان الاستقرار وهي المحرك والمحصل للعملية الديمقراطية في بلادنا، لكن مع كامل الأسف واحنا تنشوفو الانطلاقة ديال الحكومة يساورنا الشك في تحقيق هذا الهدف.

اليوم، الفلاح المغربي في العالم القروي عموما، تيعاني من ارتفاع الأسعار في كلشي، الأثمنة ديال الأعلاف، في الأثمنة ديال الأسمدة، التكلفة ديال العملية الفلاحية ولت مضاعفة، ونستغرب لأنه في كل الأحوال الدور ديال الحكومة، هذي حكومة ماشي مرصد ديال دراسة المؤشرات، لا يكفي أننا نقولو ارتفاع الأسعار الناتج على ارتفاع المواد الأولية في دول المنشأ، الحكومة مطالبة باش تجيب حلول، الحكومة مطالبة باش تدعم الفلاح الصغير والمتوسط، الحكومة مطالبة بحماية القدرة الشرائية ديال هاذ الناس.

اليوم، الفلاح المغربي وسكان البوادي عموما، كاين الكهربة ولكن ما عندوش باش يخلصو، كاين (transport) للأطفال ولكن ما عندوش باش يخلص الإشتراك الشهري لهاذ الأطفال، وأحيانا تيكون الثمن أنه يخرج ولادو من الدراسة، الشيء اللي تيرفع نسبة الهدر المدرسي، فبالتالي لابد للحكومة أنها تتحمل كامل المسؤولية في هذا الباب.

طبعا، في المجال ديال التقاء السياسات الحكومية كشرط أساسي لتطوير العالم القروي، هذي مسألة ما فيها خلاف، لكن لابد من العدالة في استهداف مختلف المناطق ديال بلادنا.

ختاما، السيد رئيس الحكومة، وأنا في الصباح جاي نحضر هاذ الجلسة بحكم البعد ديال المنطقة اللي تنسكن فيها، تنخرج مع الفجر وتنشوف الأطفال في الدواور ماشين للمدرسة مع الفجر، فرجاء، السيد رئيس الحكومة، إما حيدو هاذ الساعة اللي تزادت وإما أعيدو النظر في التوقيت المدرسي، خاصة بالنسبة للأطفال في البوادي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في أولى مسألة الجلسات الشهرية للسيد رئيس الحكومة، التي يعقدها مجلسنا الموقر خلال هذه الولاية، لمناقشة موضوع يكتسي أهمية بالغة ويحظى بعناية ملكية سامية، ويتعلق الأمر بـ"مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية".

في البداية، لا يمكن إلا أن نعبر عن تثميننا لجواب السيد رئيس الحكومة، وهي مناسبة لنجدد التعبير عن دعمنا له وللحكومة في مباشرة الإصلاحات الكبرى، حتى تتمكن من التجاوب مع الانتظارات الكثيرة والمتزايدة لفئات الشعب المغربي، والتي تتطلع بكثير من الآمال

لكل التدابير والإجراءات التي تباشرها الحكومة، سيما ذات الصلة بتوطيد دعائم الدولة الاجتماعية.

إن أحد أوجه الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع المطروح علينا اليوم للمناقشة هي العناية السامية التي أسبغها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على "مخطط الجيل الأخضر"، حيث ترأس جلالته حفل الإعلان عنه يوم 13 فبراير 2020 بإقليم اشتوكة آيت باها، غير أن فهما عميقا لهذا المخطط ولتصور جلالته لآفاق تطوير القطاع الفلاحي يفرض وجوب العودة إلى مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية يوم 12 أكتوبر 2018، لقد جاء الحديث الملكي عن القطاع الفلاحي في إطار حديث جلالته عن القرارات والتوجهات السامية التي أمر جلالته باتخاذها للنهوض في تشغيل الشباب.

لقد جاءت الدعوة الملكية إذن صريحة كي يتضاعف إسهام القطاع الفلاحي في التشغيل، وذلك بغية انبثاق طبقة وسطى في العالم القروي، تكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن الربط ما بين "مخطط الجيل الأخضر" والتنمية القروية والعدالة المجالية ليس ربطا اعتباطيا، وذلك لأن المحاور الكبرى لهذا المخطط ومقاصده الأساس سوف تساهم - لا محالة- في النهوض بالتنمية القروية والتقليص من حدة التفاوتات المجالية، لأنه على الرغم من حدة التفاوتات، من المجهودات الضخمة التي بذلتها بلادنا، إلا أن الأرقام ذات الصلة بمؤشرات التنمية البشرية في العالم القروي مازالت دون طموحنا الجماعي، كما أن حدة التفاوتات المجالية والاجتماعية تجعل الآمال معقودة على هذه الحكومة وعلى مخططاتها وفي مقدمتها "مخطط الجيل الأخضر"، وذلك قصد التقليص من حدة تلك التفاوتات.

إن أهمية الربط ما بين "مخطط الجيل الأخضر" والعدالة المجالية لا تكمن فقط في دورة استحضار أن أحد المقاصد الكبرى التي حددها جلالة الملك من وراء دعوته إلى وضع نموذج تنموي جديد في خطابه السامي يوم 13 أكتوبر 2017، تكمن في ضرورة الحد من التفاوتات المجالية، ولكن أيضا في كون الأرقام والإحصائيات والتقارير الصادرة عن العديد من المؤسسات الدستورية ما فتئت تنبه إلى خطورة التفاوتات المجالية على الاستقرار الاجتماعي، ليس ما بين الجهات فقط ولكن داخل بعض الجهات نفسها.

وإنها اليوم لفرصة للتنويه بالنجاح الذي عرفه "مخطط المغرب الأخضر"، والذي كان له عظيم الأثر على سعي بلادنا إلى بلوغ الأمن الغذائي، كما أن ثمار ذلك المخطط ظهرت بوضوح أثناء الجائحة، حيث تمكنت بلادنا من تلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس،

نجدد تثميننا لمضامين "مخطط الجيل الأخضر"، والذي جاء استجابة للتوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تثمين مكتسبات "مخطط المغرب الأخضر"، وتماشيا مع مضامين النموذج التنموي الجديد، ناهيك على حرص هذا المخطط على مواكبة التطورات والتغييرات التي يعرفها السياق الوطني والعالمي، بيد أنه على الرغم من كل المكتسبات في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الغذائية، وهو الأمر الذي ظهر بجلاء خلال هذه الجائحة، إلا أن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية يجب أن تشكل أولوية الأولويات من أجل التقليص من الاعتماد على الخارج بالنسبة لبعض المواد الغذائية الأساسية، وكذلك من أجل الحد من تقلبات السوق الدولي على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى تطوير البحث والتكوين في ميادين الصناعة الغذائية، هذا علاوة على أن الإشكاليات البنيوية التي تواجه السياسة المائية في بلادنا تفرض اليوم قبل الغد عقلنة استخدام الماء والعمل على إدراج المعطى البيئي كمحدد مركزي في جميع المبادرات التي يتم القيام بها.

السيد الرئيس،

لا يمكننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا التنويه بمضي الحكومة قدما في تنزيل المشروع الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، سيما في المحور الأول منه والمتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والذي يشمل كذلك الفلاحين، بيد أننا نؤكد على وجوب إبداء العناية اللازمة بالعمال الفلاحين بما يحفظ كرامتهم وحقوقهم، مع الحرص على ضمان توفير الظروف اللائقة لتشغليهم ولتنقلهم إلى الضيعات الفلاحية التي يعملون فيها، حماية لهم من شتى أنواع المخاطر.

وعلاوة على ذلك، نهيب بكم، السيد رئيس الحكومة، ومن خلالكم بالسيد وزير الفلاحة لتوجيه المدراء والمسؤولين الوطنيين والجهويين في الوزارة للتجاوب مع الجامعة الوطنية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والتي ما فتئت منذ مدة تطالب عقد اجتماعات ولقاءات مع بعض المسؤولين بالوزارة، إلا أنه لم يتم التجاوب بعد مع تلك الطلبات الرامية إلى دراسة حلول للمشاكل المتعلقة بالطبقة الشغيلة، وكذا دراسة سبل تطوير الحرية النقابية وضمان ممارستها في أحسن الظروف.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى نهج سياسة تواصلية دائمة مع الموارد البشرية بالقطاع، باعتبارها شريكا مركزيا في الأوراش المفتوحة، سيما أن حالة من الترقب تسود بين العاملين في العديد من المؤسسات العمومية التي تقع تحت وصاية وزارة الفلاحة والمرتبطة بالتداعيات المحتملة لإعمال قانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

وعلاوة على ذلك، فإن الملف المطلبي للعاملين في تلك القطاعات العمومية..

السيد الرئيس:

السيدة المستشارة المحترمة، شكرا، انتهى الوقت.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة للاتحاد العام لمقاولات المغرب.. بحال بحال.

أعتذر السي مهدي.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في أُولَى الجلسات الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المُتَعَلِّقَةِ بالسياسة العامة، والتي تَمَّ تَخْصِيصُها لموضوع "مُخَطط المغرب الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية".

أَوَدُّ في البداية أن أُعَبِّرَ عن تَثْمِينِنا للنتائج الإيجابية التي حققها "مُخططُ المغرب الأخضر" وبُلُوغَه للأهداف المسطرة، ونَعتبر أن "مُخطط الجيل الأخضر" يُشَكِّلُ استراتيجية جديدة لِتَعزيزِ المُكتسبات والإنجازات التي تم تَحقيقها في هذا الإطار، وتَتماشى مع الأوراش المُهيكِلةِ الأخرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على غرار ورش الحماية الاجتماعية، بحيث من المتوقع أن يستفيد 3.3 مليون فلاح وعامل زراعي من الحماية الاجتماعية مع نهاية سنة 2030، مقابل 1.4 مليون مستفيد حاليا.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نُؤَكِّدُ على أن تحقيق التنميةِ الفلاحيةِ المُستدامةِ على مدار العشر سنوات المقبلة، رهين بثلاثة أهدافٍ إستراتيجيةٍ تتمثل:

أولا، في إعادةُ توجيهِ السياسة العامة نحو الأولويات الجديدة بما يتماشى مع مسار تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، وذلك من خلال:

- تَثْمِين المُنْتَجات الزِّراعية ودَعْمُ القُدرة التنافسية للمقاولات المُصَدِّرَة؛

- الاستثمار في كفاءة المياه والطاقة وتوظيف الطاقات المتجددة في مجال تَحْلِية مياه البحر من أجل استغلالها في السَّقْي مع تَقليص تكلفة هذه العملية، على غرار محطة تحلية مياه البحر بأكادير؛

ثانيا، تَطويرُ السُوقِ المحلي من خلال:

- هَيْكَلَة وتَحديث قنوات التوزيع وتَطْوير أسواق الجُملة، سيما من خلال نظام التدبير المفوض؛

- إعادةُ تأهيلِ الأسواقِ الأسبوعية من خلال تزويدها بِمِنَصَّاتٍ لِتَخْزِين المُنْتَجات القابِلةِ للتَّلَف وتَحْسين قُدُراتها في مجال تَسويق المُنتجات الفلاحية؛

- تطوير الرقابة الصحية من خلال تعزيز وسائل وقُدُراتِ المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛

ثالثا، التَركيزُ على العُنصرِ البشريِ والإسْتشارةِ الزِراعِيةِ، من أجل تَحْسينِ التِّقْنِية والإنْتَاجية، وذلك من خلال:

- وَضع اِستراتيجيةٍ للتكوينِ في المجال الفلاحي لِتَأهِيلِ قُوةٍ عامِلةٍ جَيِّدة، بحيث يُمَكِّنُ هذا الإجراء من تَحْسِينِ القُدراتِ وإِمْكانِيات الاندماج لدى الشباب؛

- تعزيز الاستثمار في البحث العلمي والابتكار؛

- دعم الفلاحين في التحول إلى الطاقات المتجددة؛

- نَشْرُ تِقنياتُ الحفاظ على التربة، والعمل على تَوفير الأسمدة الفلاحية التي عرفت أثمنتها ارتفاعا في الأسواق العالمية، وأصبحت بعيدة عن مُتَناول الفلاح والمقاولة الفلاحية، الأمر الذي يستدعي تَدَخُّل الدولة لمعالجة هذه الإشكالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نَودُ في هذه المداخلة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إِثارَةُ النُقطِ والتحديات التي نَرى أنها كَفِيلةٌ بِرِبحِ رِهانِ التنمية القروية والعدالة المجالية عَبْرَ مُخَطط الجيل الأخضر، وهي كالتالي:

أولا، بخصوص التنمية القروية وتحقيق اِلْتِقَائِيَة السياسات القطاعية، يَنبغي تَشجيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية في الوسط القروي المُوَجهة إلى الساكنة التي لا ترتبط أنشطتها بالفلاحة، ويَسْتَقْطِبُها القِطاعُ غيرُ المُنظمِ، في غِيابِ بدائِل مُناسبةٍ.

وفي هذا الإطار يَتعين تَعزيز الْتِقَائِيَة "مُخطط الجيل الأخضر" مع باقي السياسات الوطنية الأخرى، على غِرار تلك المُوجهة إلى قطاع السياحة، الذي يُتِيح إِمكانات هامة للحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويُشَكل وسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية للمجالات الترابية.

ثانيا، دعم المقاولة الفلاحية وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال:

- إجراء تقييم مرحلي لبرنامج "انطلاقة"، بهدف معرفة مدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه، سيما تلك المتعلقة بتشجيع ولوج الساكنة القروية والمقاولات الصغيرة جدا بالوسط القروي إلى الخدمات المالية، وخاصة تمويل مشاريعها؛

- العمل على التَعْجِيل بتوقيع عقود البرامج الخاصة بالفدراليات البَيْمِهَنِيَةِ (interprofessionnelles) لسلاسل الإنتاج الفلاحي، وذلك حتى يتسنى لها البدء في تنزيل محاور هذه الإستراتيجية في أقرب الآجال والقيام بالأدوار المنوطة بها. وفي هذا الإطار نُنَوِّهُ بالتجربة الناجحة لنموذج التكوين لقُطب الإنتاج الحيواني لعِين الجمعة بالدار البيضاء Zoopôle، الذي تم تدشينه من طرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في ماي 2015، والذي يُشَكِّلُ مثالا يُحتذى للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتعاون جنوب-جنوب. ولقد نظمت الجمعية المكلفة بالقطب منذ 2015: 788 دورة تكونية لفائدة 17.866 مستفيد تمثلت في 32.000 يوم تكوين، بما في ذلك 1405 دورة تكوينية لفائدة المهنيين بدول غرب إفريقيا بما يعادل 11.000 يوم تكوين. ونقترح تعميم هذه النموذج على قطاعات أخرى؛

- خلق الظروف المناسبة لتمكين الأبناك من الانخراط بشكل أكبر في الوسط القروي، من خلال النهوض بالإدماج المالي للساكنة القروية.

وفي الأخير، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب له كامل الثقة في السيد رئيس الحكومة والقطاع الوصي، من أجل تنزيل "مخطط الجيل الأخضر"، ونعبر عن استعدادنا وانخراطنا التام لإنجاح هذا الورش الحيوي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الحكومة الموقرة،

كما هو معلوم، فإن "مخطط الجيل الأخضر" الذي أطلقته بلادنا منذ فبراير 2020، جاء كامتداد لـ "مخطط المغرب الأخضر" الذي امتد من سنة 2008 إلى 2020، وهو ما نعتبره داخل الاتحاد المغربي للشغل شيئا إيجابيا في حد ذاته، لأن العودة إلى سياسة التخطيط يعني القطيعة مع سنوات الارتجالية وغياب الرؤية.

فالقطاع الفلاحي يحتل مكانة حيوية داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني إذ يساهم اقتصاديا بحوالي 14% من الإنتاج الداخلي الخام، 13% من القيمة الإجمالية للصادرات، وعلى المستوى الاجتماعي يسجل القطاع الفلاحي حوالي 40% من اليد العاملة النشيطة على المستوى الوطني و72% من ساكنة العالم القروي.

وفي إطار رؤية استراتيجية انطلقت مع "مخطط المغرب الأخضر 2008-2020" واستمرت مع "مخطط الجيل الأخضر 2010-2030".

السيد الرئيس المحترم،

إن الاتحاد المغربي للشغل يسجل حجم المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع، والذي حقق مع "المخطط الأخضر" نتائج هامة، غير أن الكثير من الإكراهات البنيوية لازالت تعرقل مسار التنمية الفلاحية ورفع تحديات بلادنا في العشرية القادمة، لاسيما في ظل تزايد الطلب على المنتجات الفلاحية والغذائية وتنامي وتيرة النمو الديمغرافي وعلاقته بتحقيق الأمن الغذائي للمغاربة، وخاصة في الجانب الاجتماعي، علما أن عشرة ملايين مواطن مغربي يرتبطون بشكل أو بآخر بأنشطة فلاحية، وهو ما يقتضي في نظر الاتحاد المغربي للشغل اعتماد رؤية جديدة أكثر واقعية، تنصب أكثر على البعد الإنساني عبر تحسين ظروف عيش العاملين بالقطاع من عاملات وعمال زراعيين وفلاحين، وذلك من خلال الرفع من جاذبية القطاع الفلاحي كقطاع مشغل من خلال تمكين العمال الزراعيين والفلاحين الصغار من حقوقهم الشغلية وتحسين أوضاعهم المادية وظروف عملهم وإرساء علاقات مهنية داخل القطاع الفلاحي، على أساس تشريعات العمل، مع وجوب إطفاء الطابع الرسمي على العمل وضمان الاستقرار المهني، من خلال إلزامية صياغة عقود العمل واحترامها.

وفي هذا الإطار، نسجل أن هذا المخطط لم ينص على إجراء لصالح العمال الزراعيين الذين يتجاوز عددهم مليون عامل زراعي، واكتفى بالحديث عن تقليص الفرق بين الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، بيد أن اتفاق 26 أبريل 2011 الموقع مع الحكومة والفرقاء الاجتماعيين ينص على:

- توحيد الحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي والصناعي والخدماتي (SMIG[3]) و(SMAG[4])؛

- ضمان الحماية الاجتماعية عبر فرض إجبارية تغطية الضمان الاجتماعي والمعاش التقاعدي لعموم الفلاحين.

وعلى خيار "أغراس-أغراس"، نتطلع إلى جانبكم للسهر على:

- التنزيل السليم للمشروع الملكي، فمعالجة إشكالية ندرة العقار الفلاحي وتشتت الملكيات الفلاحية، حيث 70% من المحاصيل الزراعية

[3] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

[4] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti

تنحسر في مساحات على قاعدة أقل من 5 هكتارات وذات طابع عائلي، ذلك ما يجعل النشاط الفلاحي نشاط غير رسمي وغير مهيكل؛

- معالجة إشكالية نقص الموارد المائية: التحكم في الطلب على الماء وتحسين إدارته والحد من هدر المياه، حماية للمنظومة المائية وفرض إجبارية السقي بالتنقيط الذي يستهلك لوحده حوالي 80%؛

- التسريع في وتيرة تثمين تحويل المنتوجات الفلاحية للرفع من القيمة المضافة للمنتوج الفلاحي والرفع من الدعم المخصص لزراعة المنتوجات الغذائية الأساسية، التي لازالت بلادنا تعتبر واحدة من أكبر المستوردين للعديد منها وعلى رأسها الحبوب والسكر والزيوت؛

- العمل على ضمان التقائية "مخطط الجيل الأخضر" مع باقي البرامج والمخططات الموجهة لتنمية العالم القروية لضمان الانسجام والتكامل بين مختلف مصادر تمويل تنميته بشكل عام، وهذا ما سيساهم دون شك في الرفع من فعالية ونجاعة مخطط البرنامج والمخططات؛

- تسهيل ولوج الفلاحين الصغار إلى القروض والإعانات كشرط أساسي للاستثمار وتثبيت الساكنة وتسهيل ولوجهم للأسواق الداخلية التي يستفيد منها السماسرة؛

- تعزيز التأطير والمصاحبة عبر تعزيز دور مؤسسات القطاع الفلاحي كالمعهد الوطني للبحث الزراعي من أجل صد الخصاص في الموارد البشرية من باحثين وخبراء والارتقاء بها؛

- وتعزيز الحوار الاجتماعي على المستويين الوطني والجهوي؛

- واعتماد آلية التقييم للوقوف على مكامن الخلل بما يسمح بربط الاستثمار بالنتائج المحققة.

السيد الرئيس المحترم،

إن نجاح بلادنا في بلوغ أهداف "الجيل الأخضر" يتطلب، إلى جانب الاستثمار في الأرض، الاستثمار في الإنسان الذي يزرعها، ومن أجله زرعت عبر ضمان حقوقه الاجتماعية وتشجيع الزراعة الإيكولوجية لتحقيق العدالة المناخية والعدالة الاقتصادية، وعلى خيار "أغراس-أغراس" ننشد إلى جانبكم المثل الأمازيغي العريق "فكاس افكاك إيغاك ينا ارصباح ايشاك".

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدتان الوزيرتان،

السيد رئيس الحكومة،

نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، لا نعقب على جوابكم ولا على هذا العرض المستفيض لـ"مخطط الجيل الأخضر"، لكن ارتباط هذا المخطط وإصراره على جعل التنمية القروية والعدالة المجالية ضمن مرتكزاته وأهدافه، فإننا نستحضر المرجعيات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك نصره الله وأيده يوم 12 أكتوبر 2018، حيث أكد جلالته ما يلي: "**ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين، كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار خاصة فيما يتعلق بتسويق وتعدد الوسطاء.**

ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي، لا يمكن أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق". انتهى كلام جلالة الملك.

السيد رئيس الحكومة،

يحذونا أمل كبير في تنزيل هذه التوجيهات الملكية السامية، لكن نحن نرفض الخطاب التشاؤمي، بل نحن متفائلون، لكن أنتم تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن التنمية القروية رهينة بالفلاح الصغير والمتوسط والفلاح الذي يعاني أزمة التمويل وارتفاع المديونية ويواجه أزمة تسويقية وتراجعا ملحوظا في الأسعار، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات مستعجلة لتدبير مسالك التسويق وتحسين الجودة والقدرة على الابتكار.

يواجه الفلاح أيضا ولاسيما المستثمر في القطاع الفلاحي مشكلة ارتفاع أسعار العقار الفلاحية وصعوبة الولوج إلى العقار، مما يستدعي تعبئة الرصيد العقاري للجماعات السلالية وتبسيط مساطر الاستثمار وتنويع إمكانيات التمويل.

السيد رئيس الحكومة،

نحن متفائلون وواثقون أيضا أن لكم من الخبرة والكفاءة والتجربة ما يؤهلكم لتنزيل مخطط الجيل الأخضر وتحقيق أهدافه، وعلى رأسها ضمان الشغل وفرص الدخل لفائدة الشباب القروي وتحقيق تنمية مستدامة ومندمجة بالقرى والبوادي المغربية وتمكين المرأة القروية والمرأة السلالية من الاندماج في عجلة الإنتاج والمساهمة في النهوض بأوضاعها وتنمية محيطها.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المنسق المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

لا يخفى على أحد الأهمية الكبيرة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، لأنها تنعكس مباشرة على حياة المواطنين، سواء من حيث فرص الشغل التي يوفرها أو من حيث توفيره لمواد أساسية في الاستهلاك اليومي للمواطنين.

وانطلاقا من هذه الأهمية، فإن تنمية القطاع تنطلق من تأهيله، دعمه وتخطيط هذه التنمية بالصيغة التي تنصف الفاعلين فيه والمستفيدين منه، وذلك بمراعاة مبدأ الإنصاف المجالي والوصول إلى الفئات الهشة وتمكينها من الحفاظ على مورد رزقها وانتشالها من الوسطاء وتبسيط المساطر الإدارية لإعادة الثقة في علاقة المواطن بمؤسساته التي يفترض أن تنهج سياسة القرب في التعاطي مع مشاكله وحلها، لكي نحد من ظواهر الهدر التي تستنزف قدرات الوطن، وفي مقدمتها العنصر البشري.

السيد رئيس الحكومة،

إن أساس التنمية الناجحة وشموليتها المجالية والتخلي عن السياسات المتعاقبة لم تخرج في جوهرها عن تصنيف المغرب إلى نافع وغير نافع، ومن تم فإننا نرى أن استفادة الفلاحين الصغار تظل غير ملموسة من المخططات والبرامج، وبالمقابل تستفيد فئة قليلة، ونتيجة هذا الاختلال هي دفع الكثير منهم إلى الهجرة والتخلي عن أنشطتهم التي لا تجد من يدعمها ويواكبها.

السيد رئيس الحكومة،

ولا يفوتنا، السيد رئيس الحكومة، في هذا المجال أن نشير إلى خطورة وضعية الفئات العمالية في هاذ القطاع، ولاسيما حماية حقوق الكثير منهم، الذين يشتغلون في الضيعات الكبرى، ومع الأسف حتى المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة، في غياب احترام أبسط قوانين الشغيلة، وفي مقدمتها الحد الأدنى للأجور والحماية من حوادث الشغل، وهذا ما يقتضي تحصين هذه الفئة النشيطة، من خلال سن قوانين تلائم المواثيق الدولية للشغل، ومراقبة شركات الوساطة وقطاعات الخواص، لكي تنصف هذه الفئة المهمة في القطاع، مع توفير شروط النقل لتفادي الحوادث المتكررة في وسائل النقل العشوائية، التي راح ضحيتها العديد من العاملات والعمال الزراعيين.

إن احترام الحق في ممارسة الحق النقابي، السيد رئيس الحكومة، هو استجابة للمطالب العادلة والمشروعة للفئات العاملة في القطاع، هو تثمين للعنصر البشري وضامن لعدالة اجتماعية، نعتبره أساسا لعدالة مجالية، تكون فيها الفئة المنتجة محفزة وقادرة على المشاركة الإيجابية في تأهيل القطاع والنهوض به، والأمر نفسه يجب أن ينطبق على التنظيمات المدنية الممثلة للفلاحين، ولاسيما الصغار منهم، فلا يمكن تصور استمرار الوصاية على مكاتب التعاونيات والتنظيمات الصغرى للفلاحين وتقييد حرية عملهم والتحكم السلبي فيها، بل يجب مواكبتها وتأهيلها، لكي تكون شريكا في تأهيل مناطقها والاستفادة من مواردها، وقادرة على محاسبة المسؤولين عن إدارة الشأن الفلاحي ومراقبة عملهم.

السيد رئيس الحكومة،

بخصوص حقينة السدود بالمملكة، نثير انتباهكم إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المصاحبة، نظرا للانخفاض غير المسبوق، بحيث أصبحت السلطات المختصة تعمد إلى قطع التزود بالماء على الفلاحين والاكتفاء فقط بتزويدهم بما يكفيهم من الشرب، في انتظار عودة التساقطات المطرية، إن شاء الله.

السيد رئيس الحكومة،

إن النهوض بالفلاحة وتحديثها وعصرنتها والنهوض بالسلاسل الإنتاجية لا يمكن أن يتم من غير تنمية العالم القروي وضرورة مده بشروط الاندماج في الحياة العصرية، مع التفعيل الأنجع لصندوق تنمية العالم القروي.

السيد رئيس الحكومة،

نؤكد أن تطوير قطاع مهم ومعالجة الاختلالات المزمنة لا يجب أن يختزل المخططات في معطيات تقنية ومساطر ووصفات، بل عليه أن يتوجه إلى تصحيح وضعية الحاضنة للعالم القروي، بتوفير الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها توفير الخدمات الاجتماعية من مدارس ومستشفيات وتقريبها وتحديد العاملين فيها والتشجيع على الاستقرار بها..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

ويمكن إعطاء المداخلة كاملة.

شكرا لكم على تعاونكم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المنسق.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله المصطفى الكريم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، في هذه الجلسة الدستورية الهامة، الأولى من نوعها في بداية هذه الولاية.

وقبل الاسترسال في مناقشة الموضوع المختار لهذه الجلسة، أغتنم الفرصة، ونحن في مطلع السنة الميلادية الجديدة، كي أسال الله تعالى أن يديم على بلدنا نعمة الأمن والاستقرار ويجعلها سنة صحة وعافية وسعادة لصاحب الجلالة، نصره الله، وكافة أفراد أسرته الملكية وسائر الموطنين والمواطنات.

أما بخصوص "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية"، موضوع هذه الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، فإننا نشكركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على التوضيحات الهامة التي قدمتموها، جوابا على أسئلة الفرق والمجموعات البرلمانية في مجلسنا هذا.

وتعقيبا عليها، نتساءل بكل صدق:

إلى متى سيبقى سؤال العدالة المجالية مطروحا في بلادنا بشكل عام وفي العالم القروي بشكل خاص؟ خصوصا أمام البرامج والمخططات التي تبنتها بلادنا لتحقيق هذا الهدف النبيل، ولعل أبرزها "مخطط المغرب الأخضر"، الذي امتد من 2008 إلى 2020، وجاء "مخطط الجيل الأخضر" تتمة له والذي سيمتد من 2020 إلى 2030، ومن المفروض أن يمكن 350 ألف إلى 400 ألف أسرة جديدة من الانضمام إلى فئة الطبقة المتوسطة وخلق جيل جديد من المقاولين الشباب بالقطاع الفلاحي وتوفير فرص عمل لـ350 ألف شاب، وهي مؤشرات رقمية طموحة، لا يمكن إلا تزكيتها، والتي نتمنى أن تتحقق لتنضاف إلى ما حققته بلادنا من حصيلة إيجابية نسبيا مع "مخطط المغرب الأخضر"، خصوصا ما تعلق بدعامته الأولى.

كما نتمنى أن يمكن المخطط الجديد من تجاوز الثغرات التي اعترت تطبيق المخطط السابق، خصوصا ما تعلق بالدعامة الثانية منه والمرتبطة بالفلاحة التضامنية، حيث نسجل بكل أسف أنه بعد 12 سنة من العمل، وجدنا أنفسنا أمام طبقتين اجتماعيتين متناقضتين في العالم القروي ولا توسط بينهما، مما جعل ملك البلاد، حفظه الله، في خطابه لافتتاح السنة التشريعية 2018-2019، يدعو لانبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية، كما أكد جلالته في ذات الخطاب، "**أن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي**"، وهو ما يستدعي، السيد رئيس الحكومة، ضرورة العمل على توفير شروط العيش الكريم لأكثر من 40% من سكان المغرب لا زالوا يسكنون العالم القروي، لاسيما من خلال:

- تعزيز البنية التحتية بالبادية المغربية، إذ على الرغم من المجهودات التي بذلت في هذا الصدد، فلازال الواقع يكشف الهشاشة الفظيعة في هذا الجانب؛

- ضرورة الإنكباب على الشق الاجتماعي، حيث جميع المؤشرات مقلقة من فقر وبطالة وأمية بشقيها، الأبجدي والحرفي، ناهيك على غياب أي تغطية صحية أو اجتماعية للفلاحين، خصوصا الصغار منهم؛

- تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي، باعتبارها رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

في الختام، لا يسعنا إلا أن نعترف أننا ممتنون لسكان البادية والعالم القروي بتوفيرهم لأمننا الغذائي، لذلك من حقهم علينا دعم أي مجهود من شأنه تحقيق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والمجالية لهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لممثل الاتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد خالد السطي:

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة الدستورية، طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، غير هو حسب الفهم ديالي، السيد رئيس الحكومة، الفصل 100 من الدستور، يتحدث عن جلسة شهرية، احنا دبا فيناير، ما كانش فأكتوبر، ما كانش فنونبر، ما كانش فدجنبر، توحشناك شحال ما جيتي عندنا، أول مرة.

لكن، البداية بالقطاع الفلاحي في يناير الفلاحي، هذا أمر يعني نثمنه، أيضا نستغل.. لابد نتذاكرو على التقييم ديال الجيل.. قبل ما ندخلو على الإستراتجية، "مخطط المغرب الأخضر"، السيد رئيس الحكومة، حقق نتائج إيجابية، صحيح، لكن باقي عندنا إشكال، باقي كنستوردو القمح، القطاني، زيوت المائدة، حتى الكركاع ولينا كنستوردوه دبا، بطبيعة الحال، بمعنى كاين إيجابيات، ولكن خصنا نوقفو على هاذ السلبيات، خص القوت اليومي، الأمن الغذائي ديال المغاربة خصنا نحققوه، خص هاذ الإستراتجية تجيب شي حاجة اللي هي أفضل والأساسي تركزلينا على هاذ الأمر ديالو.

أيضا، بطبيعة الحال باش ما نطولش، لأن الوقت عندي ثلاث دقائق، ما عرفتش واش تسلفنا شي دقيقة؟ السيد رئيس الحكومة، كاين ضرورة الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي في المجال الزراعي حتى يواكب الإكراهات المناخية والتطور التكنولوجي والمنافسة القوية.

تشغيل الشباب، السيد رئيس الحكومة، تحدثتم عن تشغيل 100 ألف من الشباب، ياك بعدا ما فيهاش تسقيف 30 سنة، نتمناو هاذ القضية ديال 30 سنة كان ممكن كنا لو جيتي عندنا فالوقت اللي داز ولا قبل منه، نثيرو معاك هاذ الموضوع ديال 30 سنة اللي دار فالتعليم، هذا غير مقبول، السيد رئيس الحكومة، ونتمناو أنكم تتدخلو وترجعو هاذ القرار اللي خلف واحد الاستياء كبير.

أيضا، ضرورة، السيد رئيس الحكومة، الاهتمام بالعنصر البشري، راه هو الأساس، وهاذ الأمر هذا عن طريق اعتماد مقاربة تشاركية، الحوار القطاعي خصو يكون ناجح، أيضا (SMIG) و(SMAG) وفق اتفاق 26 أبريل 2011، وبالمناسبة هاذ الاتفاق 26 أبريل 2011، كذلك فيه المسألة ديال التعويض عن العمل بالوسط القروي لفائدة رجال ونساء التعليم، اللي ذكرتوهم فالعرض ديالكم ما شرتوش لرجال التعليم، السيد رئيس الحكومة.

أيضا، اتفاق 26 أبريل 2011، وهذه مناسبة، بإحداث درجة جديدة باش نحلو المشاكل ديال عباد الله، نعاونو السيد شكيب بنموسى السيد وزير التربية، اللي عندو مشاكل ديال الدرجة جديدة، هذه مناسبة السيد رئيس الحكومة إلى لقينا..

أيضا، تحسين ظروف عمل العمال الزراعيين، لاسيما تحسين خدمات النقل، كنشوفو النقل ديال الضيعات الفلاحية كيف كيتم، السيد رئيس الحكومة، النقل والحوادث ديال السير.

أيضا، ورش التغطية ديال الورش الاجتماعية، للأسف تعطلت فقطاع الفلاحة، نتمناو أنكم تواكبو، لأن ثلاثة ديال الملايين راه مهمة.

وأستسمح، وسأمكنكم من المداخلة، السيد رئيس الحكومة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، الحضور في جلسة السياسة العامة يتم بالتنسيق معكم، وأنا دائما رهن إشارتكم.

شكرا لكم على التفاعل ديالكم اللي كيبين مدى الاهتمام ديال جميع الفرق البرلمانية، أغلبية ومعارضة، مع إشكالية العالم القروي، مع الدور اللي كتلعبو المخططات الفلاحية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ديالنا.

بالفعل العالم القروي أهميته كتقتضي التجند الجماعي، تغليب المصلحة الوطنية وروح المسؤولية على أي شيء آخر، بقدر ما احنا محتاجين العالم القروي لأنه موطن ديال الفلاحة الوطنية ومصدر ديال الأمن الغذائي ديال بلادنا، فهو كيحتاج منا كذلك العمل من أجل الحفاظ عليه وضمان التنمية المستدامة للساكنة ديالو، وأنا كذلك فرحتي كبيرة أنه عدد كبير من أعضاء الحكومة واجدين معنا، لأنه اعتقادهم الشخصي، أنه لا تنمية بدون تنمية ديال العالم القروي فبلادنا إن شاء الله.

والحمد لله أن الإصلاحات التدبيرية اللي عرفها صندوق التنمية القروية في 2016 وتحويل الأمر بالصرف لوزارة الفلاحة والتنمية القروية، والجهود اللي تبذلت باش يرجع أداة رئيسية لتنزيل مشاريع برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، أعطت الحمد لله الأكل ديالها، لأن البرنامج حقق أهداف جد مهمة، وكيفما بينت من قبل فالمداخلة ديالي، المنجزات اللي تحققت في إطار البرنامج ديال تقليص الفوارق، أول مرة كتبان فالعالم القروي، وهاذ الشي نتيجة لمقاربة جديدة في التدبير، أساسها اللاتمركز والإندماج في التدخلات بين الفاعلين.

وهنا بغيت نشكر مصالح وزارة الفلاحة والداخلية والتعليم والتجهيز والصحة والمكتب الوطني للماء والكهرباء والسادة الولاة والعمال ورؤساء الجهات اللي انخرطو بإرادة قوية وجعلو من هاذ البرنامج مثال ونموذج بالنسبة للتدخلات في المجال الاجتماعي.

وغادي نحاول في إطار التفاعل معكم، السيدات والسادة، أنني نجاوب على بعض النقط اللي جبتوها مشكورين في مختلف ديال التدخلات.

ونبدا بالبرنامج ديال التقليص ديال الفوارق الاجتماعية، بسرعة نعطيكم بعض الخلاصات ديال النتائج ديالو، لأنه هذا برنامج ملكي اللي جا بواحد النمط ديال التسيير اللي هو جديد، اللي تعملت فيه الالتقائية واعطى نتائج اللي هي كبيرة ومهمة، جلسو فيه الجهات، بعدا وزارة الداخلية والجهات والوزارات اللي ذكرت كلهم الآن: وزارة الفلاحة، ديال التجهيز، (l'ONEE[5])، التعليم، الصحة، وقلنا هاذ المناطق هاذ (les communes) الجماعات اللي هوما ضعاف بزاف، اللي هوما واحد العدد كثير، كيفاش نعاونوهم باش يكون عندهم ذاك المؤشر ديال الولوجية لـ (les services publiques) يطلع يتقادو مع الآخرين، كيفاش غادي نديرو؟

بدينا كنشتغلو، حطينا (la carte) وقلنا هاذي حمرا وهاذي زرقا وهاذي صفرا وهاذي خضرا، (donc) هذاك الأحمر كيفاش غادي يدوز لهاذ اللون؟ وهذا كيفاش غيدوز لهاذ اللون؟ وبدينا كنشتغلو على آش خصو باش يولي الولوجية، أشنو هي (la piste) اللي خصها تكون عندو؟ أشنو هي المدرسة اللي خصها تكون عندو؟ أشنو هو (lycée) اللي خصو يكون عندو؟ أشنو هو المستوصف اللي خصو يكون عندو؟ ودرنا واحد البرنامج، وبدينا واشتغلنا.

أنا اشتغلت فهاذ البرنامج، لأن كان عندي الحظ أنه عند السي صديقي، اللي مكلف بالتسيير ديالو مع الوزراء الآخرين، لكن كان عندي الحظ أني نسيرو، جلسنا العام الأول درنا أسميتو.. طلعو لينا الألوان ماشي هوما هاذوك، بأنه باقي الإخوان وماشي غير العمل ديالنا احنا، لأن كاين تقريبا واحد 45% ديال الدولة وكاينة 40% اللي هي فالجهات، وعاد كاين (l'INDH[6]) وكاين مكونات أخرى، بداو كيطلعو لينا الألوان ماشي هوما هاذوك، قلنا بأنه يمكن ماشي حيث ما درناش الاستثمارات، حيث درنا الاستثمارات فبلايص اللي ما خصهومش يتدارو، وصححنا فنفس السنة، وكيجيو وكيجلسو السادة العمال والسادة الولاة مع المسؤولين وكيشوفو النتائج وكيقولو وخا، احنا غادي نبدلو، غادي نمشيو لهاذوك المناطق (vraiment) اللي هشة اللي هي تستاهل، وبقينا غاديين هكا، وكنحسنو، وكنحسنو من المردودية، باش ندخلو الولوجيات، دبا ملي درنا (à mi-parcours) من بعد ثلاث سنين ديال العمل وخرجت النتيجة، خرجات نتائج اللي هي.. ذاك الشي علاش دوزت وقتي كثير على هاذ البرنامج، لأنه برنامج رؤية ملكية كبيرة اللي اعطت نتائج للمواطنين، راه إلى مشيتو.. وأنتوما كلكم من المناطق ومن الجهات، إلى سقسيتو الناس ديال (les communes) والناس اللي كيشتغلو والناس ديال البادية، غادي يقولو لكم هذاك البرنامج مخير، لأنه جاب، حل لي شي مشكل من المشاكل.

فاحنا، عقلتو احنا كنا مشينا فواحد المشاكل، وواحد الصندوق ديال 50 مليار، وهذا وكيفاش وهذا، هاذ الشي كلو هذاك الدباز كلو كان كيفاش يمكن يكون (la gestion)، التسيير ديالو بطريقة أفضل فالمستقبل، وهذا ما توفقت فيه يعني الحكومات السابقة، بفضل الرؤية ديال صاحب الجلالة، واللي غادية الإدارات اللي هوما كاينين اليوم، يعني فالتسيير ديال هاذ المشروع باش نزيدو بيه للأمام.

أشنو هو الإنجاز؟ تقريبا 12.454 كلم من الطرق والمسالك، و3032 كلم (trois mille kilomètres) في طور الإنجاز، 148 منشأة فنية (œuvres d'art)، 1893 عملية متعلقة ببناء وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية، منها 27 مدرسة جماعاتية وأكثر من 200 مدرسة وثانوية، وأزيد من 150 من دور الطالب والداخليات والمطاعم المدرسية.

بخصوص قطاع الصحة، إنجاز ديال 661 عملية بناء وتأهيل وصيانة بنيات تحتية صحية، منها المراكز الصحية من المستوى الأول والثاني والمستوصفات ودور الولادة، و566 عملية ديال اقتناء لسيارات الإسعاف، الوحدات الطبية، هذا إلى إضافة إنجاز 551 منظومة ديال الماء الصالح للشرب و22.967 من عمليات التوصيل الفردية والمختلطة من للنافورات وربط 929 دوار بالكهرباء.

هذا برنامج كبير، مشى للقلب ديال المواطن، واعطاه الحمد لله واحد العدد ديال الحلول فواحد العدد ديال (les communes) وإن شاء الله هاذ البرنامج السادة الوزراء راه هوما عارفين الأهمية ديالو وغاديين فيه باش يسرعوه لـ 2023، بينما تنشغل الحكومة إن شاء الله في التطوير ديالو في السنوات المقبلة إن شاء الله.

الإستراتجية ديال "الجيل الأخضر"، الآن السيد الوزير كيباشرها، وعمل واحد العدد ديال العمل فهاذ السنوات، غير فهاذ السنة اللي فاتت، أنه كان كاتب عام، وكان كيقوم بواحد العمل اللي هو كبير، واليوم راه هو كيباشر التنفيذ ديالو، نقدر نقول ليكم بأنه وصل تقريبا لـ 11 مخطط في إطار تنمية سلاسل الإنتاج، لأن ملي كتقبط المخطط وكتوجدو خص كيفاش.. راه المخطط راه ساهل باش يتصوب، ولكن راه فين كاين الحكمة؟ كاين فالتنزيل ديالو، واش تقدر تنزلو ولا ما تقدرش تنزلو؟

(donc) أول حاجة هي 11 مخطط في إطار التنمية ديال سلاسل الإنتاج، (donc) جلس مع (les interprofessions) الفيدرالية البيمهنية، وقال لهم الله يخليك أنا عندي المخطط خصني نوصل للقد والقد فهاذ المنتوج، ونوصل هذا، وخصني هذا وندير هذا، باش غادي تعهد؟ أجي نوقع معاك، (donc) اتفق معاهم باقي ما وقعوش، ولكن تقريبا اتفقو مع هاذ أسميتو..

كذلك، هاذ المشروع هذا، ما غاديش يتدار فالرباط، غادي يتدار فالجهات، (donc) خصنا مخططات جهوية، اتفق مع الجهات ودارو دورات عند العمالات وعند الولايات وعند الغرف بالخصوص الجهوية، وأحيي رؤساء ديال الجهة اللي حاضرين ورؤساء إن شاء الله، رؤساء ديال الغرف الفلاحية اللي حاضرين معنا، واتفقو معهم على 12 مخطط

[5] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au

[6] **I**nitiative **N**ationale pour le **D**éveloppement **H**umain

فلاحي جهوي، وكذلك وجدو مشاريع فلاحية تضامنية من الجيل الجديد، من الجيل الجديد، ووقعو على الاتفاقية بإحداث، والسيدة الوزيرة كانت آنداك عندها هاذ الشي ديال (les coopératives)، إحداث 18 ألف تعاونية فلاحية، مقاولاتية من الجيل الجديد وتعبئة إن شاء الله فهاذ يعني السنوات المقبلة أكثر من 1100 مستشار باش يعاونو هاذ الفلاحة هاذو، إن شاء الله.

وكذلك، غادي يحددو فهاذ البرنامج 1.3 مليون هكتار من الأراضي الجماعية وإطلاق.. تعطات بعدا طلب العروض لواحد 17 ألف.. (كلام غير واضح) على مستوى عشرين إقليم، غيحضرو مشاريع النصوص بالتحفيزات اللي غادي تمنح فهاذ الإطار، فإطار صندوق التنمية الفلاحية وإطلاق مجموعة من البرامج المواكبة بشراكة مشكورة، القرض الفلاحي للمغرب، كبرنامج القرض الفلاحي للمغرب، الجيل الأخضر، وكذلك فتحو 6 ديال المراكز جهوية للشباب المقاولين في الفلاحة.

بالنسبة للري غادي نمشيو لـ 940 ألف هكتار في أفق 2027، و27.. بعدما أنه فمخطط المغرب الأخضر وصلنا 708.000 هكتار،(donc) غادي نقربو هذاك (le maximum) ديال مليون هكتار، إن شاء الله، في إطار هاذ السلسلة.

فاسمحوا لي هذا ماشي برنامج جا فبلاصة واحد البرنامج اللي ما نجحش، بالعكس يعني يجب باش نشكرو المسؤولين، لأن المسؤولين ما مشاوش وخلاو واحد البرنامج سلى وشي حاجة ما بداتش، هذا "مخطط المغرب الأخضر"، وأنتم تعرفون جميعا بأنه بدا فـ 2008 وكانت (la date limite) ديالو، الحد الأدنى باش يستعمل هو 2020، صافي سالى فـ 2020، ولكن ما جيناش وقلنا راه سالى ما غاديش نديرو شي حاجة، وصاحب الجلالة طلب فالخطاب ديالو بأنه خص يكون واحد الجيل جديد من العمل فهاذ الشي هذا، وكان التفكير وتقدم ليه، (donc) هاذ المشروع الجديد هو كيمشي من 2021 لـ 2030، إن شاء الله، باش يواكب يعني المشاريع الفلاحية اللي بلادنا كتفتخر بيها، وهاذي مناسبة أنه نفتخرو بالفلاحة ديالنا وبالعمل ديالهم، ونفتخرو مادام أن النقابات كذلك، ما كانش عندي الحظ أنني نشوفهم نهار اللي مشيت من وزارة الفلاحة باش نشكرهم بزاف، الناس كلهم اللي اشتغلو معنا، لأنه فالحقيقة راه "مخطط المغرب الأخضر" راه كان ثقل كبير على العمل اليومي ديال الناس اللي كيشتغلو فيه، راه بزاف ديال الخدمة، راه الناس ما كتدخل لدارها حتى لـ 9 ديال الليل، 10 ديال الليل، وتفيق فـ 6 ديال الصباح باش تشتغل، فهم مشكورين والبلاد راها شاكراهم على العمل ديالهم؛ وشكرا ليهم.

فيما يخص القضية ديال التشغيل، إلى اسمحتو قبل ما نختم، عندي جوج نقط نتكلم عليها، بعدا مادام كنتكلمو على ذاك الشي ديال (la protection sociale) غير نذكر بأنه واقيلا ماشي 200 درهم ولكن كاين 6 ديال (les catégories) فالفلاحة، كل واحد على حسب باش (périmètre irrigué) ولا ما كاينش (périmètre irrigué) وفي أينا zone واش عندو؟ واش ما عندوش؟ على حسب (les biens) ديالو وذاك الشي، كل واحد عندو أسميتو.. ولكن راه كاين الأقل هو 110 ديال الدرهم، كاينة 110 ديال الدرهم اللي هي خفيفة بالنسبة.. ماشي غير ليه هو بوحدو اللي غيكوتيزي، هو وذوي الحقوق ديالو (les ayants droit) اللي غادي يكونو معه.

فيما يخص الاندماج في المخططات القطاعية والتشغيل بالعالم القروي، كاين عدد من المبادرات اللي غادي يكون عندها أثر إيجابي على الشباب، خاصة فالعالم القروي:

- أولا، كاين برنامج "أوراش": اللي، إن شاء الله، غادي ينطلق فالأيام القادمة وغادي يستافدو منو ما يقرب من 250 ألف مواطن خلال سنة 2022 و2023، 50% فـ 2022 و50% فـ 2023، واللي خصصت له الحكومة هاذ السنة غلاف مالي كيقدر بـ 2.250.000 ديال الدرهم. وهنا بغيت نأكد على الدور اللي غادي يكون عند المجالس المنتخبة والمجتمع المدني فهاذ البرنامج الوطني الواعد إن شاء الله.

- كذلك، الحكومة كتراهن على برنامج "فرصة" اللي غادي يهدف إلى تمكين الشباب من الحصول على قروض ديال "شرف" بدون فائدة، يسدد على مدى 10 سنوات، وسيمكن هاذ البرنامج من إعطاء دفعة قوية كذلك للتشغيل في العالم القروي.

- ونفس الشيء بالنسبة للبرامج ديال "إدماج" و"تأهيل"، كآليتين لتحسين الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل ولتعزيز حظوظ الباحثين عن الشغل في الحصول على التجربة الأولية.

أما فيما يخص آش غادي نسميها؟ المدن القروية، هاذوك المدن المتوسطة والصغرى اللي هي كثيرة اليوم، اللي اليوم الدار البيضاء استقرت، مراكش، أكادير، الرباط وهذا، ولكن كاين واحد العدد ديال المدن إلى جيتي هنا فالنواحي ديال الرباط اللي ولت مدن، واللي هي مدن قروية لأنها أقرب للميدان ديال الفلاحي.

هاذ النوع من المدن اللي صغيرة ومتوسطة وكتشكل تطور طبيعي للمراكز القروية واللي كتكون عندها قرب أكثر للعالم القروي، التأهيل ديال هاذ النوع من المدن غادي يساهم في تقليص المنسوب ديال الهجرة القروية نحو المدن، لذا من الطبيعي اليوم، أن هاذ المدن توفر فيها البنيات التحتية الأساسية، الصحية والتعليمية خصوصا وحتى المرافق الرياضية والثقافية.

وكذلك هاذ المدن لازمها مخططات ملائمة لضمان الاستفادة من الاستثمارات، خصوصا ذات الصبغة الصناعية، يعني كاين واحدد 80، 120، 100 مدينة فهاذ النوع هذا، لازم الحكومة، كل واحد على حسب القطاع ديالو، ما تشوفش.. ولكن هنا تكون واحد الالتقائية فهاذ المدن، لأنه هاذ الناس كيشتغلو على 20 كلم ولا 5 كلم من المنطقة ديالهم، عندهم واحد المدينة، هاذيك المدينة خصهم فيها يكون

فيها المستوصف مزيان، خصهم يكون واحد السبيطار صغير مزيان، خصهم تكون مدرسة، تكون فيها الثانوية، يكونو فيها المقاهي، يكونو فيها السينما، يكون فيها ملاعب رياضية باش يكون الاستقرار، وإلا راه غادي يمشي ليك من البادية يدخل للدار البيضاء، واحنا يعني مادام أنه (logiquement) هاذيك البيئة اللي كاين فيها هي قريبة ليه ومساهماه، فخصنا نجيب ليه شوية ديال (le confort) لهاذيك المنطقة ديالو، وكيظهر لي بأنه حتى من الأولويات ديالنا احنا داخل الحكومة يعني خصها تكون هاذي من الأولويات إن شاء الله.

واليوم، مادام كنتكلمو على أسميتو.. نتكلمو كذلك على (le foncier).. وقبل ما ندخل (le foncier) كاين واحد الشيء اللي هو جد مهم، لازمنا كذلك ما يكون عندنا مخططات ملائمة لضمان الاستفادة ديال هاذ المدن من الاستثمارات، تكلمنا عليه فاللجنة ديال الاستثمارات مع السيد وزير الاستثمارات ومع السيد وزير الصناعة والتجارة، باش تكون (quelques zones industrielles) ملائمين لدوك المدن الصغار اللي فيهم (les services) اللي فيهم هذا، اللي يقدرو ينتعشو فيهم، اللي تكون فيهم واحد الحركة، هاذ المدن كلهم لابد مزيان أنه نديرو(les grandes zones industrielles un peu partout) فالمغرب، ولكن راه كاين بعض المدن اللي ما عندها والو فالمناطق ديالها، وهاذي حتى هي خصها إن شاء الله تكون يعني فـ (les objectifs) ديالنا فالنوايا ديالنا، خاصة إلى عرفنا أنه كاينة أكثر من 300 ألف من ساكنة ديال العالم القروي راه كتشتغل في استغلاليات صناعية عشوائية وغير مهيكلة، راه واحد العدد، واحد الظاهرة، واحد العدد ديال الناس اللي يمكن يهربو من المدينة ومن (la fiscalité) ومن هذا وكيمشيو للبادية باش يحطو الوزينات ديالهم وذاك الشي هذا كلو، زعما ظاهرة عادية يمكن نكونو مع، يمكن نكونو ضد، ماشي هذا هو الإشكال، الإشكال مادام أن هاذ الظاهرة كاينة، غادي يخصنا نمشيو معها ونقننوها ونصايبوها باش يستافدو منها المواطنين فهاذيك المنطقة، وباش حتى هذاك السيد اللي كيشتغل تماك يكون عندو الإمكانيات ديالو باش يشتغل.

واسمحو لي نقول ليكم أنه تنمية العالم القروي هو واجب وطني، وليس مجالا لأي تدافع سياسي، هو مسؤولية، وهاذ الشي راه شفناه اليوم، ملي كنتكلمو على الفلاحة ونتكلمو على العالم القروي، تقريبا الكل كيكون متفق وكيدعم العالم القروي، وهي مسؤولية جماعية مشتركة بين الجميع: حكومة، برلمان، جماعات ترابية ومجتمع مدني، ونتمنى على الله أنه غير هاذ الحضور ديال وزراء الحكومة والأمناء العامون اللي حاضرين معنا اليوم اللي داخل فالحكومة و(les ministres concernés par le développement, le commerce, la logistique) ولا الصحة ولا التعليم ولا (les conditions) ديال (la femme) ولا الاستثمار ولا الماء ولا الفلاحة ولا المالية، وما أدراك ما المالية! كلهم، حضورهم اليوم، لابد أنه احنا كلنا فاهمين بأنه خص تكون البادية والعالم القروي من الأولويات ديالنا، وخص يكون فالبرامج ديالنا وخص يكون فالقوانين المالية ديالنا من الأولويات، هذا من حقكم أنكم تطلبو هاذ الشي، والمواطنين من حقهم كذلك يطلبو هاذ الشي، واحنا كلنا هنا ما كاينشي، راه قليل اللي مزيود فالمدينة، كل واحد فالمنطقة ديالو، وكل واحد كنعرفو الضرر اللي كاين فهاذ المناطق وغنشتغلو عليها جميعا إن شاء الله، نتوفقو باش نكونو عند حسن الظن ديال صاحب الجلالة وديال المواطنين.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ونشكر الجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية المنعقدة طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور حول موضوع "مخطط الجيل الأخضر ورهانات التنمية القروية والعدالة المجالية".

وهي مناسبة للقيام بتقييم أولي لاعتماد الرؤية الإستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي "الجيل الأخضر 2020-2030" التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك، حفظه الله، في فبراير 2020، والتي تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما:

1) الأولوية للعنصر البشري: وتسعى إلى إحداث جيل جديد من الطبقة الوسطى لما يقرب من 350 إلى 400 ألف أسرة جديدة وتثبيت 690 ألف أسرة ضمن هذه الطبقة من خلال إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي، وكذا إطلاق جيل جديد من التنظيمات الفلاحية وجيل جديد من آليات المواكبة؛

2) مواصلة دينامية التنمية الفلاحية: وتهدف إلى تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية، وتحسين ظروف تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية وهيكلة وتحديث قنوات التوزيع، وتعزيز الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء، وتطوير فلاحة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية.

كما نستغل هذه المناسبة أيضا للوقوف عند نتائج المخطط الأخضر، حيث أنه وبعد حوالي عقدين من الزمن، لازالت بلادنا رهينة بالخارج وتستورد مواد أساسية ترتبط بقوتهم اليومي مثل الحبوب والقطاني وزيوت المائدة والسكر، مقابل زراعة مواد تستنزف الفرشة المائية موجهة أساسا للتصدير مثل البطيخ والطماطم و الليمون.

كما أن سلاسل أخرى عرفت وفرة في الإنتاج ولكنها اصطدمت مع كامل الأسف بإشكالية التسويق ليؤدي الفلاح الفاتورة وحيدا، كما كان الحال مع منتجي الحوامض والرمان في السنوات الأخيرة. ناهيكم عن الضرر الكبير الذي خلفته أزمة كورونا بالنسبة لمنتجي اللحوم، خاصة قطاع الدواجن.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن أي إستراتيجية فلاحية جديدة، مهما كانت دقيقة في منطلقاتها، وطموحة في أهدافها، لن يكون مآلها أحسن من مآل المخطط الأخضر ما لم نقم بتقييم هادئ وشامل، وبدون تشنج، لهذا المخطط والأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتقارير المؤسسات الدستورية ذات الطبيعة الرقابية وضمنها المجلس الأعلى للحسابات، الذي سبق له أن أصدر تقريرا قبل ثلاث سنوات ضمنه العديد من الملاحظات بخصوص تدبير عدد من القطاعات التي تقع تحت مسؤوليتكم.

وفي هذا السياق، لقد كان من الأولى أن يركز مشروع "الجيل الأخضر 2020-2030" على تدارك نقائص "مخطط المغرب الأخضر" وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي، واعتماد سياسة تسويق ناجعة وترسيخ ثقافة الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي هذا الإطار، وإسهاما منا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، كقوة اقتراحية وكشريك حقيقي،فإن إنجاح الرؤية الجديدة للقطاع الفلاحي "الجيل الأخضر"،يمر حتما من خلال :

1- الاهتمام بالبحث العلمي والتكوين

✓ يعتبر تطوير البحث الزراعي قاطرة كل تنمية وأحد أهم ركائز إقلاعها والذي شهد، مع كامل الأسف، تراجعا ملموسا في العقدين الأخيرين، وتقديم كل الدعم والاهتمام المطلوبين حتى يواكب البحث العلمي العالمي ويحقق طفرة نوعية بالنظر للإكراهات المناخية والتطور التكنولوجي والمنافسة القوية والسياقات الدولية والإقليمية التي تفرض علينا تحقيق الأمن الغذائي و"السيادة الغذائية" حتى لا يبقى قوت المغاربة رهينا للتبعية الخارجية وتحت رحمة لوبيات الاستيراد.

2- الاهتمام بالعنصر البشري

✓ اعتماد مقاربة تحفيزية لموظفي ومستخدمي القطاع الذين من دونهم لن ينجح أي مشروع وذلك بإخراج أنظمة أساسية محفزة ومعالجة إشكالية التقاعد لمنخرطي (RCAR[7]) وامتيازات تضع حدا للاستقالات المتنامية وللإضرابات المتتالية خاصة بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (يومين كل أسبوع وعلى مدى شهور).

✓ توحيد بين الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات (SMIG) والحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي والغابوي وتوابعه (SMAG)(اتفاق 26 ابريل 2011)؛

✓ تحسين ظروف عمل العمال الزراعيين، لاسيما تحسين خدمات النقل (لتجنب الحوادث المأساوية) والتغذية..؛

✓ إحداث جهاز تفتيش الشغل خاص بالقطاع الفلاحي؛

✓ الإسراع بتنزيل ورش التغطية الاجتماعية بالقطاع (التغطية الصحية) الذي تهم أزيد من 3 ملايين فلاح؛

✓ دعم الفلاح الصغير، وذلك بإحداث مقاولات نموذجية فلاحية صغيرة وصغيرة جدا سواء تعلق الأمر بمشاريع لتربية المواشي أو وحدات صناعية تحويلية أو خدماتية إلخ... والتكوين عن قرب والمواكبة تحفيزا لانبثاق الطبقة المتوسطة المنشودة.

3- الدعم

✓ تعبئة الموارد المالية اللازمة لمواصلة دعم صندوق التنمية الفلاحية لما بعد سنة 2021 والذي كان سببا في جذب القطاع الفلاحي لمستثمرين كثر حتى من خارجه؛

✓ إعادة النظر في مسألة تضريب القطاع خاصة بالنسبة للفئات المستفيدة من تفويت الأراضي الفلاحية التي هي في ملك الدولة الخاص والمستفيدة كذلك من الدعم المالي لتجهيزها وذلك لأجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع تنموية صغيرة لفائدة الفئات الهشة تحسينا لدخلها وإسهاما في انبثاق الطبقة المتوسطة المنشودة؛

✓ مراجعة الأثمنة المرجعية للمنتوجات الفلاحية وعلى رأسها : الشمندر و الحليب و الحبوب...؛

✓ دعم عوامل الإنتاج وعلى رأسها: الطاقة الشمسية خاصة المستعملة منها للضخ والأسمدة والمبيدات و البذور.

4- المواكبة

✓ اعتماد الشباك الوحيد وسياسة القرب مع التنسيق بين جميع الإدارات والمؤسسات التابعة للوزارة؛

✓ اعتماد تطبيقات تحمل في الهواتف النقالة لغرض التأطير الفلاحي والإخبار بالعمليات الفلاحية المختلفة وببرنامج السقي وبأداء وجيبة سقي المياه وطلب الشواهد الإدارية وملفات الدعم وبعمليات التلقيح؛

[7] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite

✓ اعتماد سياسة التعاقد بخصوص المنتوجات الفلاحية من أجل ضمان تسويق جيد ومحفز مع قطع الطريق على المضاربين؛

✓ خلق فضاءات وتجهيزها لتثمين و تسويق المنتوجات الفلاحية داخليا والانفتاح على مزيد من الأسواق الدولية.

5- الجودة

✓ اعتماد المراقبة المستمرة للمنتوجات الغذائية الموجهة للاستهلاك الداخلي وتخصيص دعم مالي وبشري للمؤسسات المختصة؛

✓ القيام بالصيانة اللازمة لشبكات الري والتوزيع الأمثل للثروة المائية مع حمايتها من الضياع باعتبارها أساس التنمية الفلاحية؛

✓ تجديد القنوات والمنشآت الهيدروفلاحية المتهالكة والمتلاشية أو التي فقدت وظيفة نقل وتوزيع ماء السقي؛

✓ دراسة وإنجاز استبدال الري السطحي بالري الموضعي تفاديا لكثرة الأعطاب الباهظة التكلفة؛

✓ تشجيع مقاولات تصنيع معدات الري بالتنقيط الأجنبية للاستقرار بالمغرب وفتح فروع لها بالدوائر السقوية.

6- التحفيز عبر العقار الفلاحي

✓ تيسير مساطر تمليك الأراضي السلالية لذوي الحقوق؛

✓ النظر في مدى احترام دفاتر التحملات من طرف المستفيدين من الأراضي الفلاحية التي هي ملك الدولة الخاص وإعادة توزيعها على المستحقين من شباب في العالم القروي.

7- الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة والمقاربة التشاركية

✓ الحرص على تمثيلية حقيقية ذات مصداقية للفلاحين بواسطة جمعيات مهنية فعالة وكفأة ومنتخبة بطريقة ديمقراطية؛

✓ محاربة كل مظاهر المحسوبية والزبونية في التعيين في مناصب المسؤولية ومراجعة عميقة لمعايير ومساطر التعيين بما يحفز الكفاءات الوطنية؛

✓ اعتماد الحكامة الجيدة في تدبير موارد الدولة ومقدراتها وتفعيل مبدأ "ربط المسؤولية بالمحاسبة" لتعطي مؤسسات الدولة المثال في هذا المجال، ولتكون رافعة للتنمية، وليس عائقا لها؛

✓ محاربة الريع والامتيازات غير العادلة مع العمل على ترشيد استخدام الوسائل العامة للدولة؛

✓ إعادة النظر في صفقات تفويت توزيع ماء السقي للخواص التي برهنت عن فشلها بسبب سوء خدمة الماء وضياع مياه السقي وإهدار موارد مالية هامة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي علاوة عن كلفتها العالية.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نؤكد لكم انخراطنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، كشركاء اجتماعيين، في إنجاح هذا الورش المهيكل من أجل تحقيق أهداف "الجيل الأخضر 2020-2030".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.